



الأمم المتحدة

تقرير لجنة الاشتراكات

الدورة السادسة والستون
(٣٠-٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦)

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الحادية والستون
الملحق رقم ١١ (A/61/11)

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الحادية والستون
الملحق رقم ١١ (A/61/11)

تقرير لجنة الاشتراكات

الدورة السادسة والستون
(٣٠-٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦)



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠٠٦

ملاحظة

تألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0251-8449

المحتويات

الفصل	الفقرات	الصفحة
الأول - الحضور	٤-١	٣
الثاني - الصلاحيات	٦-٥	٤
الثالث - جدول الأنصبه المقررة للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩	٦٥-٧	٥
ألف - البيانات المقدمة من الدول الأعضاء	١٨-١٢	٦
باء - جلسات إعلامية من أجل الدول الأعضاء	٢٣-١٩	٧
جيم - منهجية إعداد جدول الأنصبه المقررة	٤٩-٢٤	٨
١ - قياس الدخل	٢٥	٨
٢ - أسعار التحويل	٣٠-٢٦	٩
٣ - فترة الأساس	٣٣-٣١	١٠
٤ - تسوية عبء الديون	٣٦-٣٤	١٠
٥ - التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل	٣٩-٣٧	١١
٦ - الحد الأدنى	٤٠	١١
٧ - الحد الأعلى	٤١	١٢
٨ - اقتراحات أخرى وعناصر محتملة أخرى لمنهجية الجدول	٤٩-٤٢	١٢
دال - المعلومات الإحصائية	٦٣-٥٠	١٣
١ - السكان	٥٢	١٤
٢ - الدين الخارجي	٥٥-٥٣	١٤
٣ - الدخل القومي الإجمالي	٥٧-٥٦	١٥

١٦	٦٣-٥٨ ٤ - أسعار التحويل
١٧	٦٥-٦٤ ٢٠٠٩-٢٠٠٧ - جدول الأنصبة المقررة للفترة
٣٩	٧٨-٦٦ الرابع - خطط التسديد المتعددة السنوات
٤٠	٧٢-٦٨ ألف - خطط التسديد الجديدة
٤١	٧٤-٧٣ بباء - حالة خطط التسديد
٤٤	٧٨-٧٥ جيم - الاستنتاجات والتوصيات
٤٥	١٢٤-٧٩ الخامس - تطبيق المادة ١٩ من الميثاق
٤٥	١٢٤-٨٠ طلبات الاستثناء بموجب المادة ١٩
٤٦	٩١-٨٤ ١ - جمهورية أفريقيا الوسطى
٤٨	٩٦-٩٢ ٢ - جزر القمر
٤٩	١٠٢-٩٧ ٣ - جورجيا
٥٠	١٠٧-١٠٣ ٤ - غينيا - بيساو
٥١	١١١-١٠٨ ٥ - ليبيريا
٥٢	١١٥-١١٢ ٦ - النيجر
٥٣	١١٩-١١٦ ٧ - الصومال
٥٣	١٢٤-١٢٠ ٨ - طاجيكستان
٥٥	١٣٧-١٢٥ السادس - مسائل أخرى
٥٥	١٢٨-١٢٥ ألف - النصيب المقرر للدول الأعضاء الجدد
٥٥	١٣٢-١٢٩ بباء - تقرير الأنصبة المقررة للدول غير الأعضاء
٥٦	١٣٣ جيم - تحصيل الاشتراكات
٥٦	١٣٥-١٣٤ دال - تسديد الاشتراكات بعملات غير دولار الولايات المتحدة
٥٧	١٣٦ هاء - تنظيم أعمال اللجنة
٥٧	١٣٧ واو - موعد انعقاد الدورة التالية

المرفقات

- ٥٨ - المنهجية المستعملة في إعداد جدول الأمم المتحدة للأنصبة المقررة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦
- الثاني - معايير تقرير الوقت الذي ينبغي فيه الاستعاضة عن أسعار الصرف السوقية بأسعار الصرف المعدلة حسب الأسعار أو أي أسعار تحويل أخرى
- ٦٥ - الثالث - الدول الأعضاء التي زادت أنصبتها المقررة أو زادت بأكثر من ٥٠ في المائة من الجدول الآلي المدرج في تقرير لجنة الاشتراكات عن دورتها الثالثة والستين، باستعمال بيانات جديدة للفترة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٤ ونفس المنهجية
- ٧٠

قامت اللجنة في دورتها السادسة والستين، فيما يختص بمنهجية جدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩، بما يلي:

(أ) قررت استعراض جدول الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩ عملاً بالمادة ١٦٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة وقرار الجمعية العامة ١/٥٨ ب؛

(ب) أشارت إلى توصيتها بأن يستند الجدول إلى بيانات الدخل القومي الإجمالي وأعدت تأكيد تلك التوصية؛

(ج) أشارت إلى توصيتها باستعمال أسعار الصرف السوقية في إعداد الجدول ما لم يتسبب ذلك في حدوث تقلبات وجوانب خلل مفرطة في الدخل؛

(د) قررت أن تواصل النظر خلال الدورات المقبلة في المسائل المتعلقة بفترة الأساس وتسوية عبء الديون والتسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل؛

(هـ) قررت أن تواصل دراسة مسألة إعادة الحساب سنويا بصورة تلقائية استنادا إلى أي توجيه في هذا الصدد من الجمعية العامة؛

(و) قررت تسوية أسعار الصرف السوقية بالنسبة إلى أفغانستان وأنغولا وتركمانستان وزمبابوي، واستعمال الأسعار المعمول بها في الأمم المتحدة بالنسبة إلى ميانمار والجمهورية العربية السورية، والأسعار الرسمية بالنسبة إلى جمهورية كوريا الديمقراطية؛

(ز) نظرت في تطبيق البيانات الجديدة على المنهجية المستعملة في إعداد الجدول الجاري وأدرجت النتائج للعلم.

وفيما يختص بخطط التسديد المتعددة السنوات (الفصل الرابع)، لاحظت اللجنة انتهاء العراق من تسديد المدفوعات بموجب خطته، ونظرت فيما يلي:

(أ) خطة التسديد الجديدة المقدمة من ليريا؛

(ب) النتائج الإيجابية التي تحققت من خطط التسديد.

وفيما يختص بتطبيق المادة ١٩ من الميثاق (الفصل الخامس)، قامت اللجنة بما يلي:

(أ) شجعت جميع الدول التي تطلب إعفاء بموجب المادة ١٩ على أن تنظر في

تقديم خطة للتسديد متعددة السنوات إذا كانت في وضع يمكنها من عمل ذلك؛

- (ب) أوصت بأن يُسمح بالتصويت في الجمعية العامة حتى انتهاء الدورة الحادية والستين للدول الأعضاء التالية: جمهورية أفريقيا الوسطى، وجزر القمر، وجورجيا، وغينيا - بيساو، وليبيريا، والنيجر، والصومال، وطاجيكستان؛
- (ج) لاحظت أن الطلب المقدم من طاجيكستان بشطب متأخرات حفظ السلام المستحقة عليها يخرج عن نطاق اختصاص لجنة الاشتراكات بوصفها هيئة استشارية فنية. وفي إطار بند مسائل أخرى (الفصل الخامس)، قامت اللجنة بما يلي:
- (أ) أوصت بأن يكون معدل النصيب المقرر للجبل الأسود بنسبة ٠,٠٠١ في المائة، عن عام ٢٠٠٦، بوصفه دولة عضوا جديدة؛
- (ب) أوصت بمعدل افتراضي للنصيب المقرر المتعلق بالكرسي الرسولي بنسبة ٠,٠٠١ في المائة عن الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩، بوصفه دولة غير عضو؛
- (ج) قررت عقد دورتها السابعة والستين في الفترة من ١١ إلى ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٧.

الفصل الأول

الحضور

- ١ - عُقدت الدورة السادسة والستون للجنة الاشتراكات في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وحضر الدورة الأعضاء التالية أسماءهم: كنيشيو أكيموتو، ومشعل المنصور، وبترو دوميتريو، وغوردون إكرسلاي، وبول إكورونغ أ. دونغ، وهيلاسلاسي غيتاشيو، وسوجاتا غوراي، وبرناردو غرايفر، وحسن م. حسن، وإيهور ف. هومبي، وإدواردو إغلسياس، وديفيد أ. لايس، وفياشسلاف أ. لوغوتوف، وريتشارد مون، وهاي - يون بارك، وإدواردو راموس، وهنريك دا سلفايرا ساردينها بنتو، ويو غانغ.
- ٢ - ولزمت اللجنة دقيقة من الصمت، حدادا على روح الراحل الفارو غورغل دي ألكار. وأشاد الأعضاء بخدمته الطويلة والمميزة لدى اللجنة.
- ٣ - وانتخبت اللجنة السيد غرايفر رئيسا والسيد راموس نائبا للرئيس.
- ٤ - وأعربت اللجنة عن تقديرها لرئيسها السابق، أوغو سيسبي، إزاء ما قدمه من إسهام قيم، سواء كعضو أو كرئيس.

الفصل الثاني

الصلاحيات

٥ - سيرت اللجنة أعمالها بناء على ولايتها العامة، بصيغتها الواردة في المادة ١٦٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة؛ والصلاحيات الأصلية للجنة الواردة في الفقرتين ١٣ و ١٤ من الفرع ٢ في الفصل التاسع من تقرير اللجنة التحضيرية (PC/20)، وفي تقرير اللجنة الخامسة (A/44)، والمعتمدة خلال الجزء الأول من الدورة الأولى للجمعية العامة في ١٣ شباط/فبراير ١٩٤٦ (القرار ١٤ (د - ١) ألف، الفقرة ٣)؛ والولاية الواردة في قرارات الجمعية العامة ٢٢١/٤٦ بء المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، و ٢٢٣/٤٨ جيم المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، و ٣٦/٥٣ دال المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، و ٢٣٧/٥٤ بء وجيم المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، و ٢٣٧/٥٤ دال المؤرخ ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، و ٥/٥٥ بء ودال المؤرخان ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، و ٤/٥٧ بء المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ١/٥٨ ألف المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، و ١/٥٨ بء المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، و ١/٥٩ ألف المؤرخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، و ١/٥٩ بء المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، و ٢٣٧/٦٠ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

٦ - وكان معروضا على اللجنة المحاضر الموجزة للجنة الخامسة في دورة الجمعية العامة الستين، المتصلة بالبند ١٢٨ من جدول الأعمال، المعنون "جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة" (A/C.5/60/SR.6 و 7 و 36)؛ والمحضران الحرفيان للجلسة العامة ٦٩ للجمعية العامة في دورتها الستين (A/60/PV.69 و 76)؛ وأتيح لها التقرير ذو الصلة المقدم من اللجنة الخامسة إلى الجمعية العامة (A/60/602).

جدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩

٧ - أشارت اللجنة إلى أن الجمعية العامة حددت، في قرارها ٥/٥٥ بء، عناصر المنهجية المستعملة في إعداد جدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣. وقررت الجمعية أيضا أمورا منها أن تظل عناصر المنهجية ثابتة حتى عام ٢٠٠٦، رهنا بأحكام قرارها ٥/٥٥ جيم، ولا سيما الفقرة ٢ من ذلك القرار، ودون المساس بالمادة ١٦٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة. وعملا بذلك القرار، استعملت لجنة الاشتراكات المنهجية ذاتها في إعداد جدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦.

٨ - وأشارت اللجنة أيضا إلى أن الجمعية العامة طلبت، في قرارها ١/٥٨ بء، إلى لجنة الاشتراكات أن تواصل، وفقا لولايتها والنظام الداخلي للجمعية العامة، استعراض منهجية الجداول المقبلة للأنصبة المقررة استنادا إلى المبدأ القائل بأن نفقات المنظمة ينبغي تقسيمها فيما بين الدول الأعضاء على نحو يتناسب عامة مع قدرة كل منها على الدفع. وأكدت الجمعية من جديد أن اللجنة ملزمة، بوصفها هيئة استشارية فنية، بأن تستند فحسب، لدى إعداد جدول الأنصبة المقررة، إلى بيانات موثوق بها ويمكن التحقق منها ومقارنتها. ولاحظت الجمعية أيضا أن تطبيق المنهجية الحالية يفضي إلى زيادات كبيرة في معدل النصيب المقرر لبعض الدول الأعضاء، ومن بينها بلدان نامية. واستنادا إلى تلك الولايات، استعرضت لجنة الاشتراكات عناصر منهجية الجدول في دورتيها الرابعة والستين والخامسة والستين، وترد في تقاريرها^(١) نتائج ذلك الاستعراض. وخلصت اللجنة، في دورتها الخامسة والستين إلى بعض الاستنتاجات فيما يتعلق بقياس الدخل ومعدلات التحويل وقررت أن تواصل في دورتها السادسة والستين النظر في مسألة فترة الأساس المستعملة في إعداد الجدول والتسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل.

٩ - وبعد أن نظرت اللجنة في المحاضر الموجزة للجنة الخامسة في الدورة الستين للجمعية العامة المتصلة بالبند ١٢٨ من جدول الأعمال، لاحظت أن الجمعية العامة لم تزودها بأي توجيه إضافي عن إعداد جدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩.

١٠ - وأشارت اللجنة إلى ولايتها العامة، بموجب المادة ١٦٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة، فيما يختص بضرورة إسدائها المشورة إلى الجمعية العامة بشأن قسمة نفقات المنظمة

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والخمسون، الملحق رقم ١١ (A/59/11)؛ والمرجع نفسه، الدورة الستون، الملحق رقم ١١ (A/60/11).

بين الدول الأعضاء حسب القدرة على الدافع عموماً، وكذلك الطلبات الواردة في القرار ١/٥٨ بآء ونآآء ما أآرتة من عملآاء اسآعراض فف السآبق.

١١ - وآسآنآءآ إلى ذلك، قررت اللآنة اسآعراض آءول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩.

ألف - البآاءاء المقءمة من الدول الأعضاء

١٢ - كان معروضآ على اللآنة نص رسآلة مؤرخة ٢٨ نآسان/أبرآل ٢٠٠٦ موجهة إلى أمآن لآنة الاشآراكاء من الممآل الءائم للمكسآك لءى الأمم المآءة. وكان معروضآ علآها أآضآ نص رسآلة مؤرخة ٦ آزآران/آونآه ٢٠٠٦ موجهة إلى رؤآس لآنة الاشآراكاء من رؤآس الآمعآة العامة، آآآل بها رسآلة مؤرخة ٣ آيار/مآآو ٢٠٠٦ موجهة من الممآل الءائم للمكسآك لءى الأمم المآءة. وقد آعلقآ الرسآلة الموجهة من ذلك الممآل الءائم باقآراح المكسآك منهآآة لإعءاء آءول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩.

١٣ - وكان معروضآ على اللآنة أآضآ نص رسآلة مؤرخة ٢٣ آيار/مآآو ٢٠٠٦ موجهة إلى القآام بأعمال رؤآس لآنة الاشآراكاء من رؤآس الآمعآة العامة، آآآل بها رسآلة مؤرخة ٢٢ آيار/مآآو ٢٠٠٦ موجهة من الممآل الءائم للآآان لءى الأمم المآءة فآما آآعلق باقآراح من الآآان عن آءول الأنصبة المقررة لآنة ٢٠٠٧-٢٠٠٩. وعمم ذلك الاقآراح باآآبارة الوآآقة A/60/859.

١٤ - وآساءل بعض الأعضاء عما إذا كان بوسع اللآنة النظر، ءون وآآة من الآمعآة العامة، فف مقآراحاء عن الآءول مقءمة مآآشرة من فرآءى الدول الأعضاء، وآشاروا إلى أنه إذا آكاآرت آلك الطلباء مسآقبلاً فقد آعوق اسآعراض اللآنة للآءاول المقبلة وآضعف قءرة الشعة الإآصآآة على آوفآر الءعم الآقنآ. وآرتآى أعضاء آآرون عءم وآوء صعوبة فف قبول طلبآ الآآان والمكسآك وشككوا فف آآآمال آكاآر آلك الطلباء مسآقبلاً. وآرتآى بعض الأعضاء أن اللآنة فنبآآ أن آسعى إلى الآصول على آوءآه من الآمعآة العامة عن كآفآة معآآة آلك الطلباء مسآقبلاً. وآرى بعض الأعضاء الآآرآن أن اقآراح الآآان ذو سمة سآاسآة وآآناقض مع مبدءاً القءرة على الءفع، ولذا فآنه فآآرآ عن نطاق وآآة لآنة الاشآراكاء. وآرى أعضاء آآرون أن آمعآ المقآراحاء المقءمة عن منهآآة الآءول آآسم بسمة سآاسآة وأن اللآنة لءآها، بموجب المادة ١٦٠ من النظام الءآآل للآمعآة العامة، وآآة الآآة فآآولها اسآعراض آى مقآرآ آآعلق بقسمة نفقاء المنظمة.

١٥ - وآسآنآءآ إلى آلك المناقشة، قررت اللآنة الإآاطة علما بالبآاءاء.

١٦ - وكان معروضا على اللجنة أيضا نص رسالة مؤرخة ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من رئيس لجنة الاشتراكات بالنيابة يحيل بها رسالة مؤرخة ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لإكوادور لدى الأمم المتحدة فيما يتعلق بالحالة الاقتصادية في بلده.

١٧ - وكان معروضا أيضا على اللجنة نص رسالة مؤرخة ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس لجنة الاشتراكات بالنيابة عن الممثل الدائم لجمهورية فنزويلا البوليفارية تتعلق بحالة بلده فيما يختص بإعداد الجدول القادم للأنصبة المقررة. وكان معروضا كذلك على اللجنة نص رسالة مؤرخة ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس لجنة الاشتراكات بالنيابة من الممثل الدائم لجمهورية فنزويلا البوليفارية لدى الأمم المتحدة عن الموضوع ذاته.

١٨ - ونظرت اللجنة في تلك البيانات عقب الجلسات الإعلامية ذات الصلة المشار إليها في الفصل الثالث - باء أدناه.

باء - جلسات إعلامية من أجل الدول الأعضاء

١٩ - عملا بالفقرة ١ من قرار الجمعية العامة ٢٢١/٤٦ جيم، اجتمعت اللجنة مع ممثلي إكوادور، وفنزويلا، والمكسيك.

٢٠ - وأشارت إكوادور إلى أنه منذ الأزمة المالية التي شهدتها عام ٢٠٠٠ هبط ناتجها المحلي الإجمالي بما يزيد على سبعة في المائة. كما واجهت، علاوة على الركود، مستويات مرتفعة من التضخم والدين الخارجي. وتعين على البلد، بغرض معالجة التضخم وإحلال الاستقرار بالاقتصاد، الاستعاضة عن عملته واستعمال دولار الولايات المتحدة. وبينما ساعد ذلك على استقرار الحالة، فإن التضخم الداخلي تجاوز كثيرا مثيله في الولايات المتحدة عدة مرات، ويساور إكوادور القلق إزاء ما قد يفضي إليه ذلك من زيادة غير واقعية في معدل نصيبها المقرر.

٢١ - وقدمت المكسيك مقترحاتها عن المنهجية المقرر استعمالها في إعداد جدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩. وسوف يكون من شأن تلك المنهجية اتباع المنهجية الحالية فيما عدا أن فترات الأساس المستعملة ستكون سنتين وست سنوات، بدلا من ثلاث سنوات وست سنوات، وأن النقاط المحولة من الدول الأعضاء التي يقل نصيب الفرد فيها من الدخل القومي الإجمالي عن عتبة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل سوف يستوعبها فحسب ٢٠ في المائة من الدول الأعضاء التي تنصدر القائمة استنادا إلى نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي. وسوف يعالج التغيير المقترح بشأن التسوية المتصلة بانخفاض نصيب

الفرد من الدخل المشكّلة التي تواجهها المكسيك في الجدول الحالي، وهي أن الزيادة في معدل نصيبها المقرر تتجاوز كثيرا النمو الحقيقي في اقتصادها، حيث يرجع ذلك جزئيا إلى فترة الانقطاع التي واجهتها عندما تجاوزت عتبة التسوية.

٢٢ - وأشارت فتزويلا إلى أن لجنة الاشتراكات قررت، لدى إعداد الجدول الحالي للأنصبة المقررة، استعمال أسعار الصرف المعدلة حسب الأسعار في حساب معدل النصيب المقرر لها. وأشارت أيضا إلى أنها واجهت مشاكل كبيرة اقتصادية وسياسية عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣، بسبب الانقلاب الذي شهدته في ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، وتوقف صناعة النفط في الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ حتى شباط/فبراير ٢٠٠٣. وعلى إثر ذلك، واجه الاقتصاد صعوبات، ومن ثم فإن أرقام الناتج المحلي الإجمالي المحسوبة بدولارات الولايات المتحدة لا تعكس بدقة الحالة الاقتصادية الحقيقية. لذا رأت فتزويلا أن استمرار استعمال أسعار الصرف المعدلة حسب الأسعار سيفضي إلى نتائج أكثر استقرارا.

٢٣ - وأحاطت اللجنة علما بالمعلومات المقدمة.

جيم - منهجية إعداد جدول الأنصبة المقررة

٢٤ - أشارت اللجنة إلى أن المنهجية المستعملة في إعداد جدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣ قد ثبتتها الجمعية حتى عام ٢٠٠٦. لذا، استعملت تلك المنهجية في إعداد جدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦. ويرد في المرفق الأول وصف تفصيلي للمنهجية المستعملة في إعداد الجدول الحالي. وفي ظل غياب أي توجيه آخر من الجمعية العامة، واصلت اللجنة استعراض عناصر المنهجية الحالية. كما نظرت في النهج البديلة المقترحة من أعضاء اللجنة وفي عناصر أخرى محتملة من عناصر منهجية الجدول.

١ - قياس الدخل

٢٥ - أشارت اللجنة إلى توصيتها التي مفادها أن جدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩ ينبغي أن يستند إلى أحدث البيانات الشاملة القابلة للمقارنة عن الدخل القومي الإجمالي، وأعدت تأكيد تلك التوصية. وأشارت في هذا السياق إلى أن البيانات المتاحة حتى عام ٢٠٠٤ سوف تُستعمل في إعداد الجدول القادم.

٢ - أسعار التحويل

٢٦ - أشارت اللجنة إلى أن الجداول السابقة وضعت على أساس أسعار الصرف السوقية، ما لم يتسبب ذلك في حدوث تقلبات وجوانب خلل مفرطة في دخل بعض الدول الأعضاء، لدى استعمال أسعار الصرف المعدلة حسب الأسعار أو غيرها من أسعار التحويل الملائمة.

٢٧ - ولدى النظر في هذه المسألة بمزيد من التفصيل، اجتمعت اللجنة بممثل البنك الدولي الذي قدم معلومات عن أسعار تعادل القوى الشرائية، وطريقة أطلس البنك الدولي. وطريقة أطلس هي عبارة عن متوسط متحرك على امتداد ثلاث سنوات يشمل تعديلا إلى حد ما للأسعار. وأجريت عام ٢٠٠٥ دراسة استقصائية عن تعادل القوة الشرائية في ١٤٧ بلدا. وقد تم استقراء معظم الأرقام الحالية من دراسات استقصائية أجريت في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٦، مع أن الأرقام بالنسبة لبعض البلدان، بما فيها الصين والهند، تستند إلى دراسات استقصائية جرت في ثمانينات القرن العشرين. كما استندت أرقام البلدان التي لم تتوفر عنها أرقام مرجعية إلى الاستقراءات بينما استندت أرقام أخرى إلى التقديرات.

٢٨ - ولاحظت اللجنة أنه بينما أدى نهج أطلس إلى تخفيف تقلبات أسعار الصرف نوعا ما، فإنه لا يعالج مشاكل من قبيل حالات البلدان التي ظلت فيها أسعار الصرف ثابتة لسنوات عديدة. وفيما يتعلق بتعادل القوة الشرائية، يرى بعض الأعضاء أنه قد يكون طريقة مفيدة في قياس القدرة على الدفع نظرا للاختلاف الشديد في تكلفة المعيشة في مختلف البلدان التي تستخدم أسعار الصرف السوقية. ورأى أولئك الأعضاء أن جمع البيانات قد تحسن بشكل ملحوظ وأن نتائج الدراسة الاستقصائية التي جرت عام ٢٠٠٥ ستكون مثيرة للاهتمام. وأعرب أعضاء آخرون عن تحفظات شديدة على استخدام تعادل القوى الشرائية في إعداد جدول الأنصبة المقررة. ويرى هؤلاء أن تعادل القوة الشرائية لا يساعد على قياس القدرة على الدفع بدولارات الولايات المتحدة لأنه يشمل سلعا وخدمات غير قابلة للتداول التجاري الدولي. وهؤلاء يساورهم أيضا قلق شديد إزاء التباين في جودة البيانات، نظرا إلى عدم توافر تعادل القوة الشرائية بالنسبة إلى بلدان كثيرة، ولدى توافره يكون قائما على استقراءات وتقديرات مبنية على دراسات استقصائية، يرجع تاريخ بعضها إلى ثمانينات القرن العشرين. ويمكن أيضا أن يكون لاختيار التريجحات المستعملة في تحديد تعادلات القوة الشرائية أثر كبير للغاية في النتيجة. وفي ضوء تلك الشواغل وغيرها، يرون أن استعمال تعادل القوة الشرائية لا يستوفي المعايير التي تقضي بأن تكون البيانات المستخدمة في الجداول موثوقا بها ويمكن التحقق منها ومقارنتها.

٢٩ - وأشارت اللجنة إلى أنها قررت، في دورتها الخامسة والستين، أن تستعمل طريقة لأسعار الصرف النسبية المعدلة حسب الأسعار المبينة في الفصل الثالث - ألف-٢ من التقرير^(٢). وترد نتائج هذا النهج في الفرع هاء أدناه.

٣٠ - وأشارت اللجنة إلى توصيتها بضرورة استعمال أسعار التحويل المستندة إلى أسعار الصرف السوقية في جدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩، ما لم يتسبب ذلك في حدوث تقلبات وجوانب خلل مفرطة في الدخل القومي الإجمالي لبعض الدول الأعضاء بدولارات الولايات المتحدة، وعندئذ ينبغي استعمال أسعار الصرف المعدلة حسب الأسعار، أو غيرها من أسعار التحويل الملائمة.

٣ - فترة الأساس

٣١ - أشارت اللجنة إلى أن المنهجية المستعملة في إعداد جدول الأنصبة المقررة الحالي قامت على أساس متوسط نتائج الجداول الآلية، باستعمال فترتي أساس مدتهما ثلاث وست سنوات.

٣٢ - ويرى بعض الأعضاء أن من الأصوب فنيا استعمال فترة أساس واحدة، واقترح بعض الأعضاء فترات مختلفة شملت ثلاث سنوات وأربع سنوات وست سنوات. أما الأعضاء الذين يفضلون استعمال فترات أساس أقصر، فإنهم يرونها وسيلة أفضل لتبيان قدرة الدول الأعضاء الفعلية على الدفع. ويرى آخرون أن استعمال فترة أساس أطول سيكون أكثر ملاءمة لأنه عادة ما يساعد على تحقيق مزيد من الاستقرار في جدول الأنصبة المقررة وإمكانية التنبؤ به. ويرى بعض الأعضاء أن الطريقة الحالية كانت حلا معقولا وفقت به الجمعية العامة بين آراء من يفضلون فترة أساس أقصر وآراء من يفضلون فترة أساس أطول. ورأى بعض الأعضاء الآخرين أنه بمجرد تحديد فترة الأساس لا ينبغي أن تكون محل تغيير متصل.

٣٣ - وقررت اللجنة مواصلة النظر في مسألة فترة الأساس في دورات مقبلة في ضوء أي توجيه يصدر من الجمعية العامة.

٤ - تسوية عبء الديون

٣٤ - تباينت آراء أعضاء اللجنة حول تسوية عبء الديون. إذ يرى البعض أن التسوية تشكل جزءا أساسيا من منهجية الجدول، لكونها تعكس عاملا مهما في قدرة الدول الأعضاء

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الستون، الملحق رقم ١١ (A/60/11).

على الدفع. وأشار أعضاء آخرون إلى أن التسوية لا تصح فنيا لأنها تمزج بين مفهومي الدخل ورأس المال، ورأوا ضرورة استبعادها.

٣٥ - وفيما يتعلق بتطبيق التسوية، يرى بعض الأعضاء أنه ينبغي استعمال بيانات التسديد الفعلي لأصل الدين، وهو ما يُعرف بنهج تدفق الدين، وذلك بدلا من نهج رصيد الدين الحالي، الذي يقوم على افتراض أن ذلك الدين الخارجي يسدّد على فترة ثماني سنوات. ورأى أعضاء آخرون أن المستوى الإجمالي لديون البلد يشكل في حد ذاته عبئا كبيرا.

٣٦ - وقررت اللجنة مواصلة النظر في مسألة تسوية عبء الديون في دورات مقبلة في ضوء أي توجيه يصدر من الجمعية العامة.

٥ - التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل

٣٧ - لاحظت اللجنة أن هذه التسوية كانت أحد العناصر الرئيسية في منهجية جدول الأنصبة المقررة وبقيت جزءا من المنهجية منذ الأيام الأولى للأمم المتحدة. وأشارت اللجنة إلى المشكلة الناجمة عن وقف العمل بالتخفيف التي تعانيها الدول الأعضاء التي تتجاوز عتبة التسوية بين فترات الجداول. فهذه الدول الأعضاء لا تتوقف عن الاستفادة من التسوية فقط بل تساعدت على التسديد لأجلها أيضا.

٣٨ - ورأى بعض الأعضاء أن الزيادة على الدول الأعضاء المتأثرة بوقف التخفيف ينبغي أن تطبق تدريجيا خلال فترة الجدول. وأشار آخرون إلى أن هذه المشكلة يمكن معالجتها بإدخال معاملات تدرج تنازلية. وأبدى آخرون شكوكهم إزاء إمكانية أن يكون في ذلك حلا للمشكلة ورأوا أنه يعقد منهجية الجدول بلا داع.

٣٩ - وقررت اللجنة مواصلة النظر في مسألة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل في دورات مقبلة في ضوء أي توجيه يصدر من الجمعية العامة.

٦ - الحد الأدنى

٤٠ - أشارت اللجنة إلى أن الجمعية العامة خفضت الحد الأدنى للأنصبة المقررة، أو الحد الأدنى، من ٠,٠١ في المائة إلى ٠,٠٠١ في المائة اعتبارا من عام ١٩٩٨. ولاحظت أن هذا يتجاوز حصة خمس من الدول الأعضاء من الدخل الإجمالي للأعضاء.

٧ - الحد الأعلى

٤١ - أشارت اللجنة إلى أن المنهجية الحالية تضمنت حداً أقصى لمعدل النصيب المقرر، أو الحد الأعلى، قدره ٢٢ في المائة، وحداً أقصى لمعدل الأنصبة المقررة لأقل البلدان نمواً، أو الحد الأعلى لأقل البلدان نمواً، قدره ٠,٠١٠ في المائة.

٨ - اقتراحات أخرى وعناصر محتملة أخرى لمنهجية الجدول

٤٢ - قدم عدد من أعضاء اللجنة اقتراحات أخرى بشأن الجدول. كما نظرت اللجنة في عناصر محتملة أخرى لمنهجية الجدول.

٤٣ - واقترح أحد الأعضاء نهجاً لجدول الأنصبة المقررة يشتمل على الدخل القومي الإجمالي بناءً على تعادل القوى الشرائية أو، عندما لا يتوافر ذلك، على أساس أسعار الصرف السوقية؛ وفترة أساس مدتها ثلاث سنوات؛ وحد أدنى نسبته ٠,٠٠١ في المائة؛ وحد أعلى لأقل البلدان نمواً نسبته ٠,٠١ في المائة وحد أعلى بنسبة ٢٢ في المائة. وتساءل أعضاء آخرون عن مبرر إعداد جدول آلي على أساس تعادل القوى الشرائية، ولاحظوا أن هذا النهج سيقود إلى تغييرات كبيرة للغاية بالنسبة إلى كثير من الدول الأعضاء، بما يتناقض مع مبدأ القدرة على الدفع.

٤٤ - واقترح عضو آخر استعمال منهجية الجدول الحالي، ولكن مع معامل تدرج قدره ٨٥ في المائة في التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل.

٤٥ - واقترح عضو آخر استعمال منهجية الجدول الحالي، مع فترة أساس مدتها ست سنوات؛ وتسوية عبء الديون باستعمال نهج تدفق الديون؛ ومعاملات تدرج تنازلية في التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل تتراوح ما بين ٧٠ في المائة و ٨٥ في المائة بناءً على نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بالنسبة للمتوسط العالمي؛ وحد أعلى بنسبة ٢٢ في المائة أو ٢٥ في المائة.

٤٦ - واقترح عضو آخر استعمال منهجية الجدول الحالي، ولكن باستعمال فترة أساس لمدة ثلاثة سنوات، مع إعادة الحساب سنوياً، وحد أدنى لمعدل النصيب المقرر قدره ثلاثة أو خمسة في المائة بالنسبة إلى الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. ورأى بعض الأعضاء أن ذلك الاقتراح يتسم بسمة سياسية ويتناقض مع مبدأ القدرة على الدفع الثابت في النظام الداخلي للجمعية العامة، ولذا فإنه يخرج عن نطاق ولاية لجنة الاشتراكات. ورأى أعضاء آخرون أن لجنة الاشتراكات لديها ولاية، بموجب المادة ١٦٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة،

بمناقشة أي اقتراح يقدمه أعضاء اللجنة فيما يختص بقسمة نفقات المنظمة، ولذا فإن الاقتراح لا يخرج عن نطاق ولايتها.

٤٧ - ولاحظ بعض الأعضاء أن عدة دول أعضاء تواجه زيادات كبيرة في معدلات الأنصبة المقررة لها، بما في ذلك تلك الدول التي تجاوزت عتبة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل. واقترحوا إدراج تلك الزيادات تدريجياً خلال فترة الجدول تلافياً لفرض عبء زائد على تلك الدول الأعضاء. وأشار أعضاء آخرون إلى أن من شأن تلك التدابير فرض عبء إضافي على دول أعضاء أخرى وأن جميع الزيادات الكبيرة قيد النظر لها ما يبررها بالنظر إلى البيانات الاقتصادية ذات الصلة. وأشاروا أيضاً إلى أن معدلات الدول الأعضاء التي تكون معدلات أنصبتها المقررة منخفضة جداً هي وحدها التي يمكن فرض الزيادة عليها بنسبة كبيرة. وأفادوا كذلك بأن أي تدابير ترمي إلى إدخال زيادات كبيرة تدريجياً في الجدول ينبغي أن تطبق بصورة متماثلة على الدول الأعضاء التي خُفضت معدلات أنصبتها المقررة تخفيضاً كبيراً.

٤٨ - وأشارت اللجنة إلى أنها نظرت من قبل في مقترح إعادة حساب الجدول سنوياً بصورة تلقائية. واعتبر بعض الأعضاء أن إعادة حساب الجدول سنوياً ستجعله قريباً من القدرة الحالية للدول الأعضاء على الدفع ويمكن اعتبارها عملية فنية صرفة. وأشار كذلك إلى أن إعادة حساب الجدول سنوياً قد تساهم في حل مشكلة وقف تطبيق التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل بتلافي جوانب الزيادة أو النقصان الكبيرة التي تحدث كل ثلاث سنوات في معدلات الأنصبة المقررة. ويرى آخرون أنها يمكن أن تقود إلى تجديد التفاوض سنوياً على الجدول، وأشاروا إلى أن هذا غالباً ما يؤدي إلى تكاليف إضافية، بما فيها تكاليف سفر الأعضاء وخدمات مؤتمرات ودعم خدمات الأمانة. وأشاروا أيضاً إلى أنها قطعاً ستجعل الجدول أقل ثباتاً واستقلالاً من إمكانية التنبؤ به ورأوا أن تقصير فترة الأساس في الجداول الأخيرة قللت الحاجة إلى إعادة الحساب سنوياً. ولاحظ أحد الأعضاء أن المادة ١٦٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة لا تسمح بإعادة الحساب سنوياً بصورة تلقائية.

٤٩ - وقررت اللجنة دراسة مسألة إعادة حساب الجدول سنوياً بصورة تلقائية في دورة مقبلة في ضوء أي توجيه يصدر من الجمعية العامة.

دال - المعلومات الإحصائية

٥٠ - كان معروضا على اللجنة لأغراض الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٤ قاعدة بيانات شاملة لجميع الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء المشتركة بشأن مختلف مقاييس الدخل بالعملة

الحلية، والسكان، وأسعار الصرف، وإجمالي أرصدة الديون الخارجية، وعمليات سداد أصل الدين، ومقاييس الدخل الكلي ودخل الفرد بدولارات الولايات المتحدة. وكان المصدر الرئيسي لبيانات الدخل بالعملة المحلية هو استبيان الحسابات القومية الذي استوفته البلدان المعنية بناء على طلب الأمم المتحدة. أما بالنسبة إلى البلدان التي لم ترد ردودها الكاملة على الاستبيان، فقد قامت الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة بجمع بيانات عنها أو بإعداد تقديرات لها استناداً إلى المعلومات المستمدة من المصادر الوطنية والدولية الأخرى، ولا سيما اللجان الإقليمية للأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

٥١ - ولدى استعراض المعلومات الإحصائية التي قدمت، أولت اللجنة الاهتمام الواجب بالبيانات المقدمة في بيانات الدول الأعضاء وجلسات الإحاطة على النحو الوارد أعلاه. كما استعرضت اللجنة البيانات المتعلقة بجميع البلدان مع إيلاء اهتمام خاص بالبلدان التي عدلت بياناتها في سياق إعداد جدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦، أو البلدان التي تشير نتائجها، المعبر عنها بدولارات الولايات المتحدة، إلى إمكانية وجود شذوذ أو خلل في البيانات. وفي جميع الحالات، استرشدت اللجنة بالولاية الممنوحة لها من الجمعية العامة في قرارها ٢٢٣/٤٨ جيم لوضع الجدول على أساس بيانات موثوق بها قابلة للتحقق والمقارنة واستخدام آخر الأرقام المتاحة.

١ - السكان

٥٢ - تُستمد عادة التقديرات السكانية نصف السنوية من منشور **التوقعات السكانية في العالم: النشرة المنقحة لعام ٢٠٠٤**، الذي تعده شعبة السكان التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة وتُستكمل البيانات حسب الاقتضاء عن طريق التقديرات الوطنية عن البلدان والمناطق غير المدرجة.

٢ - الدين الخارجي

٥٣ - استُخرجت المعلومات المتعلقة بمجموع الدين الخارجي وتسديد أصل الدين، في معظم الحالات، من قاعدة بيانات البنك الدولي المتعلقة بالديون الخارجية، كما وردت في المنشور الدوري Global Development Finance (تمويل التنمية العالمية) الذي يصدره ذلك البنك. وفي هذه الجداول، لا يُدرج البنك الدولي سوى البلدان التي يبلغ فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ١٠٠٦٥ دولاراً أو أقل.

٥٤ - ويشمل مجموع أرصدة الديون الديون الطويلة الأجل العامة والمضمونة من مؤسسات عامة، والديون الطويلة الأجل الخاصة غير المضمونة، واستعمال الائتمان المقدم من صندوق النقد الدولي والديون العامة والخاصة القصيرة الأجل المقدرة من الصندوق. ويعتبر

سداد أصول الديون جزءاً من مجموع تدفقات الديون، الذي يشمل أيضاً المدفوعات وصافي تدفقات وتحويلات سداد الديون والفوائد، وهو عبارة عن مبالغ أصول الديون المدفوعة بالعملة الأجنبية في العام المحدد.

٥٥ - وأشارت اللجنة إلى أن إجراء تعديلات في التغطية من قبل البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي يعني عدم توافر البيانات عن ديون بلدان عدة بعد عام ٢٠٠٢. وتم الاتصال مباشرة بتلك الدول وطلب إليها تقديم البيانات الضرورية. وبالنسبة إلى البلدان التي لم تستجب لهذا الطلب، لاحظت اللجنة أن معدلات الأنصبة الخاصة بالعديد منها قد بلغت الحد الأدنى، وبالتالي فإن الافتقار إلى بيانات عن ديونها لا يحدث أي تأثير عملي. وبالنسبة إلى باقي الدول الأعضاء التي لم تقدم معلومات إضافية، استعملت اللجنة بيانات الديون التي كانت متوافرة لديها في السابق واستعملت في إعداد جدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦.

٣ - الدخل القومي الإجمالي

٥٦ - ذكرت اللجنة أن الدول الأعضاء بصدد الانتقال من نظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨ إلى نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. وأشارت اللجنة إلى أن مفهوم 'الناتج القومي الإجمالي'، في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨ قد أُعيدت تسميته، فأصبح 'الدخل القومي الإجمالي'، في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. إذ أن إعادة تسمية الناتج القومي الإجمالي ليصبح الدخل القومي الإجمالي هو مجرد صقل لمفهوم الناتج والدخل ولا ينطوي على أي تغيير في التغطية الفعلية للمفهوم. ولاحظت اللجنة أن ١٠٢ من البلدان والأقاليم، التي تمثل ٩٢,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، قد طبقت نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ بحلول أيار/مايو ٢٠٠٥.

٥٧ - ولاحظت اللجنة أنه مقارنة بالبيانات المستعملة في إعداد الجدول الحالي للأنصبة المقررة، لا تشمل البيانات التي قامت باستعراضها مجرد المعلومات المتعلقة بالفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٤ وإنما تشمل أيضاً في عدد من الحالات معلومات منقحة عن الفترة ١٩٩٩-٢٠٠١. وتضمنت هذه المعلومات تنقيحات لإحصاءات رسمية واردة في وقت سابق، فضلاً عن الاستعاضة بالبيانات الرسمية المتاحة حديثاً عن التقديرات المستعملة في إعداد الجدول الحالي للأنصبة المقررة.

٤ - أسعار التحويل

٥٨ - بغية تحويل بيانات العملة المحلية إلى دولارات الولايات المتحدة، استعملت في معظم الحالات، عند التوافر، المتوسطات السنوية لأسعار الصرف السوقية التي تقوم سلطات النقد الوطنية بإبلاغها إلى صندوق النقد الدولي ويستعملها الصندوق وينشرها في International Financial Statistics (الإحصاءات المالية الدولية). وأشارت اللجنة إلى أنه حسب الموضح في التقارير السابقة تضم النشرة ثلاثة أنواع من أسعار الصرف التي استعملها الصندوق، ويشار إليها بـ 'أسعار الصرف السوقية' لأغراض إعداد الجدول، وهي: (أ) أسعار السوق، التي تحددها بدرجة كبيرة قوى السوق؛ (ب) الأسعار الرسمية، التي تقررها السلطات الحكومية؛ (ج) الأسعار الرئيسية، حسب الاقتضاء، بما في ذلك الأسعار الرسمية للبلدان التي توجد فيها ترتيبات متعددة لأسعار الصرف. وعندما لا تكون أسعار الصرف السوقية متاحة في نشرة International Financial Statistics أو من نظام المعلومات الاقتصادية التابع لصندوق النقد الدولي، تُستعمل في قاعدة البيانات الأولية أسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة أو معلومات أخرى.

٥٩ - وقد استعملت أسعار الصرف السوقية لدى إعداد جداول سابقة للأنصبة المقررة ما لم يتسبب ذلك في حدوث تقلبات أو جوانب خلل مفرطة في دخل بعض الدول الأعضاء، حيث استعملت في تلك الحالات أسعار الصرف المعدلة حسب الأسعار أو غير ذلك من أسعار التحويل المناسبة. وقررت اللجنة، في دورتها الخامسة والستين، أن تستعمل لدى استعراضها لجدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩ النهج الجديد لأسعار الصرف المعدلة حسب الأسعار النسبية المبين في تقريرها بغرض تحديد أسعار الصرف السوقية التي ينبغي استبدالها. وكان الهدف المتوخى من ذلك هو تحديد الحالات التي كانت فيها البيانات بدولارات الولايات المتحدة غير متوافقة مع الواقع الاقتصادي أو الحالات التي لم تعكس فيها حركات معدل الصرف، على النحو المناسب، التضخم المحلي مقارنة بالتضخم في الولايات المتحدة. ويرد في المرفق الثاني تفسير موجز.

٦٠ - ولدى النظر في أسعار الصرف السوقية التي ينبغي استبدالها، استعرضت اللجنة حالات البلدان التي ارتفع فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بنسبة ٥٠ في المائة أو انخفض بأكثر من ٣٣ في المائة. ولدى قيامها بذلك، نظرت بصورة خاصة في الحالات التي تجاوز فيها مؤشر تقييم أسعار الصرف السوقية ١,٢ أو انخفض إلى أقل من ٠,٨ - مما يعكس زيادة في التقييم أو نقصا في التقييم، على التوالي، بنسبة تزيد على ٢٠ في المائة. كما نظرت اللجنة في حالة البلدان التي استعيز فيها عن أسعار الصرف السوقية خلال

إعداد جدول الأنصبة الحالي، وكذا البلدان التي قدمت معلومات إضافية إلى اللجنة. وفي أعقاب هذا الاستعراض، قررت اللجنة أن الأساس الأفضل للتوصيات هو أن تركز اهتمامها على البلدان التي تعكس فيها أسعار الصرف السوقية زيادة في التقييم أو نقصا فيه بنسبة تزيد على ٥٠ في المائة، على الرغم من إجراء التسوية على أساس رقم مؤشر تقييم لأسعار الصرف السوقية يتراوح بين ١,٢ و ٠,٨. وقررت اللجنة تسوية معدلات التحويل لكل من أفغانستان، وأنغولا، وتركمانستان، وزمبابوي. كما قررت أن تستعمل أسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة بالنسبة إلى كل من ميانمار، والجمهورية العربية السورية، والأسعار الرسمية بالنسبة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

٦١ - ورأت اللجنة أن مستويات أرقام العتبة التي تزيد على ٥٠ في المائة أو تقل عن ٣٣ في المائة في التغييرات التي تطرأ على نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بدولارات الولايات المتحدة وأرقام مؤشر التقييم لأسعار الصرف السائدة في السوق التي تبلغ ١,٢ و ٠,٨ منخفضة. وقررت مواصلة النظر في هذه المسألة في دوراتها المقبلة.

٦٢ - وفي حالة الأرجنتين، رأى عدد من الأعضاء أن التخفيض الذي حدث في نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي عقب خفض قيمة عملتها كان مفرطا وأنه ينبغي تسوية معدلها. وأشار أعضاء آخرون إلى أن قوى السوق هي التي حددت سعر الصرف في الأرجنتين، وأنه لا يوجد مبرر لاستبدال أسعار الصرف السوقية. وقررت اللجنة تطبيق أسعار الصرف السوقية على الأرجنتين.

٦٣ - وأبدى عضو واحد من أعضاء اللجنة تحفظات، واحتج بأن خفض النصيب المقرر للأرجنتين بنسبة ٦٤ في المائة لا يبرره الأداء الاقتصادي لهذا البلد خلال الفترة الأساسية المحددة في المنهجية الحالية. ويرى ذلك العضو أنه استنادا إلى المبادئ التوجيهية الإرشادية للجنة، وبناء على معلومات الأمانة العامة المقدمة إلى اللجنة، ينبغي تطبيق أسعار الصرف النسبية المعدلة حسب الأسعار للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٤. وبذلك، يتحدد نصيب الأرجنتين بنسبة ٠,٦٨٧ في المائة للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩ استنادا إلى المنهجية الحالية.

هاء - جدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩

٦٤ - من أجل التمكن من تحديد أثر إدراج بيانات جديد عن الدخل القومي الإجمالي في حسابات جدول الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩، بما في ذلك القرارات المتعلقة بالبيانات وأسعار التحويل المبينة أعلاه، فيما عدا آثار أي تغييرات منهجية، نظرت اللجنة في تطبيق البيانات الجديدة على المنهجية المستعملة في إعداد الجدول الحالي للأنصبة المقررة. وترد أدناه النتائج المستخلصة للعلم.

التسويات التدريجية استناداً إلى المنهجية

المستعملة في إعداد جدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦

البارامترات	٦ سنوات	٣ سنوات	المتوسط لمدة ٦ و ٣ سنوات
فترة أساس إحصائية:	١٩٩٩-٢٠٠٤	٢٠٠٢-٢٠٠٤	
قياس الدخل:	الدخل القومي الإجمالي	الدخل القومي الإجمالي	
التسوية المتعلقة بعبء الديون:	رصيد الديون	رصيد الديون	
الدخل الفردي المنخفض:			تستمد أرقام الجدول باستخلاص متوسط نتائج منهجية الجدول لفترتي أساس من ٦ سنوات و ٣ سنوات
عتبة التسوية:	٥٥١٧,٨٤	٥٨٤٩,١١	
معامل التدرج:	٨٠ في المائة	٨٠ في المائة	
المعدل الأدنى (نسبة مئوية):	٠,٠٠١ في المائة	٠,٠٠١ في المائة	
المعدل الأقصى لأقل البلدان نمواً (نسبة مئوية):	٠,٠٠١ في المائة	٠,٠١٠ في المائة	
الحد الأقصى لمعدل الأنصبة (نسبة مئوية):	٢٢ في المائة	٢٢ في المائة	

أقل البلدان نمواً	الدولة العضو	الجدول المعتمد من الجمعية العامة للفترة		النصيب من الدخل القومي الإجمالي	التسوية المتعلقة بعبء الديون	التسوية المتعلقة بالفرد من الدخل	المعدل الأدنى	الحد الأعلى للحد لأقل البلدان نمواً
		٢٠٠٦-٢٠٠٤	٢٠٠٣					
*	أفغانستان	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)
		٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠١٠	٠,٠٠٩	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢
		٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٩	٠,٠٠٧	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢
		٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٩	٠,٠٠٨	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢
	ألبانيا	٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	٠,٠١٧	٠,٠١٦	٠,٠٠٨	٠,٠٠٨	٠,٠٠٨
		٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	٠,٠١٥	٠,٠١٤	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	٠,٠٠٧
		٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	٠,٠١٦	٠,٠١٥	٠,٠٠٧	٠,٠٠٧	٠,٠٠٧
	الجزائر	٠,٠٧٦	٠,٠٧٦	٠,١٨٣	٠,١٧٧	٠,٠٨٤	٠,٠٨٤	٠,٠٨٤
		٠,٠٧٦	٠,٠٧٦	٠,١٧٣	٠,١٦٦	٠,٠٧٦	٠,٠٧٦	٠,٠٨٦
		٠,٠٧٦	٠,٠٧٦	٠,١٧٨	٠,١٧١	٠,٠٨٠	٠,٠٨٠	٠,٠٩٠

أقل البلدان نمواً	الدولة العضو	الجدول المعتمد		النصيب من الدخل القومي الإجمالي	التسوية المتعلقة بعبء الديون	التسوية المتعلقة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل		الحمد الأعلى الحسد لأقل البلدان نمو الأعلى
		من الجمعية العامة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٤	الجدول الآتي في ٢٠٠٣			المعدل الأدنى	الحمد الأعلى الحسد لأقل البلدان نمو الأعلى	
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	
أندورا	٣ سنوات	٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	٠,٠٠٧	٠,٠٠٨	
	٦ سنوات	٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	٠,٠٠٧	
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	٠,٠٠٧	٠,٠٠٨	
* أنغولا	٣ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٢٨	٠,٠٣١	٠,٠٠٨	٠,٠٠٩	
	٦ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٢٣	٠,٠٢٦	٠,٠٠٦	٠,٠٠٧	
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٢٥	٠,٠٢٨	٠,٠٠٧	٠,٠٠٨	
أنتيغوا وبربودا	٣ سنوات	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	
	٦ سنوات	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٣	
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	
الأرجنتين	٣ سنوات	٠,٩٥٦	٠,٩٦٤	٠,٢٧٥	٠,٣٢٧	١,١٥٤	١,١٧٢	
	٦ سنوات	٠,٩٥٦	٠,٩٦٤	٠,٥٢٢	٠,٥٧٤	٠,٤٦١	٠,٥١٩	
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٩٥٦	٠,٩٦٤	٠,٣٩٨	٠,٤٥٠	٠,٣٠٨	٠,٣٤٦	
أرمينيا	٣ سنوات	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٧	٠,٠٠٨	٠,٠٠٢	٠,٠٠٣	
	٦ سنوات	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٧	٠,٠٠٧	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٧	٠,٠٠٧	٠,٠٠٢	٠,٠٠٣	
أستراليا	٣ سنوات	١,٥٩٢	١,٦٠٦	١,٣٩٤	١,٣٨٢	١,٥٥٣	١,٨٣٩	
	٦ سنوات	١,٥٩٢	١,٦٠٦	١,٣٠٨	١,٢٩٦	١,٤٥٣	١,٧٣٦	
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	١,٥٩٢	١,٦٠٦	١,٣٥١	١,٣٣٩	١,٥٠٣	١,٧٨٧	
النمسا	٣ سنوات	٠,٨٥٩	٠,٨٦٧	٠,٦٨٣	٠,٦٧٧	٠,٧٦٢	٠,٩٠١	
	٦ سنوات	٠,٨٥٩	٠,٨٦٧	٠,٦٥٨	٠,٦٥٢	٠,٧٣١	٠,٨٧٤	
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٨٥٩	٠,٨٦٧	٠,٦٧١	٠,٦٦٥	٠,٧٤٧	٠,٨٨٧	
أذربيجان	٣ سنوات	٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	٠,٠١٨	٠,٠١٩	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	
	٦ سنوات	٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	٠,٠١٧	٠,٠١٧	٠,٠٠٥	٠,٠٠٦	
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	٠,٠١٨	٠,٠١٨	٠,٠٠٥	٠,٠٠٦	
جزر البهاما	٣ سنوات	٠,٠١٣	٠,٠١٣	٠,٠١٥	٠,٠١٥	٠,٠١٦	٠,٠١٩	
	٦ سنوات	٠,٠١٣	٠,٠١٣	٠,٠١٥	٠,٠١٥	٠,٠١٧	٠,٠٢٠	
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠١٣	٠,٠١٣	٠,٠١٥	٠,٠١٥	٠,٠١٧	٠,٠٢٠	
البحرين	٣ سنوات	٠,٠٣٠	٠,٠٣٠	٠,٠٢٥	٠,٠٢٥	٠,٠٢٨	٠,٠٣٣	
	٦ سنوات	٠,٠٣٠	٠,٠٣٠	٠,٠٢٤	٠,٠٢٤	٠,٠٢٧	٠,٠٣٢	
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠٣٠	٠,٠٣٠	٠,٠٢٤	٠,٠٢٤	٠,٠٢٧	٠,٠٣٣	

أقل البلدان نمواً	الدولة العضو	الجدول المعتمد		النصيب من الدخل القومي الإجمالي	التسوية المتعلقة بعبء الديون	التسوية المتعلقة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل	الحمد الأعلى الجسد لأقل البلدان نمواً الأعلى	من الجمعية العامة للفترة	
		الجدول الآتي في ٢٠٠٣	٢٠٠٦-٢٠٠٤						
(٨)	(٧)	(٦)	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)		
	بنغلاديش *	٣ سنوات	٣ سنوات	٠,١٥٠	٠,١٥٠	٠,١٥٠	٠,١٥٠	٠,١٠	٠,١٠
		٦ سنوات	٦ سنوات	٠,١٥٠	٠,١٥٠	٠,١٥٠	٠,١٥٠	٠,١٠	٠,١٠
		متوسط ٣ و ٦ سنوات	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,١٥٠	٠,١٥٠	٠,١٥٠	٠,١٥٠	٠,١٠	٠,١٠
	بربادوس	٣ سنوات	٣ سنوات	٠,٠٠٧	٠,٠٠٧	٠,٠٠٧	٠,٠٠٧	٠,١٠	٠,١٠
		٦ سنوات	٦ سنوات	٠,٠٠٧	٠,٠٠٧	٠,٠٠٧	٠,٠٠٧	٠,١٠	٠,١٠
		متوسط ٣ و ٦ سنوات	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠٠٧	٠,٠٠٧	٠,٠٠٧	٠,٠٠٧	٠,١٠	٠,١٠
	بيلاروس	٣ سنوات	٣ سنوات	٠,٠٥٠	٠,٠٥٠	٠,٠٥٠	٠,٠٥٠	٠,١٨	٠,١٨
		٦ سنوات	٦ سنوات	٠,٠٤٤	٠,٠٤٤	٠,٠٤٤	٠,٠٤٤	٠,١٨	٠,١٨
		متوسط ٣ و ٦ سنوات	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠٤٧	٠,٠٤٧	٠,٠٤٧	٠,٠٤٧	٠,١٨	٠,١٨
	بلجيكا	٣ سنوات	٣ سنوات	٠,٨٤٨	٠,٨٤١	٠,٨٤٨	٠,٨٤١	١,٠٧٨	١,٠٦٩
		٦ سنوات	٦ سنوات	٠,٨١٨	٠,٨١١	٠,٨١٨	٠,٨١١	١,٠٧٨	١,٠٦٩
		متوسط ٣ و ٦ سنوات	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٨٣٣	٠,٨٢٦	٠,٨٣٣	٠,٨٢٦	١,٠٧٨	١,٠٦٩
	بليز	٣ سنوات	٣ سنوات	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠١	٠,٠٠١
		٦ سنوات	٦ سنوات	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠١	٠,٠٠١
		متوسط ٣ و ٦ سنوات	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠١	٠,٠٠١
	بنن *	٣ سنوات	٣ سنوات	٠,٠٠٩	٠,٠٠٩	٠,٠٠٩	٠,٠٠٩	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢
		٦ سنوات	٦ سنوات	٠,٠٠٨	٠,٠٠٩	٠,٠٠٨	٠,٠٠٩	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢
		متوسط ٣ و ٦ سنوات	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠٠٨	٠,٠٠٩	٠,٠٠٨	٠,٠٠٩	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢
	بوتان *	٣ سنوات	٣ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١
		٦ سنوات	٦ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١
		متوسط ٣ و ٦ سنوات	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١
	بوليفيا	٣ سنوات	٣ سنوات	٠,٠٢٠	٠,٠٢٢	٠,٠٢٠	٠,٠٢٢	٠,٠٠٩	٠,٠٠٩
		٦ سنوات	٦ سنوات	٠,٠٢٢	٠,٠٢٣	٠,٠٢٢	٠,٠٢٣	٠,٠٠٩	٠,٠٠٩
		متوسط ٣ و ٦ سنوات	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠٢١	٠,٠٢٣	٠,٠٢١	٠,٠٢٣	٠,٠٠٩	٠,٠٠٩
	البوسنة والهرسك	٣ سنوات	٣ سنوات	٠,٠١٩	٠,٠٢٠	٠,٠١٩	٠,٠٢٠	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣
		٦ سنوات	٦ سنوات	٠,٠١٧	٠,٠١٨	٠,٠١٧	٠,٠١٨	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣
		متوسط ٣ و ٦ سنوات	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠١٨	٠,٠١٩	٠,٠١٨	٠,٠١٩	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣
	بوتسوانا	٣ سنوات	٣ سنوات	٠,٠١٩	٠,٠١٩	٠,٠١٩	٠,٠١٩	٠,٠١٢	٠,٠١٢
		٦ سنوات	٦ سنوات	٠,٠١٨	٠,٠١٨	٠,٠١٨	٠,٠١٨	٠,٠١٢	٠,٠١٢
		متوسط ٣ و ٦ سنوات	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠١٨	٠,٠١٨	٠,٠١٨	٠,٠١٨	٠,٠١٢	٠,٠١٢

أقل البلدان نمواً	الدولة العضو	الجدول المعتمد		النصيب من الدخل القومي الإجمالي	التسوية المتعلقة بعبء الديون	التسوية المتعلقة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل	المعدل الأدنى	الحمد الأعلى الجمد لأقل البلدان نمواً الأعلى
		من الجمعية العامة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٤	الجدول الآتي في ٢٠٠٣					
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	
البرازيل	٣ سنوات	١,٥٢٣	١,٥٣٤	١,٣٧٠	١,٣٠٣	٠,٧٢٨	٠,٨١٣	
	٦ سنوات	١,٥٢٣	١,٥٣٤	١,٥١٦	١,٤٤٣	٠,٨٦٣	٠,٩٧٣	
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	١,٥٢٣	١,٥٣٤	١,٤٤٣	١,٣٧٣	٠,٧٩٦	٠,٨٩٣	
بروني دار السلام	٣ سنوات	٠,٠٣٤	٠,٠٣٤	٠,٠٢٠	٠,٠٢٠	٠,٠٢٢	٠,٠٢٦	
	٦ سنوات	٠,٠٣٤	٠,٠٣٤	٠,٠٢٠	٠,٠٢٠	٠,٠٢٢	٠,٠٢٦	
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠٣٤	٠,٠٣٤	٠,٠٢٠	٠,٠٢٠	٠,٠٢٢	٠,٠٢٦	
بلغاريا	٣ سنوات	٠,٠١٧	٠,٠١٧	٠,٠٥٣	٠,٠٤٩	٠,٠٢٥	٠,٠٢٨	
	٦ سنوات	٠,٠١٧	٠,٠١٧	٠,٠٤٧	٠,٠٤٣	٠,٠٢٠	٠,٠٢٣	
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠١٧	٠,٠١٧	٠,٠٥٠	٠,٠٤٦	٠,٠٢٢	٠,٠٢٥	
* بوركينا فاسو	٣ سنوات	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠١١	٠,٠١١	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	
	٦ سنوات	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠١٠	٠,٠١٠	٠,٠٠٢	٠,٠٠٣	
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠١١	٠,٠١٠	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	
* بوروندي	٣ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٢	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	
	٦ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠١	٠,٠٠١	
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٢	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	
* كمبوديا	٣ سنوات	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠١٠	٠,٠٠٩	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	
	٦ سنوات	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠١٠	٠,٠٠٩	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠١٠	٠,٠٠٩	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	
الكاميرون	٣ سنوات	٠,٠٠٨	٠,٠٠٨	٠,٠٣٤	٠,٠٣١	٠,٠٠٩	٠,٠١٠	
	٦ سنوات	٠,٠٠٨	٠,٠٠٨	٠,٠٣١	٠,٠٢٧	٠,٠٠٨	٠,٠٠٩	
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠٠٨	٠,٠٠٨	٠,٠٣٢	٠,٠٢٩	٠,٠٠٩	٠,٠١٠	
كندا	٣ سنوات	٢,٨١٣	٢,٨٣٧	٢,٢٥٩	٢,٢٧٩	٢,٥٤٠	٣,٠٠٦	
	٦ سنوات	٢,٨١٣	٢,٨٣٧	٢,٢٠١	٢,٢٢١	٢,٤٦٨	٢,٩٤٧	
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٢,٨١٣	٢,٨٣٧	٢,٢٣٠	٢,٢٥٠	٢,٥٠٤	٢,٩٧٧	
* الرأس الأخضر	٣ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠١	٠,٠٠١	
	٦ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠١	٠,٠٠١	
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠١	٠,٠٠١	
* جمهورية أفريقيا الوسطى	٣ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠١	٠,٠٠١	
	٦ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠١	٠,٠٠١	
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠١	٠,٠٠١	

أقل البلدان نمواً	الدولة العضو	الجدول المعتمد		النصيب من الدخل القومي الإجمالي	التسوية المتعلقة بعبء الديون	التسوية المتعلقة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل	الحمد الأعلى الحسد لأقل البلدان نمو الأعلى	
		من الجمعية العامة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٤	الجدول الآتي في ٢٠٠٣				(٨)	(٧)
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	
* تشاد	٣ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٥	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	
	٦ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٥	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٥	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	
شيلي	٣ سنوات	٠,٢٢٣	٠,٢٢٥	٠,١٨٥	٠,١٤٥	٠,١٤٥	٠,١٦٢	
	٦ سنوات	٠,٢٢٣	٠,٢٢٥	٠,١٩٦	٠,١٦٠	٠,١٦٠	٠,١٨٠	
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٢٢٣	٠,٢٢٥	٠,١٩١	٠,١٥٢	٠,١٥٢	٠,١٧١	
الصين	٣ سنوات	٢,٠٥٣	٢,٠٧٠	٥,٨٧٦	٢,٤٩٥	٢,٤٩٥	٢,٧٨٧	
	٦ سنوات	٢,٠٥٣	٢,٠٧٠	٥,٦٦١	٢,٣٤٨	٢,٣٤٨	٢,٦٤٦	
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٢,٠٥٣	٢,٠٧٠	٥,٧٦٨	٢,٤٢١	٢,٤٢١	٢,٧١٦	
كولومبيا	٣ سنوات	٠,١٥٥	٠,١٥٦	٠,٢١٣	٠,٠٩٤	٠,٠٩٤	٠,١٠٥	
	٦ سنوات	٠,١٥٥	٠,١٥٦	٠,٢٣٠	٠,١٠٦	٠,١٠٦	٠,١١٩	
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,١٥٥	٠,١٥٦	٠,٢٢١	٠,١٠٠	٠,١٠٠	٠,١١٢	
* جزر القمر	٣ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	
	٦ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	
الكونغو	٣ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٦	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	
	٦ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٥	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٢	
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٦	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	
كوستاريكا	٣ سنوات	٠,٠٣٠	٠,٠٣٩	٠,٠٤٥	٠,٠٣٣	٠,٠٣٣	٠,٠٣٦	
	٦ سنوات	٠,٠٣٠	٠,٠٣٩	٠,٠٤٥	٠,٠٣٤	٠,٠٣٤	٠,٠٣٨	
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠٣٠	٠,٠٣٩	٠,٠٤٥	٠,٠٣٣	٠,٠٣٣	٠,٠٣٧	
كوت ديفوار	٣ سنوات	٠,٠١٠	٠,٠١٠	٠,٠٣١	٠,٠٠٩	٠,٠٠٩	٠,٠١٠	
	٦ سنوات	٠,٠١٠	٠,٠١٠	٠,٠٣٠	٠,٠٠٩	٠,٠٠٩	٠,٠١٠	
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠١٠	٠,٠١٠	٠,٠٣١	٠,٠٠٩	٠,٠٠٩	٠,٠١٠	
كرواتيا	٣ سنوات	٠,٠٣٧	٠,٠٣٨	٠,٠٦٨	٠,٠٦٤	٠,٠٦٤	٠,٠٧٢	
	٦ سنوات	٠,٠٣٧	٠,٠٣٨	٠,٠٦٢	٠,٠٥٥	٠,٠٥٥	٠,٠٦٢	
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠٣٧	٠,٠٣٨	٠,٠٦٥	٠,٠٥٩	٠,٠٥٩	٠,٠٦٧	
كوبا	٣ سنوات	٠,٠٤٣	٠,٠٤٣	٠,١٠١	٠,٠٦٥	٠,٠٦٥	٠,٠٧٣	
	٦ سنوات	٠,٠٤٣	٠,٠٤٣	٠,٠٩٧	٠,٠٦٠	٠,٠٦٠	٠,٠٦٨	
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠٤٣	٠,٠٤٣	٠,٠٩٩	٠,٠٦٣	٠,٠٦٣	٠,٠٧٠	

أقل البلدان نمواً	الدولة العضو	الجدول المعتمد		النصيب من الدخل القومي الإجمالي	التسوية المتعلقة بعبء الديون	التسوية المتعلقة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل	الحد الأعلى الجسد لأقل البلدان نمواً الأعلى
		من الجمعية العامة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٤	الجدول الآتي في ٢٠٠٣				
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)
قبرص	٣ سنوات	٠,٠٣٩	٠,٠٣٩	٠,٠٣٤	٠,٠٣٨	٠,٠٣٨	٠,٠٤٥
	٦ سنوات	٠,٠٣٩	٠,٠٣١	٠,٠٣٢	٠,٠٣٥	٠,٠٣٥	٠,٠٤٢
	متوسط ٦ و ٣ سنوات	٠,٠٣٩	٠,٠٣٣	٠,٠٣٣	٠,٠٣٧	٠,٠٣٧	٠,٠٤٤
الجمهورية التشيكية	٣ سنوات	٠,١٨٣	٠,١٨٤	٠,٢٢٤	٠,٢٥٠	٠,٢٥٠	٠,٢٩٦
	٦ سنوات	٠,١٨٣	٠,١٨٤	٠,٢١٠	٠,٢٢٣	٠,٢٢٣	٠,٢٦٧
	متوسط ٦ و ٣ سنوات	٠,١٨٣	٠,١٨٤	٠,٢١٢	٠,٢٣٧	٠,٢٣٧	٠,٢٨١
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	٣ سنوات	٠,٠١٠	٠,٠١٠	٠,٠٢٦	٠,٠٠٧	٠,٠٠٧	٠,٠٠٧
	٦ سنوات	٠,٠١٠	٠,٠١٠	٠,٠٢٨	٠,٠٠٧	٠,٠٠٧	٠,٠٠٨
	متوسط ٦ و ٣ سنوات	٠,٠١٠	٠,٠٣١	٠,٠٢٧	٠,٠٠٧	٠,٠٠٧	٠,٠٠٨
* جمهورية الكونغو الديمقراطية	٣ سنوات	٠,٠٠٣	٠,٠١٥	٠,٠١٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٣
	٦ سنوات	٠,٠٠٣	٠,٠٢٤	٠,٠٢٠	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠٠٥
	متوسط ٦ و ٣ سنوات	٠,٠٠٣	٠,٠١٩	٠,٠١٦	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٤
الدانمرك	٣ سنوات	٠,٧١٨	٠,٧٢٤	٠,٥٧٠	٠,٦٣٥	٠,٦٣٥	٠,٧٥٢
	٦ سنوات	٠,٧١٨	٠,٧٢٤	٠,٥٤٨	٠,٦٠٩	٠,٦٠٩	٠,٧٢٧
	متوسط ٦ و ٣ سنوات	٠,٧١٨	٠,٧٢٤	٠,٥٥٩	٠,٦٢٢	٠,٦٢٢	٠,٧٣٩
* جيبوتي	٣ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١
	٦ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١
	متوسط ٦ و ٣ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١
دومينيكا	٣ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠١
	٦ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠١
	متوسط ٦ و ٣ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠١
الجمهورية الدومينيكية	٣ سنوات	٠,٠٣٥	٠,٠٤٧	٠,٠٤٦	٠,٠٢١	٠,٠٢١	٠,٠٢٤
	٦ سنوات	٠,٠٣٥	٠,٠٥٣	٠,٠٥١	٠,٠٢٥	٠,٠٢٥	٠,٠٢٩
	متوسط ٦ و ٣ سنوات	٠,٠٣٥	٠,٠٥٠	٠,٠٤٨	٠,٠٢٣	٠,٠٢٣	٠,٠٢٦
إكوادور	٣ سنوات	٠,٠١٩	٠,٠٧١	٠,٠٦٦	٠,٠٣٠	٠,٠٣٠	٠,٠٣٤
	٦ سنوات	٠,٠١٩	٠,٠٦٢	٠,٠٥٧	٠,٠٢٤	٠,٠٢٤	٠,٠٢٧
	متوسط ٦ و ٣ سنوات	٠,٠١٩	٠,٠٦٧	٠,٠٦٢	٠,٠٢٧	٠,٠٢٧	٠,٠٣٠
مصر	٣ سنوات	٠,١٢٠	٠,٢١٩	٠,٢١١	٠,٠٧٣	٠,٠٧٣	٠,٠٨٢
	٦ سنوات	٠,١٢٠	٠,٢٥٩	٠,٢٥١	٠,٠٩٥	٠,٠٩٥	٠,١٠٧
	متوسط ٦ و ٣ سنوات	٠,١٢٠	٠,٢٣٩	٠,٢٣١	٠,٠٨٤	٠,٠٨٤	٠,٠٩٤

أقل البلدان نمواً	الدولة العضو	الجدول المعتمد		النصيب من الدخل القومي الإجمالي	التسوية المتعلقة بعبء الديون	التسوية المتعلقة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل	الحمد الأعلى الجمد لأقل البلدان نمواً الأعلى	من الجمعية العامة للفترة		
		الجدول الآتي في ٢٠٠٣	٢٠٠٦-٢٠٠٤							
(٨)	(٧)	(٦)	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)			
	السلفادور	٠,٠٢٠	٠,٠١٨	٠,٠١٨	٠,٠١٨	٠,٠٣٨	٠,٠٤٠	٠,٠٢٢	٠,٠٢٢	٣ سنوات
		٠,٠٢١	٠,٠١٩	٠,٠١٩	٠,٠١٩	٠,٠٣٩	٠,٠٤٠	٠,٠٢٢	٠,٠٢٢	٦ سنوات
		٠,٠٢١	٠,٠١٩	٠,٠١٩	٠,٠١٩	٠,٠٣٨	٠,٠٤٠	٠,٠٢٢	٠,٠٢٢	متوسط ٣ و ٦ سنوات
	* عينيا الاستوائية	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٣ سنوات
		٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٦ سنوات
		٠,٠٠٣	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	متوسط ٣ و ٦ سنوات
	* إريتريا	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٣ سنوات
		٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٦ سنوات
		٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠١	٠,٠٠١	متوسط ٣ و ٦ سنوات
	إستونيا	٠,٠٢٣	٠,٠٢١	٠,٠٢١	٠,٠٢١	٠,٠٢١	٠,٠٢٣	٠,٠١٢	٠,٠١٢	٣ سنوات
		٠,٠١٩	٠,٠١٧	٠,٠١٧	٠,٠١٧	٠,٠١٩	٠,٠٢١	٠,٠١٢	٠,٠١٢	٦ سنوات
		٠,٠٢١	٠,٠١٩	٠,٠١٩	٠,٠١٩	٠,٠٢٠	٠,٠٢٢	٠,٠١٢	٠,٠١٢	متوسط ٣ و ٦ سنوات
	* إثيوبيا	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠١٨	٠,٠٢٠	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٣ سنوات
		٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠١٨	٠,٠٢٠	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٦ سنوات
		٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠١٨	٠,٠٢٠	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	متوسط ٣ و ٦ سنوات
	فيجي	٠,٠٠٤	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٣ سنوات
		٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٦ سنوات
		٠,٠٠٤	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	متوسط ٣ و ٦ سنوات
	فنلندا	٠,٥٧٥	٠,٤٨٦	٠,٤٨٦	٠,٤٨٦	٠,٤٣٦	٠,٤٣٢	٠,٥٣٥	٠,٥٣٣	٣ سنوات
		٠,٥٥٣	٠,٤٦٣	٠,٤٦٣	٠,٤٦٣	٠,٤١٧	٠,٤١٣	٠,٥٣٥	٠,٥٣٣	٦ سنوات
		٠,٥٦٤	٠,٤٧٤	٠,٤٧٤	٠,٤٧٥	٠,٤٢٦	٠,٤٢٣	٠,٥٣٥	٠,٥٣٣	متوسط ٣ و ٦ سنوات
	فرنسا	٦,٣٩٥	٥,٤٠٤	٥,٤٠٢	٥,٤٠٤	٤,٨٤٩	٤,٨٠٦	٦,٠٨٠	٦,٠٣٠	٣ سنوات
		٦,٢٠٧	٥,١٩٨	٥,١٩٦	٥,١٩٧	٤,٦٧٧	٤,٦٣٤	٦,٠٨٠	٦,٠٣٠	٦ سنوات
		٦,٣٠١	٥,٣٠١	٥,٢٩٩	٥,٣٠٠	٤,٧٦٣	٤,٧٢٠	٦,٠٨٠	٦,٠٣٠	متوسط ٣ و ٦ سنوات
	غابون	٠,٠٠٩	٠,٠٠٨	٠,٠٠٨	٠,٠٠٨	٠,٠١٢	٠,٠١٣	٠,٠٠٩	٠,٠٠٩	٣ سنوات
		٠,٠٠٨	٠,٠٠٧	٠,٠٠٧	٠,٠٠٧	٠,٠١١	٠,٠١٣	٠,٠٠٩	٠,٠٠٩	٦ سنوات
		٠,٠٠٩	٠,٠٠٨	٠,٠٠٨	٠,٠٠٨	٠,٠١٢	٠,٠١٣	٠,٠٠٩	٠,٠٠٩	متوسط ٣ و ٦ سنوات
	* غامبيا	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٣ سنوات
		٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٦ سنوات
		٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	متوسط ٣ و ٦ سنوات

أقل البلدان نمواً	الدولة العضو	الجدول المعتمد		النصيب من الدخل القومي الإجمالي	التسوية المتعلقة بعبء الديون	التسوية المتعلقة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل	المعدل الأدنى	الحمد الأعلى الجمد لأقل البلدان نمواً الأعلى
		من الجمعية العامة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٤	الجدول الآتي في ٢٠٠٣					
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	
جورجيا	٣ سنوات	٠,٠٠٣	٠,٠١٢	٠,٠١١	٠,٠٠٤	٠,٠٠٣	٠,٠٠٤	
	٦ سنوات	٠,٠٠٣	٠,٠١١	٠,٠١٠	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٤	
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠٠٣	٠,٠١١	٠,٠١١	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٤	
ألمانيا	٣ سنوات	٨,٧٣٣	٦,٤٨٣	٦,٥٤١	٧,٢٨٩	٧,٢٨٧	٧,٢٨٩	٨,٦٢٦
	٦ سنوات	٨,٧٣٣	٦,٣٦٧	٦,٤٢٥	٧,١٤٠	٧,١٣٩	٧,١٤١	٨,٦٦٢
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٨,٧٣٣	٦,٤٢٥	٦,٤٨٣	٧,٢١٤	٧,٢١٣	٧,٢١٥	٨,٦٦٢
غانا	٣ سنوات	٠,٠٠٤	٠,٠٢٠	٠,٠١٨	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠٠٥
	٦ سنوات	٠,٠٠٤	٠,٠١٩	٠,٠١٧	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠٠٥
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠٠٤	٠,٠٢٠	٠,٠١٧	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠٠٥
اليونان	٣ سنوات	٠,٥٣٤	٠,٤٦٦	٠,٤٧٠	٠,٥٢٤	٠,٥٢٤	٠,٥٢٤	٠,٦٢٠
	٦ سنوات	٠,٥٣٤	٠,٤٢٧	٠,٤٣١	٠,٤٧٩	٠,٤٧٩	٠,٤٧٩	٠,٥٧٢
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٥٣٤	٠,٤٤٧	٠,٤٥١	٠,٥٠٢	٠,٥٠٢	٠,٥٠٢	٠,٥٩٦
غرينادا	٣ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١
	٦ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١
غواتيمالا	٣ سنوات	٠,٠٣٠	٠,٠٦٧	٠,٠٦٦	٠,٠٣١	٠,٠٣١	٠,٠٣١	٠,٠٣٥
	٦ سنوات	٠,٠٣٠	٠,٠٦٥	٠,٠٦٤	٠,٠٣٠	٠,٠٣٠	٠,٠٣٠	٠,٠٣٤
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠٣٠	٠,٠٦٦	٠,٠٦٥	٠,٠٣١	٠,٠٣١	٠,٠٣١	٠,٠٣٤
غينيا *	٣ سنوات	٠,٠٠٣	٠,٠٠٩	٠,٠٠٨	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢
	٦ سنوات	٠,٠٠٣	٠,٠١٠	٠,٠٠٨	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠٠٣	٠,٠٠٩	٠,٠٠٨	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢
غينيا - بيساو *	٣ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠١
	٦ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠١
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠١
غيانا	٣ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠٢	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠١
	٦ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠٢	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠١
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠٢	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠١
هايتي *	٣ سنوات	٠,٠٠٣	٠,٠٠٩	٠,٠٠٨	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢
	٦ سنوات	٠,٠٠٣	٠,٠١٠	٠,٠١٠	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠٠٣	٠,٠٠٩	٠,٠٠٩	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٣

أقل البلدان نمواً	الدولة العضو	الجدول المعتمد		النصيب من الدخل القومي الإجمالي	التسوية المتعلقة بعبء الديون	التسوية المتعلقة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل	الحمد الأعلى	الحمد الأعلى
		العام للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٤	الجدول الآتي في ٢٠٠٣					
(٨)	(٧)	(٦)	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)	
هندوراس	٣ سنوات	٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	٠,٠١٦	٠,٠١٨	٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	٠,٠٠٦
	٦ سنوات	٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	٠,٠١٦	٠,٠١٨	٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	٠,٠٠٦
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	٠,٠١٦	٠,٠١٨	٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	٠,٠٠٦
هنغاريا	٣ سنوات	٠,١٢٦	٠,١٢٦	٠,١٩٩	٠,٢١٣	٠,١٢٧	٠,١٢٦	٠,٢٦٢
	٦ سنوات	٠,١٢٦	٠,١٢٦	٠,١٧٠	٠,١٨٣	٠,١٢٧	٠,١٢٦	٠,٢٢٦
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,١٢٦	٠,١٢٦	٠,١٨٥	٠,١٩٨	٠,١٢٧	٠,١٢٦	٠,٢٤٤
ايسلندا	٣ سنوات	٠,٠٣٤	٠,٠٣٤	٠,٠٢٨	٠,٠٢٨	٠,٠٣٤	٠,٠٣٤	٠,٠٣٨
	٦ سنوات	٠,٠٣٤	٠,٠٣٤	٠,٠٢٧	٠,٠٢٧	٠,٠٣٤	٠,٠٣٤	٠,٠٣٦
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠٣٤	٠,٠٣٤	٠,٠٢٨	٠,٠٢٨	٠,٠٣٤	٠,٠٣٤	٠,٠٣٧
الهند	٣ سنوات	٠,٤٢١	٠,٤٢١	١,٥٤٢	١,٥٦٧	٠,٤٢٤	٠,٤٢١	٠,٤٦٩
	٦ سنوات	٠,٤٢١	٠,٤٢١	١,٤٨٢	١,٥٠٨	٠,٤٢٤	٠,٤٢١	٠,٤٥٠
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٤٢١	٠,٤٢١	١,٥١٢	١,٥٣٧	٠,٤٢٤	٠,٤٢١	٠,٤٥٩
إندونيسيا	٣ سنوات	٠,١٤٢	٠,١٤٢	٠,٥٦٢	٠,٦٠٣	٠,١٤٣	٠,١٤٢	٠,٢٠٦
	٦ سنوات	٠,١٤٢	٠,١٤٢	٠,٥٠١	٠,٥٤٨	٠,١٤٣	٠,١٤٢	٠,١٧٨
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,١٤٢	٠,١٤٢	٠,٥٣١	٠,٥٧٥	٠,١٤٣	٠,١٤٢	٠,١٩٢
إيران (جمهورية - الإسلامية)	٣ سنوات	٠,١٥٧	٠,١٥٧	٠,٣٧٧	٠,٣٧٧	٠,١٥٨	٠,١٥٧	٠,٢٠٠
	٦ سنوات	٠,١٥٧	٠,١٥٧	٠,٣٥٣	٠,٣٥٣	٠,١٥٨	٠,١٥٧	٠,١٨٢
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,١٥٧	٠,١٥٧	٠,٣٦٥	٠,٣٦٥	٠,١٥٨	٠,١٥٧	٠,١٩١
العراق	٣ سنوات	٠,٠١٦	٠,٠١٦	٠,٠٤٩	٠,٠٤٨	٠,٠١٦	٠,٠١٦	٠,٠١٦
	٦ سنوات	٠,٠١٦	٠,٠١٦	٠,٠٤٨	٠,٠٥١	٠,٠١٦	٠,٠١٦	٠,٠١٦
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠١٦	٠,٠١٦	٠,٠٤٩	٠,٠٥٠	٠,٠١٦	٠,٠١٦	٠,٠١٦
أيرلندا	٣ سنوات	٠,٣٥٠	٠,٣٥٠	٠,٣٥٦	٠,٣٥٣	٠,٣٥٣	٠,٣٥٠	٠,٤٧٠
	٦ سنوات	٠,٣٥٠	٠,٣٥٠	٠,٣١٧	٠,٣١٤	٠,٣٥٣	٠,٣٥٠	٠,٤٢١
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٣٥٠	٠,٣٥٠	٠,٣٣٧	٠,٣٣٤	٠,٣٥٣	٠,٣٥٠	٠,٤٤٥
إسرائيل	٣ سنوات	٠,٤٦٧	٠,٤٦٧	٠,٣٠٥	٠,٣٠٢	٠,٤٧١	٠,٤٦٧	٠,٤٠٢
	٦ سنوات	٠,٤٦٧	٠,٤٦٧	٠,٣٢٨	٠,٣٢٥	٠,٤٧١	٠,٤٦٧	٠,٤٣٦
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٤٦٧	٠,٤٦٧	٠,٣١٦	٠,٣١٤	٠,٤٧١	٠,٤٦٧	٠,٤١٩
إيطاليا	٣ سنوات	٤,٨٨٥	٤,٨٨٥	٣,٩٢٤	٣,٨٨٩	٤,٩٢٦	٤,٨٨٥	٥,١٧٥
	٦ سنوات	٤,٨٨٥	٤,٨٨٥	٣,٧٥٤	٣,٧٢٠	٤,٩٢٦	٤,٨٨٥	٤,٩٨٣
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٤,٨٨٥	٤,٩٢٦	٣,٨٣٩	٣,٨٠٥	٤,٩٢٦	٤,٨٨٥	٥,٠٧٩

أقل البلدان نمواً	الدولة العضو	الجدول المعتمد		النصيب من الدخل القومي الإجمالي	التسوية المتعلقة بعبء الديون	التسوية المتعلقة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل	الحد الأعلى للحد الأدنى لأقل البلدان نمواً	الحد الأعلى للحد الأدنى
		من الجمعية العامة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٤	الجدول الآتي في ٢٠٠٣					
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	
جامايكا	٣ سنوات	٠,٠٠٨	٠,٠١٥	٠,٠٢٢	٠,٠٢٠	٠,٠١١	٠,٠١٣	
	٦ سنوات	٠,٠٠٨	٠,٠١٥	٠,٠٢٣	٠,٠٢١	٠,٠١٣	٠,٠١٤	
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠٠٨	٠,٠١٥	٠,٠٢٢	٠,٠٢٠	٠,٠١٢	٠,٠١٣	
اليابان	٣ سنوات	١٩,٤٦٨	١٩,٦٢٩	١١,٨٨٠	١١,٩٨٥	١٣,٣٥٥	١٣,٣٥٧	
	٦ سنوات	١٩,٤٦٨	١٩,٦٢٩	١٣,٠٢٣	١٣,١٤٢	١٤,٦٠٥	١٤,٦٠٦	
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	١٩,٤٦٨	١٩,٦٢٩	١٢,٤٥١	١٢,٥٦٣	١٣,٩٨٠	١٣,٩٨١	
الأردن	٣ سنوات	٠,٠١١	٠,٠١١	٠,٠٢٩	٠,٠٢٦	٠,٠١١	٠,٠١٣	
	٦ سنوات	٠,٠١١	٠,٠١١	٠,٠٢٨	٠,٠٢٥	٠,٠١١	٠,٠١٣	
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠١١	٠,٠١١	٠,٠٢٨	٠,٠٢٦	٠,٠١١	٠,٠١٣	
كازاخستان	٣ سنوات	٠,٠٢٥	٠,٠٢٥	٠,٠٨٥	٠,٠٧٨	٠,٠٣٦	٠,٠٤٠	
	٦ سنوات	٠,٠٢٥	٠,٠٢٥	٠,٠٧٣	٠,٠٦٧	٠,٠٢٨	٠,٠٣٢	
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠٢٥	٠,٠٢٥	٠,٠٧٩	٠,٠٧٢	٠,٠٣٢	٠,٠٣٦	
كينيا	٣ سنوات	٠,٠٠٩	٠,٠٠٩	٠,٠٤٠	٠,٠٣٨	٠,٠١٠	٠,٠١١	
	٦ سنوات	٠,٠٠٩	٠,٠٠٩	٠,٠٤٠	٠,٠٣٨	٠,٠١٠	٠,٠١١	
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠٠٩	٠,٠٠٩	٠,٠٤٠	٠,٠٣٨	٠,٠١٠	٠,٠١١	
كيريباتي *	٣ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	
	٦ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	
الكويت	٣ سنوات	٠,١٦٢	٠,١٦٣	٠,١٣٩	٠,١٤٠	٠,١٥٦	٠,١٨٥	
	٦ سنوات	٠,١٦٢	٠,١٦٣	٠,١٣٣	٠,١٣٥	٠,١٥٠	٠,١٧٩	
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,١٦٢	٠,١٦٣	٠,١٣٦	٠,١٣٧	٠,١٥٣	٠,١٨٢	
قيرغيزستان	٣ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٥	٠,٠٠٤	٠,٠٠١	٠,٠٠١	
	٦ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٥	٠,٠٠٤	٠,٠٠١	٠,٠٠١	
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٥	٠,٠٠٤	٠,٠٠١	٠,٠٠١	
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية *	٣ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٦	٠,٠٠٥	٠,٠٠١	٠,٠٠١	
	٦ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	٠,٠٠١	٠,٠٠١	
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	٠,٠٠١	٠,٠٠١	
لاتفيا	٣ سنوات	٠,٠١٥	٠,٠١٥	٠,٠٣٠	٠,٠٢٧	٠,٠٢٢	٠,٠٢٤	
	٦ سنوات	٠,٠١٥	٠,٠١٥	٠,٠٢٨	٠,٠٢٥	٠,٠١٩	٠,٠٢١	
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠١٥	٠,٠١٥	٠,٠٢٩	٠,٠٢٦	٠,٠٢٠	٠,٠٢٣	

أقل البلدان نمواً	الدولة العضو	الجدول المعتمد		النصيب من الدخل القومي الإجمالي	التسوية المتعلقة بعبء الديون	التسوية المتعلقة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل	الحمد الأعلى الحسد لأقل البلدان نمو الأعلى		
		من الجمعية العامة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٤	الجدول الآتي في ٢٠٠٣				(٨)	(٧)	
		(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)
	لبنان	٣ سنوات	٠,٠٢٤	٠,٠٤٤	٠,٠٥٣	٠,٠٤٧	٠,٠٤٠	٠,٠٤٠	٠,٠٤٥
		٦ سنوات	٠,٠٢٤	٠,٠٤٤	٠,٠٥٤	٠,٠٤٩	٠,٠٤٤	٠,٠٤٤	٠,٠٥٠
		متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠٢٤	٠,٠٤٤	٠,٠٥٣	٠,٠٤٨	٠,٠٤٢	٠,٠٤٢	٠,٠٤٧
*	ليسوتو	٣ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١
		٦ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١
		متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١
*	ليبيريا	٣ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠١
		٦ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠١
		متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠١
	الجمهورية العربية الليبية	٣ سنوات	٠,١٣٢	٠,١٣٣	٠,٠٦١	٠,٠٦١	٠,٠٤٦	٠,٠٤٦	٠,٠٥١
		٦ سنوات	٠,١٣٢	٠,١٣٣	٠,٠٧٩	٠,٠٧٩	٠,٠٧١	٠,٠٧١	٠,٠٨٠
		متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,١٣٢	٠,١٣٣	٠,٠٧٠	٠,٠٧٠	٠,٠٥٨	٠,٠٥٨	٠,٠٦٦
	ليختشتاين	٣ سنوات	٠,٠٠٥	٠,٠٠٦	٠,٠٠٨	٠,٠٠٨	٠,٠٠٩	٠,٠٠٩	٠,٠١٠
		٦ سنوات	٠,٠٠٥	٠,٠٠٦	٠,٠٠٨	٠,٠٠٨	٠,٠٠٩	٠,٠٠٩	٠,٠١٠
		متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠٠٥	٠,٠٠٦	٠,٠٠٨	٠,٠٠٨	٠,٠٠٩	٠,٠٠٩	٠,٠١٠
	ليتوانيا	٣ سنوات	٠,٠٢٤	٠,٠٢٤	٠,٠٤٩	٠,٠٤٧	٠,٠٤١	٠,٠٤١	٠,٠٤٥
		٦ سنوات	٠,٠٢٤	٠,٠٢٤	٠,٠٤٣	٠,٠٤١	٠,٠٣٢	٠,٠٣٢	٠,٠٣٦
		متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠٢٤	٠,٠٢٤	٠,٠٤٦	٠,٠٤٤	٠,٠٣٦	٠,٠٣٦	٠,٠٤١
	لكسمبرغ	٣ سنوات	٠,٠٧٧	٠,٠٧٨	٠,٠٦٥	٠,٠٦٥	٠,٠٧٣	٠,٠٧٣	٠,٠٨٦
		٦ سنوات	٠,٠٧٧	٠,٠٧٨	٠,٠٦٢	٠,٠٦٣	٠,٠٧٠	٠,٠٧٠	٠,٠٨٣
		متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠٧٧	٠,٠٧٨	٠,٠٦٣	٠,٠٦٤	٠,٠٧١	٠,٠٧١	٠,٠٨٥
*	مدغشقر	٣ سنوات	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠١٣	٠,٠١١	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣
		٦ سنوات	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠١٣	٠,٠١١	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣
		متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠١٣	٠,٠١١	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣
*	ملايو	٣ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٥	٠,٠٠٤	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١
		٦ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٥	٠,٠٠٤	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١
		متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٥	٠,٠٠٤	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١
	ماليزيا	٣ سنوات	٠,٢٠٣	٠,٢٠٥	٠,٢٧٠	٠,٢٥٥	٠,١٨٤	٠,١٨٤	٠,٢٠٦
		٦ سنوات	٠,٢٠٣	٠,٢٠٥	٠,٢٦٢	٠,٢٤٧	٠,١٧٦	٠,١٧٦	٠,١٩٨
		متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٢٠٣	٠,٢٠٥	٠,٢٦٦	٠,٢٥١	٠,١٨٠	٠,١٨٠	٠,٢٠٢

أقل البلدان نمواً	الدولة العضو	الجدول المعتمد		النصيب من الدخل القومي الإجمالي	التسوية المتعلقة بعبء الديون	التسوية المتعلقة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل	المعدل الأدنى	الحمد الأعلى الجسد لأقل البلدان نمو الأعلى
		من الجمعية العامة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٤	الجدول الآتي في ٢٠٠٣					
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	
* ملديف	٣ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠١	٠,٠٠١	
	٦ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠١	٠,٠٠١	
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠١	٠,٠٠١	
* مالي	٣ سنوات	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠١٠	٠,٠١١	٠,٠٠٢	٠,٠٠٣	
	٦ سنوات	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٩	٠,٠١٠	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٩	٠,٠١٠	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	
مالطة	٣ سنوات	٠,٠١٤	٠,٠١٤	٠,٠١٣	٠,٠١٣	٠,٠١٤	٠,٠١٧	
	٦ سنوات	٠,٠١٤	٠,٠١٤	٠,٠١٢	٠,٠١٢	٠,٠١٤	٠,٠١٧	
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠١٤	٠,٠١٤	٠,٠١٣	٠,٠١٣	٠,٠١٤	٠,٠١٧	
جزر مارشال	٣ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	
	٦ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	
* موريتانيا	٣ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٢	٠,٠٠٣	٠,٠٠١	٠,٠٠١	
	٦ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٢	٠,٠٠٣	٠,٠٠١	٠,٠٠١	
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٢	٠,٠٠٣	٠,٠٠١	٠,٠٠١	
موريشيوس	٣ سنوات	٠,٠١١	٠,٠١١	٠,٠١٤	٠,٠١٥	٠,٠١١	٠,٠١٣	
	٦ سنوات	٠,٠١١	٠,٠١١	٠,٠١٤	٠,٠١٥	٠,٠١١	٠,٠١٢	
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠١١	٠,٠١١	٠,٠١٤	٠,٠١٥	٠,٠١١	٠,٠١٢	
المكسيك	٣ سنوات	١,٨٨٣	١,٨٩٩	١,٧٤١	١,٧٤١	١,٩٠٤	٢,٢٥٤	
	٦ سنوات	١,٨٨٣	١,٨٩٩	١,٧٤٢	١,٧٤٢	١,٨٩٣	٢,٢٦١	
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	١,٨٨٣	١,٨٩٩	١,٧٤٢	١,٧٤٢	١,٨٩٩	٢,٢٥٧	
ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)	٣ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	
	٦ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	
موناكو	٣ سنوات	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٤	
	٦ سنوات	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	
الجبل الأسود	٣ سنوات	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	
	٦ سنوات	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠١	٠,٠٠١	
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	

أقل البلدان نمواً	الدولة العضو	الجدول المعتمد		النصيب من الدخل القومي الإجمالي	التسوية المتعلقة بعبء الديون	التسوية المتعلقة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل	الحمد الأعلى	الحمد الأعلى لأقل البلدان نمواً
		من الجمعية العامة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٤	الجدول الآتي في ٢٠٠٣					
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	
مفغوليا	٣ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٣	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	
	٦ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠٤	٠,٠٠٣	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	
المغرب	٣ سنوات	٠,٠٤٧	٠,١١٥	٠,١١٠	٠,٠٤٧	٠,٠٤٢	٠,٠٤٧	
	٦ سنوات	٠,٠٤٧	٠,١١١	٠,١٠٥	٠,٠٤٧	٠,٠٣٩	٠,٠٤٤	
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠٤٧	٠,١١٣	٠,١٠٧	٠,٠٤٧	٠,٠٤٠	٠,٠٤٥	
موزامبيق *	٣ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠١٢	٠,٠١١	٠,٠٠٣	٠,٠٠٢	٠,٠٠٣	
	٦ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠١٢	٠,٠١٠	٠,٠٠٣	٠,٠٠٢	٠,٠٠٣	
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠١٢	٠,٠١١	٠,٠٠٣	٠,٠٠٢	٠,٠٠٣	
مياتمار *	٣ سنوات	٠,٠١٠	٠,٠٢٦	٠,٠٢٤	٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	٠,٠٠٦	
	٦ سنوات	٠,٠١٠	٠,٠٢٤	٠,٠٢٢	٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠١٠	٠,٠٢٥	٠,٠٢٣	٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	٠,٠٠٦	
ناميبيا	٣ سنوات	٠,٠٠٦	٠,٠١٢	٠,٠١٢	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	٠,٠٠٧	
	٦ سنوات	٠,٠٠٦	٠,٠١٢	٠,٠١١	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠٠٦	٠,٠١٢	٠,٠١٢	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	٠,٠٠٧	
ناورو	٣ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	
	٦ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	
نيبال *	٣ سنوات	٠,٠٠٤	٠,٠١٧	٠,٠١٧	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	
	٦ سنوات	٠,٠٠٤	٠,٠١٨	٠,٠١٧	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠٠٤	٠,٠١٨	٠,٠١٧	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	
هولندا	٣ سنوات	١,٦٩٥	١,٤٣٦	١,٤٤٩	١,٦١٥	١,٦١٤	١,٩١١	
	٦ سنوات	١,٦٩٥	١,٣٧١	١,٣٨٣	١,٥٣٧	١,٥٣٧	١,٨٣٦	
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	١,٦٩٥	١,٤٠٣	١,٤١٦	١,٥٧٦	١,٥٧٦	١,٨٧٣	
نيوزيلندا	٣ سنوات	٠,٢٢٣	٠,٢٠١	٠,٢٠٣	٠,٢٢٦	٠,٢٢٦	٠,٢٦٨	
	٦ سنوات	٠,٢٢٣	٠,١٨٢	٠,١٨٤	٠,٢٠٥	٠,٢٠٥	٠,٢٤٤	
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٢٢٣	٠,١٩٢	٠,١٩٤	٠,٢١٥	٠,٢١٦	٠,٢٥٦	
نيكاراغوا	٣ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠١١	٠,٠٠٩	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	
	٦ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠١١	٠,٠٠٩	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠١١	٠,٠٠٩	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	

أقل البلدان نمواً	الدولة العضو	الجدول المعتمد		النصيب من الدخل القومي الإجمالي	التسوية المتعلقة بعبء الديون	التسوية المتعلقة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل	الحمد الأعلى الحسد لأقل البلدان نمو الأعلى	الجدول الآتي في	
		من الجمعية العامة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٤	٢٠٠٣						
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)		
	النيجر *	٣ سنوات	٣ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠٦	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١
		٦ سنوات	٦ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠٦	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١
		متوسط ٣ و ٦ سنوات	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠٦	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١
	نيجيريا	٣ سنوات	٣ سنوات	٠,٠٤٣	٠,٢٠١	٠,٠٥٣	٠,٠٥٣	٠,٠٥٣	٠,٠٤٣
		٦ سنوات	٦ سنوات	٠,٠٤٣	٠,١٨٣	٠,٠٥٠	٠,٠٥٠	٠,٠٥٠	٠,٠٤٣
		متوسط ٣ و ٦ سنوات	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠٤٣	٠,١٨٧	٠,٠٥٢	٠,٠٥٢	٠,٠٥٢	٠,٠٤٣
	النرويج	٣ سنوات	٣ سنوات	٠,٦٨٥	٠,٦٠٦	٠,٦٨١	٠,٦٨١	٠,٦٨١	٠,٦٨٥
		٦ سنوات	٦ سنوات	٠,٦٨٥	٠,٥٦٦	٠,٦٣٥	٠,٦٣٥	٠,٦٣٥	٠,٦٨٥
		متوسط ٣ و ٦ سنوات	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٦٨٥	٠,٥٨٦	٠,٦٥٨	٠,٦٥٨	٠,٦٥٨	٠,٦٨٥
	عمان	٣ سنوات	٣ سنوات	٠,٠٧١	٠,٠٥٧	٠,٠٦٢	٠,٠٦٢	٠,٠٦٢	٠,٠٧١
		٦ سنوات	٦ سنوات	٠,٠٧١	٠,٠٥٧	٠,٠٦١	٠,٠٦١	٠,٠٦١	٠,٠٧١
		متوسط ٣ و ٦ سنوات	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠٧١	٠,٠٥٧	٠,٠٦٢	٠,٠٦٢	٠,٠٦٢	٠,٠٧١
	باكستان	٣ سنوات	٣ سنوات	٠,٠٥٦	٠,٢٢١	٠,٠٥٧	٠,٠٥٧	٠,٠٥٧	٠,٠٥٦
		٦ سنوات	٦ سنوات	٠,٠٥٦	٠,٢١٦	٠,٠٥٥	٠,٠٥٥	٠,٠٥٥	٠,٠٥٦
		متوسط ٣ و ٦ سنوات	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠٥٦	٠,٢١٨	٠,٠٥٦	٠,٠٥٦	٠,٠٥٦	٠,٠٥٦
	بالاو	٣ سنوات	٣ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠١
		٦ سنوات	٦ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠١
		متوسط ٣ و ٦ سنوات	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠١
	بنما	٣ سنوات	٣ سنوات	٠,٠١٩	٠,٠٣٣	٠,٠٢١	٠,٠٢١	٠,٠٢١	٠,٠١٩
		٦ سنوات	٦ سنوات	٠,٠١٩	٠,٠٣٣	٠,٠٢٢	٠,٠٢٢	٠,٠٢٢	٠,٠١٩
		متوسط ٣ و ٦ سنوات	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠١٩	٠,٠٣٣	٠,٠٢١	٠,٠٢١	٠,٠٢١	٠,٠١٩
	بابوا غينيا الجديدة	٣ سنوات	٣ سنوات	٠,٠٠٣	٠,٠١٠	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣
		٦ سنوات	٦ سنوات	٠,٠٠٣	٠,٠١٠	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣
		متوسط ٣ و ٦ سنوات	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠٠٣	٠,٠١٠	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣
	باراغواي	٣ سنوات	٣ سنوات	٠,٠١٢	٠,٠١٦	٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	٠,٠١٢
		٦ سنوات	٦ سنوات	٠,٠١٢	٠,٠١٩	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	٠,٠١٢
		متوسط ٣ و ٦ سنوات	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠١٢	٠,٠١٧	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	٠,٠١٢
	بيرو	٣ سنوات	٣ سنوات	٠,٠٩٣	٠,١٦٢	٠,٠٧٤	٠,٠٧٤	٠,٠٧٤	٠,٠٩٣
		٦ سنوات	٦ سنوات	٠,٠٩٣	٠,١٦٣	٠,٠٧٤	٠,٠٧٤	٠,٠٧٤	٠,٠٩٣
		متوسط ٣ و ٦ سنوات	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠٩٣	٠,١٦٢	٠,٠٧٤	٠,٠٧٤	٠,٠٧٤	٠,٠٩٣

أقل البلدان نمواً	الدولة العضو	الجدول المعتمد		النصيب من الدخل القومي الإجمالي	التسوية المتعلقة بعبء الديون	التسوية المتعلقة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل	الحمد الأعلى الجمد لأقل البلدان نمو الأعلى
		من الجمعية العامة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٤	الجدول الآتي في ٢٠٠٣				
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)
الفلبين	٣ سنوات	٠,٠٩٥	٠,٠٩٦	٠,٢١٥	٠,٠٧٢	٠,٠٧٢	٠,٠٨٠
	٦ سنوات	٠,٠٩٥	٠,٠٩٦	٠,٢٢٢	٠,٠٧٥	٠,٠٧٥	٠,٠٨٥
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠٩٥	٠,٠٩٦	٠,٢١٨	٠,٠٧٤	٠,٠٧٤	٠,٠٨٣
بولندا	٣ سنوات	٠,٤٦١	٠,٤٦٤	٠,٥٤٠	٠,٤٨٥	٠,٤٨٥	٠,٥٤٢
	٦ سنوات	٠,٤٦١	٠,٤٦٤	٠,٥٣٢	٠,٤٦٦	٠,٤٦٦	٠,٥٢٥
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٤٦١	٠,٤٦٤	٠,٥٣٦	٠,٤٧٥	٠,٤٧٥	٠,٥٣٣
البرتغال	٣ سنوات	٠,٤٧٠	٠,٤٧٤	٠,٤٠٩	٠,٤٥٦	٠,٤٥٦	٠,٥٤٠
	٦ سنوات	٠,٤٧٠	٠,٤٧٤	٠,٣٨٧	٠,٤٣٠	٠,٤٣٠	٠,٥١٤
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٤٧٠	٠,٤٧٤	٠,٣٩٨	٠,٤٤٣	٠,٤٤٣	٠,٥٢٧
قطر	٣ سنوات	٠,٠٦٤	٠,٠٦٤	٠,٠٦٧	٠,٠٧٥	٠,٠٧٥	٠,٠٨٩
	٦ سنوات	٠,٠٦٤	٠,٠٦٤	٠,٠٦١	٠,٠٦٧	٠,٠٦٧	٠,٠٨١
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠٦٤	٠,٠٦٤	٠,٠٦٤	٠,٠٧١	٠,٠٧١	٠,٠٨٥
جمهورية كوريا	٣ سنوات	١,٧٩٦	١,٨٠٨	١,٦٧٥	١,٨٦٧	١,٨٦٧	٢,٢١٠
	٦ سنوات	١,٧٩٦	١,٨٠٨	١,٦٠٩	١,٧٨٨	١,٧٨٨	٢,١٣٦
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	١,٧٩٦	١,٨٠٨	١,٦٤٢	١,٨٢٨	١,٨٢٧	٢,١٧٣
جمهورية مولدوفا	٣ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٦	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢
	٦ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٥	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٥	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٢
رومانيا	٣ سنوات	٠,٠٦٠	٠,٠٦١	٠,١٥٢	٠,٠٨٤	٠,٠٨٤	٠,٠٩٣
	٦ سنوات	٠,٠٦٠	٠,٠٦١	٠,١٣٥	٠,٠٦٨	٠,٠٦٨	٠,٠٧٧
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠٦٠	٠,٠٦١	٠,١٥٠	٠,٠٧٦	٠,٠٧٦	٠,٠٨٥
الاتحاد الروسي	٣ سنوات	١,١٠٠	١,٢٠٧	١,١٥٨	١,٦٩٥	١,٦٩٥	١,٧٧٦
	٦ سنوات	١,١٠٠	١,٢٠٧	٠,٩٦١	١,٥٠٤	١,٥٠٤	١,٥٦٨
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	١,١٠٠	١,٢٠٧	١,٠٦٠	١,٦٠٠	١,٥٩٩	١,٦٧٢
رواندا *	٣ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٤	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١
	٦ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٥	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٤	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١
سانت كيتس ونيفيس	٣ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١
	٦ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١

أقل البلدان نمواً	الدولة العضو	الجدول المعتمد		النصيب من الدخل القومي الإجمالي	التسوية المتعلقة بعبء الديون	التسوية المتعلقة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل	المعدل الأدنى	الحمد الأعلى الجسد لأقل البلدان نمواً الأعلى	
		من الجمعية العامة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٤	الجدول الآتي في ٢٠٠٣						
(٨)	(٧)	(٦)	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)		
٠,٠٠٢	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٣ سنوات	سانت لوسيا
٠,٠٠٢	٠,٠٠١	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٦ سنوات	
٠,٠٠٢	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	متوسط ٦ و ٣ سنوات	
٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٣ سنوات	سانت فنسنت وجزر غرينادين
٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٦ سنوات	
٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	متوسط ٦ و ٣ سنوات	
٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٣ سنوات	ساموا *
٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٦ سنوات	
٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	متوسط ٦ و ٣ سنوات	
٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٣ سنوات	سان مارينو
٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٦ سنوات	
٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	متوسط ٦ و ٣ سنوات	
٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٣ سنوات	سان تومي وبرينسيبي *
٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٦ سنوات	
٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	٠,٠٠١	متوسط ٦ و ٣ سنوات	
٠,٧٥٠	٠,٦٣٤	٠,٦٣٣	٠,٦٣٤	٠,٥٦٨	٠,٥٦٣	٠,٧١٩	٠,٧١٣	٣ سنوات	المملكة العربية السعودية
٠,٧٤٦	٠,٦٢٥	٠,٦٢٥	٠,٦٢٥	٠,٥٦٢	٠,٥٥٧	٠,٧١٩	٠,٧١٣	٦ سنوات	
٠,٧٤٨	٠,٦٢٩	٠,٦٢٩	٠,٦٢٩	٠,٥٦٥	٠,٥٦٠	٠,٧١٩	٠,٧١٣	متوسط ٦ و ٣ سنوات	
٠,٠٠٥	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠١٦	٠,٠١٧	٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	٣ سنوات	السنغال *
٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠١٥	٠,٠١٦	٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	٦ سنوات	
٠,٠٠٥	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠١٥	٠,٠١٦	٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	متوسط ٦ و ٣ سنوات	
٠,٠٢٦	٠,٠٢٣	٠,٠٢٣	٠,٠٢٣	٠,٠٤٦	٠,٠٥٠	٠,٠١٩	٠,٠١٩	٣ سنوات	صربيا
٠,٠١٨	٠,٠١٦	٠,٠١٦	٠,٠١٦	٠,٠٣٦	٠,٠٤١	٠,٠١٩	٠,٠١٩	٦ سنوات	
٠,٠٢٢	٠,٠٢٠	٠,٠٢٠	٠,٠٢٠	٠,٠٤١	٠,٠٤٦	٠,٠١٩	٠,٠١٩	متوسط ٦ و ٣ سنوات	
٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٣ سنوات	سيشيل
٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٦ سنوات	
٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	متوسط ٦ و ٣ سنوات	
٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠٢	٠,٠٠٣	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٣ سنوات	سيراليون *
٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٦ سنوات	
٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠٢	٠,٠٠٣	٠,٠٠١	٠,٠٠١	متوسط ٦ و ٣ سنوات	

أقل البلدان نمواً	الدولة العضو	الجدول المعتمد		النصيب من الدخل القومي الإجمالي	التسوية المتعلقة بعبء الديون	التسوية المتعلقة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل	الحمد الأعلى الجمد لأقل البلدان نمو الأعلى	من الجمعية العامة للفترة	
		الجدول الآتي في ٢٠٠٣	٢٠٠٦-٢٠٠٤						
(٨)	(٧)	(٦)	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)		
	سنغافورة	٣ سنوات	٣,٣٨٨	٣,٣٩١	٢,٢٥٥	٢,٢٥٧	٢,٢٨٧	٢,٢٨٦	٢,٢٨٧
		٦ سنوات	٣,٣٨٨	٣,٣٩١	٢,٢٦٥	٢,٢٦٨	٢,٢٩٨	٢,٢٩٨	٢,٢٩٨
		متوسط ٦ و ٣ سنوات	٣,٣٨٨	٣,٣٩١	٢,٢٦٠	٢,٢٦٢	٢,٢٩٢	٢,٢٩٢	٢,٢٩٢
	سلوفاكيا	٣ سنوات	٠,٠٥١	٠,٠٥١	٠,٠٨٨	٠,٠٨٣	٠,٠٨٠	٠,٠٨٠	٠,٠٨٠
		٦ سنوات	٠,٠٥١	٠,٠٥١	٠,٠٧٨	٠,٠٧٣	٠,٠٦٣	٠,٠٦٣	٠,٠٦٣
		متوسط ٦ و ٣ سنوات	٠,٠٥١	٠,٠٥١	٠,٠٨٣	٠,٠٧٨	٠,٠٧١	٠,٠٧١	٠,٠٧١
	سلوفينيا	٣ سنوات	٠,٠٨٢	٠,٠٨٣	٠,٠٧٤	٠,٠٧٥	٠,٠٨٤	٠,٠٨٤	٠,٠٨٤
		٦ سنوات	٠,٠٨٢	٠,٠٨٣	٠,٠٧٠	٠,٠٧٠	٠,٠٧٨	٠,٠٧٨	٠,٠٧٨
		متوسط ٦ و ٣ سنوات	٠,٠٨٢	٠,٠٨٣	٠,٠٧٢	٠,٠٧٣	٠,٠٨١	٠,٠٨١	٠,٠٨١
*	جزر سليمان	٣ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	٠,٠٠١
		٦ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	٠,٠٠١
		متوسط ٦ و ٣ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	٠,٠٠١
*	الصومال	٣ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٦	٠,٠٠٥	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١
		٦ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٦	٠,٠٠٥	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١
		متوسط ٦ و ٣ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٦	٠,٠٠٥	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١
	جنوب أفريقيا	٣ سنوات	٢,٢٩٢	٢,٢٩٤	٠,٤٣٤	٠,٤٢٨	٢,٢٨١	٢,٢٨١	٢,٢٨١
		٦ سنوات	٢,٢٩٢	٢,٢٩٤	٠,٤١٧	٠,٤١١	٢,٢٦٢	٢,٢٦٢	٢,٢٦٢
		متوسط ٦ و ٣ سنوات	٢,٢٩٢	٢,٢٩٤	٠,٤٢٥	٠,٤٢٠	٢,٢٧٢	٢,٢٧٢	٢,٢٧٢
	إسبانيا	٣ سنوات	٢,٥٢٠	٢,٥٢٠	٢,٣٢١	٢,٣٤١	٢,٦٠٩	٢,٦٠٩	٢,٦٠٩
		٦ سنوات	٢,٥٢٠	٢,٥٢٠	٢,١٢٧	٢,١٤٦	٢,٣٨٥	٢,٣٨٥	٢,٣٨٥
		متوسط ٦ و ٣ سنوات	٢,٥٢٠	٢,٥٢٠	٢,٢٢٤	٢,٢٤٤	٢,٤٩٧	٢,٤٩٧	٢,٤٩٧
	سري لانكا	٣ سنوات	٠,٠١٧	٠,٠١٧	٠,٠٥٠	٠,٠٤٧	٠,٠١٥	٠,٠١٥	٠,٠١٥
		٦ سنوات	٠,٠١٧	٠,٠١٧	٠,٠٥٠	٠,٠٤٧	٠,٠١٥	٠,٠١٥	٠,٠١٥
		متوسط ٦ و ٣ سنوات	٠,٠١٧	٠,٠١٧	٠,٠٥٠	٠,٠٤٧	٠,٠١٥	٠,٠١٥	٠,٠١٥
*	السودان	٣ سنوات	٠,٠٠٨	٠,٠٠٨	٠,٠٤٤	٠,٠٣٨	٠,٠١٠	٠,٠١٠	٠,٠١٠
		٦ سنوات	٠,٠٠٨	٠,٠٠٨	٠,٠٤٠	٠,٠٣٤	٠,٠٠٨	٠,٠٠٨	٠,٠٠٨
		متوسط ٦ و ٣ سنوات	٠,٠٠٨	٠,٠٠٨	٠,٠٤٢	٠,٠٣٦	٠,٠٠٩	٠,٠٠٩	٠,٠٠٩
	سورينام	٣ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٣	٠,٠٠٢	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١
		٦ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١
		متوسط ٦ و ٣ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٣	٠,٠٠٢	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١

أقل البلدان نمواً	الدولة العضو	الجدول المعتمد		النصيب من الدخل القومي الإجمالي	التسوية المتعلقة بعبء الديون	التسوية المتعلقة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل	الحد الأعلى الجسد لأقل البلدان نمواً الأعلى	الحد الأدنى الجسد لأقل البلدان نمواً الأعلى
		من الجمعية العامة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٤	الجدول الآتي في ٢٠٠٣					
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	
سوازيلند	٣ سنوات	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	٠,٠٠٢	٠,٠٠٣	
	٦ سنوات	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	٠,٠٠٢	٠,٠٠٣	
السويد	٣ سنوات	٠,٩٩٨	١,٠٠١	٠,٨٢٤	٠,٨١٧	٠,٩١٨	١,٠٨٧	
	٦ سنوات	٠,٩٩٨	١,٠٠١	٠,٧٩٥	٠,٧٨٨	٠,٨٨٣	١,٠٥٥	
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٩٩٨	١,٠٠١	٠,٨٠٩	٠,٨٠٢	٠,٩٠١	١,٠٧١	
سويسرا	٣ سنوات	١,١٩٧	١,٢٠٧	٠,٩٣٣	٠,٩٢٥	١,٠٣٩	١,٢٣٠	
	٦ سنوات	١,١٩٧	١,٢٠٧	٠,٩٠٥	٠,٨٩٧	١,٠٠٦	١,٢٠١	
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	١,١٩٧	١,٢٠٧	٠,٩١٩	٠,٩١١	١,٠٢٣	١,٢١٦	
الجمهورية العربية السورية	٣ سنوات	٠,٠٣٨	٠,٠٣٨	٠,٠٤٦	٠,٠٥٣	٠,٠١٥	٠,٠١٧	
	٦ سنوات	٠,٠٣٨	٠,٠٣٨	٠,٠٤٧	٠,٠٥٤	٠,٠١٦	٠,٠١٨	
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠٣٨	٠,٠٣٨	٠,٠٤٦	٠,٠٥٣	٠,٠١٥	٠,٠١٧	
طاجيكستان	٣ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠٠١	٠,٠٠١	
	٦ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٣	٠,٠٠٤	٠,٠٠١	٠,٠٠١	
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠٠١	٠,٠٠١	
تايلند	٣ سنوات	٠,٢٠٩	٠,٢١١	٠,٣٦٨	٠,٣٨٣	٠,١٨١	٠,٢٠٢	
	٦ سنوات	٠,٢٠٩	٠,٢١١	٠,٣٥٨	٠,٣٧٩	٠,١٧٢	٠,١٩٤	
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٢٠٩	٠,٢١١	٠,٣٦٣	٠,٣٨١	٠,١٧٧	٠,١٩٨	
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	٣ سنوات	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	٠,٠١٢	٠,٠١٢	٠,٠٠٦	٠,٠٠٧	
	٦ سنوات	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	٠,٠١١	٠,٠١٢	٠,٠٠٥	٠,٠٠٦	
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	٠,٠١٢	٠,٠١٢	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	
* تيمور - ليشتي	٣ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	
	٦ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	
* توغو	٣ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٤	٠,٠٠٥	٠,٠٠١	٠,٠٠١	
	٦ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٤	٠,٠٠٥	٠,٠٠١	٠,٠٠١	
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٤	٠,٠٠٥	٠,٠٠١	٠,٠٠١	
تونغا	٣ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	
	٦ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	

أقل البلدان نمواً	الدولة العضو	الجدول المعتمد		النصيب من الدخل القومي الإجمالي	التسوية المتعلقة بعبء الديون	التسوية المتعلقة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل	الحمد الأعلى	الحمد الأعلى
		من الجمعية العامة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٤	الجدول الآتي في ٢٠٠٣					
(٨)	(٧)	(٦)	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)	
	ترينيداد وتوباغو	٣ سنوات	٠,٠٢٢	٠,٠٢٧	٠,٠٢٧	٠,٠٢٧	٠,٠٢٧	٠,٠٣٥
		٦ سنوات	٠,٠٢٢	٠,٠٢٧	٠,٠٢٦	٠,٠٢٥	٠,٠٢٨	٠,٠٣٣
		متوسط ٦ و ٣ سنوات	٠,٠٢٢	٠,٠٢٧	٠,٠٢٦	٠,٠٢٩	٠,٠٢٩	٠,٠٣٤
	تونس	٣ سنوات	٠,٠٣٢	٠,٠٣٢	٠,٠٦٤	٠,٠٥٩	٠,٠٢٩	٠,٠٣٣
		٦ سنوات	٠,٠٣٢	٠,٠٣٢	٠,٠٦٣	٠,٠٥٨	٠,٠٢٩	٠,٠٣٢
		متوسط ٦ و ٣ سنوات	٠,٠٣٢	٠,٠٣٢	٠,٠٦٣	٠,٠٥٩	٠,٠٢٩	٠,٠٣٣
	تركيا	٣ سنوات	٠,٣٧٢	٠,٣٧٦	٠,٦٥٢	٠,٦٠٨	٠,٣٨١	٠,٤٢٥
		٦ سنوات	٠,٣٧٢	٠,٣٧٦	٠,٦١١	٠,٥٧٠	٠,٣٤٢	٠,٣٨٦
		متوسط ٦ و ٣ سنوات	٠,٣٧٢	٠,٣٧٦	٠,٦٣٢	٠,٥٨٩	٠,٣٦١	٠,٤٠٥
	تركمانستان	٣ سنوات	٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	٠,٠١٩	٠,٠١٩	٠,٠٠٨	٠,٠٠٩
		٦ سنوات	٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	٠,٠١٨	٠,٠١٨	٠,٠٠٧	٠,٠٠٨
		متوسط ٦ و ٣ سنوات	٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	٠,٠١٨	٠,٠١٩	٠,٠٠٧	٠,٠٠٨
*	توفالو	٣ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	٠,٠٠١
		٦ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	٠,٠٠١
		متوسط ٦ و ٣ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	٠,٠٠١
*	أوغندا	٣ سنوات	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	٠,٠١٨	٠,٠١٧	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤
		٦ سنوات	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	٠,٠١٨	٠,٠١٧	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤
		متوسط ٦ و ٣ سنوات	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	٠,٠١٨	٠,٠١٧	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤
	أوكرانيا	٣ سنوات	٠,٠٣٩	٠,٠٤٠	٠,١٤١	٠,١٣٦	٠,٠٤٧	٠,٠٥٢
		٦ سنوات	٠,٠٣٩	٠,٠٤٠	٠,١٢٤	٠,١٢٠	٠,٠٣٨	٠,٠٤٣
		متوسط ٦ و ٣ سنوات	٠,٠٣٩	٠,٠٤٠	٠,١٣٢	٠,١٢٨	٠,٠٤٣	٠,٠٤٨
	الإمارات العربية المتحدة	٣ سنوات	٠,٢٣٥	٠,٢٣٧	٠,٢٣١	٠,٢٣٣	٠,٢٦٠	٠,٣٠٨
		٦ سنوات	٠,٢٣٥	٠,٢٣٧	٠,٢٢٢	٠,٢٢٤	٠,٢٤٩	٠,٢٩٧
		متوسط ٦ و ٣ سنوات	٠,٢٣٥	٠,٢٣٧	٠,٢٢٧	٠,٢٢٩	٠,٢٥٤	٠,٣٠٢
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	٣ سنوات	٦,١٢٧	٦,١٧٨	٥,٠٨٥	٥,١٣٠	٥,٧١٦	٦,٧٦٥
		٦ سنوات	٦,١٢٧	٦,١٧٨	٤,٨٦٧	٤,٩١١	٥,٤٥٨	٦,٥١٨
		متوسط ٦ و ٣ سنوات	٦,١٢٧	٦,١٧٨	٤,٩٧٦	٥,٠٢٠	٥,٥٨٧	٦,٦٤٢
*	جمهورية تنزانيا المتحدة	٣ سنوات	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	٠,٠٢٩	٠,٠٢٦	٠,٠٠٦	٠,٠٠٧
		٦ سنوات	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	٠,٠٢٩	٠,٠٢٧	٠,٠٠٦	٠,٠٠٧
		متوسط ٦ و ٣ سنوات	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	٠,٠٢٩	٠,٠٢٦	٠,٠٠٦	٠,٠٠٧

أقل البلدان نمواً	الدولة العضو	الجدول المعتمد		النصيب من الدخل القومي الإجمالي	التسوية المتعلقة بعبء الديون	التسوية المتعلقة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل	المعدل الأدنى	الحمد الأعلى الحسد لأقل البلدان نمو الأعلى
		من الجمعية العامة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٤	الجدول الآتي في ٢٠٠٣					
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	
الولايات المتحدة الأمريكية	٣ سنوات	٢٢,٠٠٠	٢٢,٠٠٠	٢٩,٨٩٤	٣٠,١٥٩	٣٣,٦٠٨	٣٣,٦٠١	٣٣,٦١١
	٦ سنوات	٢٢,٠٠٠	٢٢,٠٠٠	٣٠,٤٩٦	٣٠,١٧٥	٣٤,٢٠١	٣٤,١٩٤	٣٤,٢٠٤
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٢٢,٠٠٠	٢٢,٠٠٠	٣٠,١٩٥	٣٠,٤٦٧	٣٣,٩٠٤	٣٣,٨٩٨	٣٣,٩٠٧
أوروغواي	٣ سنوات	٠,٠٤٨	٠,٠٤٨	٠,٠٣٢	٠,٠٢٨	٠,٠١٨	٠,٠١٨	٠,٠١٧
	٦ سنوات	٠,٠٤٨	٠,٠٤٨	٠,٠٤٦	٠,٠٤٣	٠,٠٣٥	٠,٠٣٥	٠,٠٣٥
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠٤٨	٠,٠٤٨	٠,٠٣٩	٠,٠٣٦	٠,٠٢٦	٠,٠٢٦	٠,٠٢٦
أوزبكستان	٣ سنوات	٠,٠١٤	٠,٠١٤	٠,٠٢٩	٠,٠٢٧	٠,٠٠٧	٠,٠٠٧	٠,٠٠٧
	٦ سنوات	٠,٠١٤	٠,٠١٤	٠,٠٣٤	٠,٠٣٢	٠,٠٠٩	٠,٠٠٨	٠,٠٠٨
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠١٤	٠,٠١٤	٠,٠٣١	٠,٠٣٠	٠,٠٠٨	٠,٠٠٨	٠,٠٠٨
* فانواتو	٣ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠
	٦ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠
فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)	٣ سنوات	٠,١٧١	٠,١٧٣	٠,٢٥٠	٠,٢٤١	٠,١٦٠	٠,١٦٠	٠,١٦٠
	٦ سنوات	٠,١٧١	٠,١٧٣	٠,٢٩٨	٠,٢٨٧	٠,٢١٩	٠,٢١٨	٠,٢١٩
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,١٧١	٠,١٧٣	٠,٢٧٤	٠,٢٦٤	٠,١٨٩	٠,١٨٩	٠,١٨٩
فijiيت نام	٣ سنوات	٠,٠٢١	٠,٠٢١	٠,١٠٧	٠,١٠٣	٠,٠٢٧	٠,٠٢٧	٠,٠٢٧
	٦ سنوات	٠,٠٢١	٠,٠٢١	٠,١٠٢	٠,٠٩٧	٠,٠٢٥	٠,٠٢٥	٠,٠٢٥
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠٢١	٠,٠٢١	٠,١٠٥	٠,١٠٠	٠,٠٢٦	٠,٠٢٦	٠,٠٢٦
* اليمن	٣ سنوات	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	٠,٠٣٠	٠,٠٢٩	٠,٠٠٨	٠,٠٠٨	٠,٠٠٨
	٦ سنوات	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	٠,٠٢٩	٠,٠٢٧	٠,٠٠٧	٠,٠٠٧	٠,٠٠٧
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	٠,٠٣٠	٠,٠٢٨	٠,٠٠٨	٠,٠٠٨	٠,٠٠٨
* زامبيا	٣ سنوات	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠١٢	٠,٠٠٩	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢
	٦ سنوات	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠١١	٠,٠٠٩	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠١١	٠,٠٠٩	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢
زمبابوي	٣ سنوات	٠,٠٠٧	٠,٠٠٧	٠,٠٢٧	٠,٠٢٥	٠,٠٠٨	٠,٠٠٨	٠,٠٠٨
	٦ سنوات	٠,٠٠٧	٠,٠٠٧	٠,٠٢٧	٠,٠٢٦	٠,٠٠٨	٠,٠٠٨	٠,٠٠٨
	متوسط ٣ و ٦ سنوات	٠,٠٠٧	٠,٠٠٧	٠,٠٢٧	٠,٠٢٦	٠,٠٠٨	٠,٠٠٨	٠,٠٠٨
المجموع		١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠

٦٥ - واستنادا إلى هذه النتائج وتطبيق المنهجية المستعملة في إعداد الجدول الحالي، حددت اللجنة ٢١ دولة عضوا سترتفع معدلات أنصبتها للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩ أو ستخفض بنسبة تزيد على ٥٠ في المائة، بالمقارنة بالمعدلات التي أوصت بها لجنة الاشتراكات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦. وفي عدد من الحالات، خضعت البيانات الأساسية لتنقيح محسوس سواء من جانب الدول الأعضاء المعنية أو عند الاستعاضة بالبيانات الرسمية عن تقديرات سابقة أعدتها الشعبة الإحصائية. وفي حالة البلدان التي بلغت الحد الأدنى أو أوشكت على بلوغه، فإن أي تغييرات في معدلات الأنصبة المقررة تكون مرتفعة من حيث النسبة المئوية. وفي بعض الحالات، يقترن النمو الحقيقي المرتفع بارتفاع قيمة العملة لكن دون بلوغ الدرجة التي تتطلب تعديل أسعار الصرف السوقية. وفي عدد من الحالات، تتحرك البلدان أيضا صعودا ونزولا عبر عتبة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل. وعقب استعراض هذه الحالات، لم تجد اللجنة أن أيا منها بحاجة إلى مزيد من التسويات. وترد في المرفق الثالث تفاصيل موجزة.

خطط التسديد المتعددة السنوات

٦٦ - أيدت الجمعية العامة، في الفقرة ١ من قرارها ٤/٥٧ بء، استنتاجات لجنة الاشتراكات وتوصياتها المتعلقة بخطط التسديد المتعددة السنوات^(٣). وتنص هذه الاستنتاجات والتوصيات على:

(أ) ينبغي تشجيع الدول الأعضاء على تقديم خطط للتسديد متعددة السنوات، حيث إنها أداة مفيدة لخفض المبالغ غير المسددة من اشتراكاتها المقررة وطريقة تثبيت بها تصميمها على أداء التزاماتها المالية للأمم المتحدة؛

(ب) ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب للوضع الاقتصادي في الدول الأعضاء، إذ قد لا تكون كلها في وضع يمكنها من تقديم خطط من هذا القبيل؛

(ج) ينبغي أن تظل خطط التسديد المتعددة السنوات مسألة طوعية ولا ينبغي ربطها تلقائياً بتدابير أخرى؛

(د) ينبغي للدول الأعضاء التي تفكر في وضع خطط للتسديد متعددة السنوات أن تقدم خططها إلى الأمين العام لإطلاع الدول الأعضاء الأخرى عليها، وينبغي تشجيعها على التماس المشورة من الأمانة العامة في إعداد خططها، حيث اقترح في هذا السياق أن تنص الخطط على قيام الدولة العضو كل سنة بتسديد اشتراكاتها المقررة عن تلك السنة وجزء من متأخراتها، وأن تنص الخطط عموماً، حيثما أمكن، على تصفية متأخرات الدولة العضو في غضون فترة لا تتجاوز ست سنوات؛

(هـ) ينبغي أن يُطلب إلى الأمين العام أن يوفر معلومات عن تقديم تلك الخطط إلى الجمعية العامة، عن طريق اللجنة؛

(و) ينبغي أن يُطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً سنوياً إلى الجمعية العامة، عن طريق اللجنة، عن حالة خطط الدول الأعضاء للتسديد في ٣١ كانون الأول/ديسمبر من كل عام؛

(ز) بالنسبة إلى الدول الأعضاء القادرة على تقديم خطة للتسديد، ينبغي أن تأخذ اللجنة والجمعية في الاعتبار تقديم الخطة وحالة تنفيذها بوصف ذلك عاملاً من العوامل التي تراعى لدى نظرهما في طلبات الإعفاء بموجب المادة ١٩ من الميثاق؛

(٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والخمسون، الملحق رقم ١١ (A/57/11)، الفقرات ١٧-٢٣.

وأكدت الجمعية العامة من جديد الفقرة ١ من قرارها ٤/٥٧ بء في قرارها ١/٥٨ بء، و ١/٥٩ بء، و ٢٣٧/٦٠ بء.

٦٧ - ولدى النظر في تلك المسألة، كان معروضا على اللجنة تقرير الأمين العام عن خطط التسديد المتعددة السنوات (A/61/68)، الذي تم إعداده عملا بتوصيات اللجنة. وزودت اللجنة أيضا بمعلومات مستكملة عن حالة خطط التسديد.

ألف - خطط التسديد الجديدة

٦٨ - لدى النظر في تلك المسألة، كان معروضا على اللجنة نص رسالة مؤرخة ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٥ موجهة إلى رئيس لجنة الاشتراكات من الممثل الدائم لليبيريا لدى الأمم المتحدة، يحيل بها رسالة مؤرخة ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٥ موجهة من وزير خارجية ليبريا. وكان معروضا عليها أيضا نص رسالة مؤرخة ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٦ موجهة من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لليبيريا لدى الأمم المتحدة، يحيل بها رسالة مؤرخة ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس لجنة الاشتراكات من وزير خارجية ليبريا.

٦٩ - وأحاطت اللجنة علما بخطتي التسديد المقدمتين من ليبريا في الرسالتين الموجهتين إلى رئيس لجنة الاشتراكات. وترد تلك الخطط في الجدول أدناه.

الجدول المقترح في:		
٢٠٠٦	٢٠٠٥	
(بدولارات الولايات المتحدة)		
-	١٠٠ ٠٠٠	٢٠٠٥
١٥٠ ٠٠٠	٠	٢٠٠٦
(ب)	٠	٢٠٠٧

(أ) تسديد مبلغ ٥٠ ٠٠٠ دولار كل شهرين اعتبارا من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

(ب) مقترحات تسديد ستقدم سنويا.

٧٠ - وأشارت اللجنة إلى أن جمهورية أفريقيا الوسطى كانت قد أوضحت عام ٢٠٠٣ خططها لتقدم جدول تسديد للمتأخرات في تاريخ لاحق. وأشارت اللجنة أيضا إلى أن جمهورية أفريقيا الوسطى أوضحت في سياق طلب الإعفاء الذي قدمته عام ٢٠٠٤، بموجب المادة ١٩ من الميثاق، أن وزارة المالية والميزانية تعكف على إعداد جدول زمني طويل الأجل لتسديد الديون وأنها تعتزم إعلانته في القريب العاجل. ولم ترد معلومات إضافية في هذا الصدد منذ ذلك الحين، رغم أن ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى قد أوضح، في سياق طلب

الإعفاء الذي قدمه بموجب المادة ١٩، أن الحكومة بصدد النظر في مسألة تسديد المتأخرات المستحقة للأمم المتحدة

٧١ - وأشارت اللجنة كذلك إلى أن غينيا - بيساو قد أوضحت، في معرض طلب الإعفاء الذي قدمته في عام ٢٠٠٤. بموجب المادة ١٩، أنها ستجعل مسألة خطط التسديد المتعددة السنوات قيد النظر بصفة مستمرة، وأنها ستعتمد، حين يعود الوضع في البلد إلى طبيعته، إلى إعداد خطة من هذا القبيل على سبيل الأولوية. وأوضحت غينيا - بيساو، في سياق طلب الإعفاء الذي قدمته عام ٢٠٠٥. بموجب المادة ١٩، أنها ستبقي قيد نظرها باستمرار إمكانية تقديم خطة تسديد متعددة السنوات حين يعود الوضع في البلد إلى طبيعته، وأنها ستقوم على سبيل الأولوية بوضع خطة من هذا النوع، وستبلغ الجمعية العامة تبعاً لذلك. وأشارت غينيا - بيساو، في سياق طلبها الحالي للإعفاء بموجب المادة ١٩، إلى نجاح جهودها الرامية إلى تخفيف عب الدين، وإلى أنها في حال انعقاد مؤتمر المائدة المستديرة للمانحين في الموعد المقرر له، وهو تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، ستكون في وضع يؤهلها لتقديم خطة تسديد متعددة السنوات كما كان مقرراً في وقت سابق

٧٢ - وأبلغت اللجنة بأن الأمانة العامة أدرجت في 'يومية الأمم المتحدة' إعلاناً بأن لجنة الاشتراكات ستنظر في دورتها السادسة والستين في خطط التسديد المتعددة السنوات، وبأن جميع الدول الأعضاء التي تعتزم تقديم خطة من هذا القبيل مدعوة إلى الاتصال بالأمانة العامة للحصول على المزيد من المعلومات. وقد قدمت ليريا خطة تسديد جديدة، على النحو الموضح أعلاه

باء - حالة خطط التسديد

٧٣ - يوجز الجدول الوارد في الفقرة ٢٣ من تقرير الأمين العام (A/61/68) حالة خطط التسديد الست التي أبلغ عنها حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، والمقدمة من جورجيا عام ٢٠٠٣ (خطتها الرابعة)، والعراق عام ٢٠٠٥ (خطتها الأولى)، والنيجر عام ٢٠٠٤ (خطتها الأولى)، وجمهورية مولدوفا عام ٢٠٠١ (خطتها الثالثة)، وسان تومي وبرينسيبي عام ٢٠٠٢ (خطتها الأولى)، وطاجيكستان عام ٢٠٠٠ (خطتها الأولى). وزودت اللجنة أيضاً بمعلومات مستكملة حتى ٣١ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، تشمل الخطة المقترحة من ليريا، على النحو المبين في الجدول المتعلق بحالة خطط التسديد ولا تشمل الخطتين المقترحتين من العراق وجمهورية مولدوفا، لأن هاتين الدولتين العضوين قد سدداً المبالغ المقررة في خططيهما للتسديد ولا تسري عليهما أحكام المادة ١٩ من الميثاق عام ٢٠٠٦.

حالة خطط التسديد في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦

(بـدولارات الولايات المتحدة)

ليبيريا				جورجيا				
الأنصبة المقررة في المدفوعات/ المبالغ غير المسددة				الأنصبة المقررة في المدفوعات/ المبالغ غير المسددة				
أحدث خطة ٣١ كانون الأول/ الأرصد في ٣١ كانون				أحدث خطة ٣١ كانون الأول/ الأرصد في ٣١ كانون				
مقدمة	ديسمبر	الدائنة	الأول/ديسمبر	التسديد	ديسمبر	الدائنة	الأول/ديسمبر	
	١ ١٤٧ ٥٢٤				٧ ٢٠٥ ٣٢٤			١٩٩٩
	١ ٠٧٢ ٨٣٨	١٠٦ ١٩٢	٣١ ٥٠٦		٧ ١٨٨ ٠٠١	١٨٤ ٤٤٣	١١٦ ١٢٠	٢٠٠٠
	١ ٠٨٨ ٣٧٤	٦٣٠	١٦ ١٦٦		٦ ٩٧٣ ٤٦٩	٣٠٢ ٢١٨	٨٧ ٦٨٦	٢٠٠١
	١ ١٠٢ ٨٧٦	٢ ٦٣٥	١٧ ١٣٧		٧ ٠١٩ ٧٢٣	٧٠ ٢٩٨	١١٤ ٥٥٢	٢٠٠٢
	١ ١١٨ ٣٦٤	١ ٦٣٦	١٧ ١٢٤		٧ ١٠٢ ١٦٤	١٤ ٧٥٩	٩٧ ٢٠٠	٢٠٠٣
	١ ١٣٦ ٣٩٧	٢ ٨٩٩	٢٠ ٩٣٢		٦ ٢٨١ ٩٨٥	٨٩٩ ٩٢٩	٧٩ ٧٥٠	٢٠٠٤
	١ ١٦٠ ٤٩٢	١٦٩	٢٤ ٢٦٤		٥ ٥٩١ ٥٦٩	٧٧٧ ٧٤٤	٨٧ ٣٢٨	٢٠٠٥
	١ ١٣٠ ٣٨٣	٥٠ ٠٠٠	١٩ ٨٩١	١٥٠ ٠٠٠	٤ ٨٧٠ ٢٠٢	٧٨٤ ٦٣٦	٦٣ ٢٦٩	٢٠٠٦
							٧٧٦ ٢٢٩	٢٠٠٧
							٧٧٦ ٢٢٩	٢٠٠٨
							٧٧٦ ٢٢٩	٢٠٠٩
							٧٧٦ ٢٢٩	٢٠١٠
							٧٧٦ ٢٢٩	٢٠١١
							٧٧٦ ٢٢٩	٢٠١٢
							٧٧٦ ٢٢٩	٢٠١٣

سان تومي وبرنسيبي				النيجر				
المبالغ غير				المبالغ غير				
المسددة في ٣١				المسددة في ٣١				
مقدمة	ديسمبر	الأرصد الدائنة	الأول/ديسمبر	التسديد	ديسمبر	الدائنة	الأول/ديسمبر	
	٥٧٠ ٧٨٣				٣٣٤ ١٤٩			١٩٩٩
	٥٨٤ ٢٧٨	٤٨	١٣ ٥٤٣		٣٦١ ١٣٦	٩٥	٢٧ ٠٨٢	٢٠٠٠
	٥٩٨ ٣٧٥	١٥٧	١٤ ٢٥٤		٣٧٥ ٣٠١	٣١٨	١٤ ٤٨٣	٢٠٠١
	٥٨٤ ٩٥٢	٢٩ ١٤٦	١٥ ٧٢٣	٢٧ ٢٣٧	٣٨٧ ٧٩١	٣ ٢٣٣	١٥ ٧٢٣	٢٠٠٢
	٦٠١ ١٤٧	٩٢٩	١٧ ١٢٤	٤٢ ٢٣٧	٤٠٣ ٩٦٥	٩٥٠	١٧ ١٢٤	٢٠٠٣
	٦٢٠ ٥٢٠	١ ٥٥٩	٢٠ ٩٣٢	٥٩ ٢٣٧	٣٩٥ ٩٧١	٢٨ ٢٩٦	٢٠ ٩٣٢	٢٠٠٤
	٦٤٤ ٥٨٢	٢٠٢	٢٤ ٢٦٤	٧٤ ٢٣٧	٣٧٨ ٧٩٩	٤١ ٤٣٦	٢٤ ٢٦٤	٢٠٠٥
	٦٦٤ ٤٧٣	صفر	١٩ ٨٩١	٨٩ ٢٣٧	٣٩٨ ٦٩٠	صفر	١٩ ٨٩١	٢٠٠٦
				١١٤ ٢٣٧			٥٠ ٠٠٠	٢٠٠٧
				١٣٤ ٢٣٧			٧٠ ٠٠٠	٢٠٠٨
				١٥٣ ٧٥٢			٩٨ ٠٠٠	٢٠٠٩

سان تومي وبرنسيبي		النيجر	
المبالغ غير	المبالغ غير	الأنصبة المقررة المدفوعات/ المسددة في ٣١	خطوة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر
المسددة في ٣١	الأنصبة المقررة	خطوة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر	التسديد
كانون الأول/	الأرصدة الدائنة	كانون الأول/ديسمبر	الأرصدة الدائنة
ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر
			٩٨ ٠٠٠
			٢٠١٠
			٩٨ ٠٠٠
			٢٠١١
			٣٠ ٠٠٠
			٢٠١٢
			٢٠١٣

طاجيكستان			
الأنصبة المقررة في ٣١	خطوة التسديد	المبالغ غير المسددة في ٣١	كانون الأول/ديسمبر
كانون الأول/ديسمبر	الأرصدة الدائنة	كانون الأول/ديسمبر	كانون الأول/ديسمبر
			١٩٩٩
٢ ٤٣٦ ٢٠٨			٢٠٠٠
٢ ٢٩٤ ٣٢٦	٢٠٥ ٣٨٩	٦٣ ٥٠٧	٦٥ ٢٥١
٢ ٠٤٦ ٨٠٢	٢٩٦ ٢٥١	١٨ ٧٢٧	٦٧ ٨٢٢
١ ٧٦٥ ٠٤٦	٣٠٦ ٩٦١	٢٢ ٢٠٥	٦٧ ٨٢٢
١ ٤٨٧ ٨٥٧	٢٩٦ ٦٢٨	١٩ ٤٣٩	٦٧ ٨٢٢
١ ١١٣ ٠٨٥	٤٠٠ ٩٥٥	٢٦ ١٨٣	٦٧ ٨٢٢
١ ٠٧٦ ٢٣٩	٦٥ ٩٥٧	٢٩ ١١١	٦٧ ٨٢٢
١ ٠٧٩ ٨٠٦	١٧ ٥٢٥	٢١ ٠٩٢	٢٠٣ ٤٦٦ ^(أ)
			٢٠٠٧
			٢٠٠٨
			٢٠٠٩
			٢٠١٠
			٢٠١١
			٢٠١٢
			٢٠١٣

(أ) حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

٧٤ - ولاحظت اللجنة أن جورجيا والنيجر قد سددا المبالغ المقررة عن عام ٢٠٠٥ في خطتي التسديد المتعددي السنوات الخاصتين بهما، ولم تسدد سان تومي وبرنسيبي أي مبالغ في إطار خطتها للتسديد منذ عام ٢٠٠٢، وانخفض المبلغ الذي سدده طاجيكستان عام ٢٠٠٥ انخفاضا طفيفا عما كان مقررا في خطتها، في حين تجاوزت المبالغ التي دفعتها في سنوات سابقة إلى حد كبير المبالغ المقررة. وطلبت طاجيكستان، في معرض طلبها للإعفاء بموجب المادة ١٩ من الميثاق، شطب متأخراتها المتعلقة بحفظ السلام المتراكمة حتى

عام ٢٠٠٠ وعلى نحو ما ذكر في الفرع الخامس أدناه، خلصت اللجنة إلى أن هذا الطلب يتجاوز حدود اختصاصها بوصفها هيئة استشارية فنية.

جيم - الاستنتاجات والتوصيات

٧٥ - خلصت اللجنة إلى أن نظام خطط التسديد المتعددة السنوات الذي حظي بتأييد الجمعية العامة عام ٢٠٠٢، ساهم بشكل إيجابي في تشجيع الدول الأعضاء ومساعدتها على خفض اشتراكاتها المقررة غير المسددة وفي إتاحة فرصة أمامها من أجل التعبير عن التزامها بالوفاء بتعهداتها المالية إزاء الأمم المتحدة.

٧٦ - وفي هذا الصدد، رحبت اللجنة بتقديم ليريا خطة تسديد متعددة السنوات ولاحظت استلام دفعاتها الأولية في إطار الخطة. كما لاحظت اللجنة مع التقدير أن العراق قد سدد اشتراكاته بالكامل في إطار خطته وأن أحكام المادة ١٩ من الميثاق لم تعد تسري عليه. ولاحظت اللجنة أيضا مع التقدير قيام كل من جورجيا والنيجر عام ٢٠٠٥ بتسديد اشتراكاتها بالكامل في إطار خطة التسديد المتعددة السنوات المتعلقة بكل منهما، وبتسديد جورجيا المبلغ المستحق عليها عام ٢٠٠٦. وأقرت اللجنة بالجهود الكبيرة التي بذلتها تلك الدول الأعضاء للوفاء بالالتزامات التي كانت قد تعهدت بها لدى تقديم خططها.

٧٧ - وفي حين سلمت اللجنة بأن تقديم خطط التسديد المتعددة السنوات أمر طوعي ولا يرتبط تلقائيا بإجراءات أخرى، شددت على أهمية وفاء الدول الأعضاء التي قدمت هذه الخطط بالالتزامات التي تعهدت بها.

٧٨ - واستنادا إلى التجربة التي اتسمت بطابع إيجابي حتى الآن، أوصت اللجنة الجمعية العامة بأن تشجع الدول الأعضاء الأخرى التي عليها متأخرات على النظر في تقديم خطط تسديد متعددة السنوات.

تطبيق المادة ١٩ من الميثاق

٧٩ - أشارت اللجنة إلى الولاية العامة الموكولة إليها بموجب المادة ١٦٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة المتمثلة في تقديم المشورة إلى الجمعية بشأن الإجراءات التي يتعين اتخاذها فيما يتعلق بتطبيق المادة ١٩ من الميثاق. وأشارت أيضا إلى المقررات الذي اتخذتها الجمعية العامة في قرارها ٢٣٧/٥٤ جيم بشأن إجراءات النظر في طلبات الإعفاء بموجب المادة ١٩ وإلى النتائج التي خلص إليها الاستعراض الذي أجرته في الآونة الأخيرة عن ذلك الموضوع.

طلبات الاستثناء بموجب المادة ١٩

٨٠ - أشارت اللجنة إلى أن الجمعية العامة قامت في قرارها ٢٣٧/٥٤ جيم، في جملة أمور، ببحث جميع الدول الأعضاء التي عليها متأخرات وتطلب الإعفاء بموجب المادة ١٩ على أن تقدم أوفى معلومات إثبات ممكنة، بما في ذلك معلومات عن المجاميع الاقتصادية والإيرادات والنفقات الحكومية والموارد من العملة الأجنبية والمديونية والصعوبات المصادفة في الوفاء بالالتزامات المالية المحلية أو الدولية وأي معلومات أخرى من شأنها تأييد دعوى أن عدم دفع المبالغ اللازمة ناشئ عن ظروف خارجة عن إرادة تلك الدول الأعضاء. وقررت الجمعية العامة أيضا أنه يتعين على الدول الأعضاء تقديم طلبات الإعفاء بموجب المادة ١٩ إلى رئيس الجمعية قبل انعقاد دورة اللجنة بأسبوعين على الأقل لكفالة استعراض الطلبات استعراضا وافيا.

٨١ - ولاحظت اللجنة أنه بناء على الشرط الأخير، يكون الموعد النهائي لتلقي رئيس الجمعية العامة طلبات الإعفاء بموجب المادة ١٩ كي تنظر فيها اللجنة في دورتها السادسة والستين قد حل في ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٦. ولاحظت أيضا أن إعلانا في هذا الشأن قد أدرج في 'يومية الأمم المتحدة'، من ١٨ آذار/مارس إلى ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٦ وأن مذكرة أرسلت لنفس الغرض إلى جميع الدول الأعضاء عملا بأحكام قرار الجمعية العامة ٢٣٧/٦٠. وقد أحيلت ثمانية طلبات إعفاء بموجب المادة ١٩ ضمن الأجل المحدد في القرار. ووردت أيضا ثمانية طلبات عام ٢٠٠٥ ضمن الأجل المحدد، وعشرة طلبات عام ٢٠٠٤ وتسعة طلبات عام ٢٠٠٣ وسبعة طلبات عام ٢٠٠٢، وثلاثة طلبات عام ٢٠٠١، وسبعة طلبات عام ٢٠٠٠.

٨٢ - ولاحظت اللجنة أن أربع دول أعضاء طلبت الإعفاء بموجب المادة ١٩ قد قدمت خطط تسديد متعددة السنوات لتسديد متأخراتها. وشجعت اللجنة جميع الدول الأعضاء التي تطلب الإعفاء بموجب المادة ١٩ على أن تنظر في أمر تقديم خطة تسديد إن كانت في وضع يتيح لها ذلك، مع مراعاة التوصيات الواردة في الفقرات من ١٧ إلى ٢٣ من تقريرها عن دورتها الثانية والستين^(٣) بالصيغة التي أيدتها الجمعية العامة في قرارها ٤/٥٧/٤ بء وأكدتها من جديد في قراراتها ١/٥٨ بء و ١/٥٩ بء و ٢٣٧/٦٠ بء.

٨٣ - ولدى نظر اللجنة في الطلبات، كان معروضا عليها معلومات مقدمة من الدول الأعضاء الثماني المعنية ومن الأمانة العامة. واجتمعت اللجنة أيضا مع ممثلين عن الدول الأعضاء وممثل عن الاتحاد الأفريقي وممثلين عن الوحدات المختصة في الأمانة العامة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١ - جمهورية أفريقيا الوسطى

٨٤ - كان معروضا على اللجنة نص رسالة مؤرخة ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٦ موجهة من رئيس الجمعية العامة إلى رئيس لجنة الاشتراكات بالنيابة، يحيل بها رسالة مؤرخة ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لجمهورية أفريقيا الوسطى لدى الأمم المتحدة. واستمعت اللجنة أيضا إلى بيان شفوي قدمه ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى.

٨٥ - وأشارت جمهورية أفريقيا الوسطى في بيانها الخطي والشفوي إلى أنه على الرغم من تنظيم انتخابات حرة ديمقراطية عام ٢٠٠٥ في البلد، فإنه لا يزال يعاني من ضعف نسيجه الاقتصادي نتيجة للأزمات المتعددة التي شهدتها على المستويين العسكري والسياسي؛ ومن مستوى من الفقر ينذر بالخطر؛ وانتشار فيروس نقل المناعة البشرية/الإيدز. وبسبب هذه الحالة، وضع مجلس إدارة المؤسسة الإنمائية الدولية لجمهورية أفريقيا الوسطى في مصاف البلدان التي من المرجح أن تكون مؤهلة للاستفادة من تخفيف عبء الدين.

٨٦ - وأقرت الحكومة بالتزاماتها تجاه الأمم المتحدة وأفادت بأنها ستبذل قصارى جهدها لتسديد المتأخرات المستحقة عليها حالما يشهد الوضع الاقتصادي بعض التحسن. والحكومة تنظر في هذه المسألة، ومن المأمول أن يتسنى لها تسديد بعض متأخراتها.

٨٧ - ووافقت الأمانة العامة للجنة بمعلومات تتعلق بالحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. فقد شهد البلد في العام الماضي تنظيم انتخابات تشريعية ورتاسية، إلا أن الحالة فيه لا تزال هشة ولا تزال بعض المناطق تواجه مشاكل أمنية. وعلى الرغم من الزيادة النسبية في إيرادات

الحكومة وفي المساعدة الخارجية المقدمة إلى الميزانية، لا يزال هناك تأخير في صرف أجور الموظفين الحكوميين. ولا تزال الحالة الإنسانية أيضا متردية، نتيجة للنقص في الأغذية وعودة تفشي عدة أمراض معدية. كما لا يزال الاستثمار راكدا وحجم المساعدة الأجنبية محدودا، وإن كانت بعض الجهود تبذل حاليا من أجل النظر في إمكانية تقديم مساعدة إضافية.

٨٨ - وخلص بعض الأعضاء إلى أن الوضع العسير الذي تواجهه جمهورية أفريقيا الوسطى يدل على أن عدم تسديدها للمبلغ الأدنى اللازم لتفادي تطبيق المادة ١٩ راجع إلى ظروف خارجة عن إرادتها، وأنه ينبغي منحها الإعفاء بموجب المادة ١٩. وأشاروا أيضا إلى أن جمهورية أفريقيا الوسطى قدمت دفعة كبيرة قدرها ٥٦٧ ٥١٣ دولارا عام ١٩٩٨. وأشار أعضاء آخرون إلى أن البلد لم يسدد أي اشتراكات منذ عام ١٩٩٨. وأشاروا أيضا إلى أن البلد أعرب مرتين عن اعتزازه بتقديم جدول لتسديد متأخراته ولم يقيم بذلك. وأوضحوا أن مشاكل الفقر التي تؤثر في قدرة الدولة العضو على الدفع تراعى فعلا في تحديد جدول الأنصبة. وأعربوا بناء على ذلك عن عدم اقتناعهم بضرورة منح جمهورية أفريقيا الوسطى الإعفاء بموجب المادة ١٩.

٨٩ - وخلصت اللجنة، بعد أخذ جميع الأمور في الاعتبار، إلى أن عدم تسديد جمهورية أفريقيا الوسطى للمبلغ اللازم كحد أدنى لتفادي تطبيق المادة ١٩ ناشئ عن ظروف خارجة عن إرادتها. لذا، أوصت اللجنة بالسماح لجمهورية أفريقيا الوسطى بالتصويت حتى نهاية الدورة الحادية والستين للجمعية العامة.

٩٠ - وأشارت اللجنة إلى الاستنتاجات والتوصيات الواردة في التقرير المتعلق بدورتها الخامسة والستين^(٤)، ولاحظت أن جمهورية أفريقيا الوسطى لم تسدد أي اشتراكات منذ عام ١٩٩٨ وأن المتأخرات المستحقة عليها للأمم المتحدة استمرت في التزايد. وحثت اللجنة مرة أخرى جمهورية أفريقيا الوسطى على بدء تسديد بعض من متأخراتها لخفض أنصبتها المقررة غير المسددة، أو تلافي زيادة حجمها على الأقل. وشجعت أيضا مرة أخرى جمهورية أفريقيا الوسطى على تقديم خطة التسديد المتعددة السنوات التي سبق أن أعلنت عن تقديمها.

٩١ - وأعرب بعض أعضاء اللجنة عن تحفظاتهم إزاء هذا القرار، اعتبارا لسجل جمهورية أفريقيا الوسطى نظرا لعدم تسديدها أي مبالغ وإن كانت رمزية إلى الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٨ ولعدم تقديمها خطة التسديد المتعددة السنوات التي وعدت في السابق بتقديمها.

(٤) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الستون، الملحق رقم ١١ (A/60/11)، الفقرة ٨٧.

٢ - جزر القمر

٩٢ - كان معروضا على اللجنة نص رسالة مؤرخة ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٦ موجهة من رئيس الجمعية العامة إلى رئيس لجنة الاشتراكات بالنيابة، يحيل بها رسالة مؤرخة ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لجزر القمر لدى الأمم المتحدة. واستمعت اللجنة أيضا إلى بيان شفوي قدمه ممثل جزر القمر.

٩٣ - وأشارت جزر القمر في بيانها الخطي والشفوي إلى أنها أنشأت، بعد مضي عدة أعوام من الأزمة السياسية، جميع المؤسسات السياسية الديمقراطية المنصوص عليها في الدستور الجديد. وانتُخب رئيس جديد في ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٦. وجزر القمر واعية بالتزاماتها المالية تجاه الأمم المتحدة وملتزمة بتسديد مبلغ متأخراتها بالكامل. غير أنها خلال فترة ما بعد الأزمة كرست مواردها لإنشاء المؤسسات الجديدة. ونظرا إلى حالتها الاقتصادية والسياسية المشقة، فهي لا تستطيع تسديد متأخراتها بالكامل لكنها تقترح تسديد اشتراكها على أساس متعدد السنوات. وأكد ممثل جزر القمر اعتزام حكومة بلده تقديم خطة تسديد متعددة السنوات عما قريب. وأعرب عن توقعه تقديم تلك الخطة قبل انتهاء دورة اللجنة. بيد أن الخطة لم ترد بحلول نهاية الدورة.

٩٤ - وزودت الأمانة العامة للجنة بمعلومات عن الحالة في جزر القمر. فقد أدى الثوران البركاني الأخير إلى تشريد عدد من الأشخاص وأثر في إمدادات المياه الصالحة للشرب. ونجم عن ذلك ظهور بعض الإصابات بالكوليرا. كما أن عدم مراقبة تجارة الدواجن يهدد بخطر انتشار أنفلونزا الطيور. ويعتمد اقتصاد البلد المهش على صادرات الفانيليا وتحويلات المهاجرين. وتوجد مشاكل خطيرة تتمثل في البطالة والفقر؛ ويصل الدين الخارجي لجزر القمر إلى ٧٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

٩٥ - وأحاطت اللجنة علما بالمعلومات المقدمة عن الحالة في جزر القمر. وأشارت إلى أن ما سددته جزر القمر في عام ٢٠٠٥ قد خفض قليلا متأخرات البلد المستحقة للأمم المتحدة، ولاحظت التزامه المعلن عنه بوضوح بتقديم خطة تسديد متعددة السنوات من أجل سداد تلك المتأخرات.

٩٦ - وفي ضوء حالة البلد وحدوث تلك التطورات، خلصت اللجنة إلى أن عدم تسديد جزر القمر المبلغ اللازم كحد أدنى لتفادي تطبيق المادة ١٩ ناشئ عن ظروف خارجة عن إرادتها. لذا، أوصت بالسماح لجزر القمر بالتصويت حتى نهاية الدورة الحادية والستين للجمعية العامة.

٩٧ - كان معروضا على اللجنة نص رسالة مؤرخة ٨ أيار/مايو ٢٠٠٦ موجهة من رئيس الجمعية العامة إلى رئيس لجنة الاشتراكات بالنيابة، يحيل بها رسالة مؤرخة ١ أيار/مايو ٢٠٠٦ موجهة من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لجورجيا لدى الأمم المتحدة يحيل بها رسالة مؤرخة ١ أيار/مايو ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من النائب الأول لوزير الشؤون الخارجية لجورجيا. كما استمعت اللجنة إلى بيان شفوي قدمه ممثل لجورجيا.

٩٨ - وأشارت جورجيا في بيانها الخطي والشفوي إلى الأثر الاقتصادي والاجتماعي المستمر الناشئ عن الحالة في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، بما في ذلك اللاجئون والمشدون من مناطق الصراع في منطقتي أبخازيا وأوسيتيا. وتحدثت الحالة أيضا أثرا سلبيا في إيرادات الحكومة. وذكرت جورجيا أنها مازالت ملتزمة بالوفاء بالتزاماتها تجاه الأمم المتحدة وبخفض متأخراتها من خلال تنفيذ خططها للتسديد المتعددة السنوات.

٩٩ - وزودت الأمانة العامة للجنة بمعلومات عن الحالة في جورجيا. فالنمو الاقتصادي كان قويا في السنوات الأخيرة، رغم أن النمو الصناعي لم يكن متوازنا. وتصل نسبة البطالة إلى ١٣ في المائة، وما زال الفقر يمثل مشكلة، لا سيما في المناطق الريفية. وما زال تقديم الدعم إلى اللاجئين والمشردين داخليا أيضا يشكل عبئا على مالية الحكومة.

١٠٠ - وأشار بعض الأعضاء إلى النمو الاقتصادي الجيد في جورجيا وإلى ارتفاع معدل نمو نفقاتها العسكرية، وأعربوا عن شكهم في أن عدم سدادها المبلغ اللازم لتفادي تطبيق المادة ١٩ راجع إلى ظروف خارجة عن إرادتها. ولاحظ أعضاء آخرون أن إنفاق جورجيا العسكري مع ذلك يمثل نسبيا جزءا ضئيلا من ناتجها المحلي الإجمالي. وفي ظل تلك الظروف، أيدوا منح جورجيا استثناء بموجب المادة ١٩.

١٠١ - ولاحظت اللجنة مع التقدير أن جورجيا تواصل تسديد المدفوعات المنصوص عليها في خططها المتعلقة بالتسديد المتعددة السنوات. كما لاحظت أن تلك المدفوعات تجاوزت كثيرا الأنصبة المقررة الحالية، وأن المتأخرات المستحقة على جورجيا ترجع إلى حد بعيد إلى الارتفاع المفرط في المعدلات الأولية لنصيبها المقرر.

١٠٢ - وخلصت اللجنة، بعد أخذ جميع الأمور في الاعتبار، إلى أن عدم تسديد جورجيا المبلغ اللازم كحد أدنى لتفادي تطبيق المادة ١٩ ناشئ عن ظروف خارجة عن إرادتها. لذا، أوصت بالسماح لجورجيا بالتصويت حتى نهاية الدورة الحادية والستين للجمعية العامة.

٤ - غينيا - بيساو

١٠٣- كان معروضا على اللجنة نص رسالة مؤرخة ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٦ موجهة من رئيس الجمعية العامة إلى رئيس لجنة الاشتراكات بالنيابة، يحيل بها رسالة مؤرخة ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لغينيا - بيساو لدى الأمم المتحدة. واستمعت اللجنة أيضا إلى بيان شفوي قدمه الممثل الدائم لغينيا - بيساو.

١٠٤- وأشارت غينيا - بيساو في بيانها الخطي والشفوي إلى مشاكلها الاقتصادية والمالية. فذكرت أن الحكومة لا تستطيع إدرار الموارد الكافية لنفقاتها الأساسية، وأنها تعتمد على الموارد الخارجية للحصول على ٨٠ في المائة من ميزانيتها. ونظرا إلى عدم كفاية المساعدة الخارجية، تضطر الحكومة إلى اللجوء إلى قروض تجارية قصيرة الأجل ويصل دينها، الذي يفوق بليون دولار، إلى نحو أربعة أمثال الدخل القومي. وذكرت أنه في حالة نجاح الحكومة في تحقيق تخفيف الدين وعقد مؤتمر مائدة مستديرة للمانحين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، فإنها ستتمكن من تقديم خطة تسديد متعددة السنوات على النحو المتوخى سابقا. وأفادت بأنها، في الوقت ذاته، لم تدفع أجور الموظفين المدنيين لما يصل إلى ستة أشهر وبأن هناك إضرابات في المدارس. وبالنظر إلى هذه الاحتياجات وغيرها من الاحتياجات الملحة، لا يمكن تسديد أي مدفوعات في الوقت الراهن.

١٠٥- وزودت الأمانة العامة للجنة بمعلومات عن الحالة في غينيا - بيساو. فقد تفاقمت الحالة منذ العام الماضي. ورغم إجراء الانتخابات في ذلك العام، ما زالت المنازعات السياسية مستمرة ولم تعتمد السلطة التشريعية بعد أي ميزانية. وهذا يحول دون تعبئة المساعدة الأجنبية، شأنه شأن استمرار عدم الاستقرار. إلا أن هذه المساعدة أساسية، لأنه لا يمكن تحمل مستويات الدين الحالية، ولأن عدم دفع أجور الموظفين المدنيين يعرقل تقديم الخدمات الأساسية اللازمة للسكان.

١٠٦- ولاحظ بعض الأعضاء عدم تسديد غينيا - بيساو أي مدفوعات، ولو رمزية، إلى الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٧، رغم الإشارات السابقة إلى أنها تنظر في تقديم خطة تسديد متعددة السنوات. وأعربوا عن شكهم في وجود مبرر لمنحها استثناء بموجب المادة ١٩. غير أن أعضاء آخرين أعربوا عن اقتناعهم بالمعلومات المقدمة التي مفادها أن عدم تسديد غينيا - بيساو المبلغ اللازم كحد أدنى ناشئ عن ظروف خارجة عن إرادتها.

١٠٧- وخلصت اللجنة، بعد أخذ جميع الأمور في الاعتبار، إلى أن عدم تسديد غينيا - بيساو المبلغ اللازم كحد أدنى لتفادي تطبيق المادة ١٩ ناشئ عن ظروف خارجة

عن إرادتها. لذا، أوصت بالسماح لغينيا - بيساو بالتصويت حتى نهاية الدورة الحادية والستين للجمعية العامة.

٥ - ليبيريا

١٠٨- كان معروضا على اللجنة نص رسالة مؤرخة ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٦ موجهة من رئيس الجمعية العامة إلى رئيس لجنة الاشتراكات بالنيابة، يحيل بها رسالة مؤرخة ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لليبيريا لدى الأمم المتحدة، يحيل بها رسالة مؤرخة ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من وزير الشؤون الخارجية لليبيريا. واستمعت اللجنة أيضا إلى بيان شفوي قدمه ممثل لليبيريا.

١٠٩- وأشارت ليبيريا في بيانها الخطي والشفوي إلى التحديات الاقتصادية والاجتماعية الهائلة التي تواجه حكومة ليبيريا المنتخبة حديثا بعد مرور ١٤ عاما من الحرب الأهلية، مع ما خلفه هذا من آثار خطيرة في الاقتصاد والهياكل الحكومية. وذكرت أن المرافق عامة معطلة، وأنه من الضروري استعادة الخدمات الأساسية، التي من قبيل الكهرباء والمياه والصرف الصحي والرعاية الصحية. كما أن الطرق والجسور في حاجة ماسة إلى الإصلاح. وأفادت بأن الحكومة الجديدة بصدد اتخاذ إجراءات لمعالجة هذه المشاكل الخطيرة. وأقرت، في الوقت ذاته، بالتزاماتها تجاه الأمم المتحدة، وقدمت خطة تسديد لعام ٢٠٠٦ لخفض متأخراتها المستحقة للمنظمة.

١١٠- وزودت الأمانة العامة للجنة بمعلومات عن الحالة في ليبيريا. فعقب الانتخابات الأخيرة، أصبحت السلطات الثلاث للدولة تعمل على أكمل وجه، لكنها تواجه مشاكل كبيرة. وبالإضافة إلى ضرورة استعادة الخدمات الأساسية، يشكل الفقر أيضا إحدى المشاكل الرئيسية بالنظر إلى ارتفاع معدل البطالة. وتعمل الحكومة الجديدة على أساس خطة عمل قصيرة الأجل لتحسين مستويات المعيشة، وعلى أساس استراتيجيات طويلة الأجل لمكافحة الفقر. وهي أيضا بصدد معالجة مسألة الفساد. وقد أيدت برنامج تقديم المساعدة في مجال الحكم وإدارة الاقتصاد. وتساعد بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في الاضطلاع بالجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار. ويجري التماس أشكال أخرى للمساعدة. ووافقت اللجنة على أن لدى ليبيريا أسبابا قوية للغاية تبرر منحها استثناء بموجب المادة ١٩.

١١١- ورحبت اللجنة بتقديم خطة تسديد تغطي عام ٢٠٠٦، ولاحظت مع التقدير تلقي دفعة أولى قدرها ٥٠ ٠٠٠ دولار. وخلصت إلى أن عدم تسديد ليبيريا المبلغ اللازم

كحد أدنى لتفادي تطبيق المادة ١٩ ناشئ عن ظروف خارجة عن إرادتها. لذا، أوصت بالسماح لليبريا بالتصويت حتى نهاية الدورة الحادية والستين للجمعية العامة.

٦ - النيجر

١١٢- كان معروضا على اللجنة نص رسالة مؤرخة ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٦ موجهة من رئيس الجمعية العامة إلى رئيس لجنة الاشتراكات بالنيابة، يحيل بها رسالة مؤرخة ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة. واستمعت اللجنة أيضا إلى بيان شفوي قدمه ممثل للنيجر.

١١٣- وعرض النيجر بإيجاز في بيانه الخطي والشفوي مشاكله الاقتصادية الاجتماعية الخطيرة. فمساحة أراضيه الصالحة للزراعة لا تزيد على ١٢ في المائة، ولا يمكن حاليا زراعة سوى ثلاثة في المائة من تلك الأراضي. وبما أن ما يفوق ٨٠ في المائة من السكان يعيشون في المناطق الريفية ويعتمدون على الزراعة وتربية الماشية، فإن مشكلتي الجفاف ونشاط الجراد قد تسببتا في حالات نقص خطير في الأغذية. والنيجر بلد غير ساحلي ويفتقر إلى ما يكفي من الهياكل الأساسية للاتصالات، وهذا يعوق تنميته. ويضاعف من حالات العجز التي يعاني منها النيجر انخفاض صادرات الفول السوداني وتدني أسعار اليورانيوم، إلى جانب أثر حالات الجفاف الأخيرة. ورغم أن نادي باريس قد ألغى بعض الديون، ما زال البلد مثقلا بالديون. وذكر النيجر أن حكومته ما زالت ملتزمة بأداء التزاماتها تجاه الأمم المتحدة؛ وهي تبذل كل ما بوسعها لتسديد الدفعة المقبلة في إطار خطتها للتسديد المتعددة السنوات.

١١٤- وزودت الأمانة العامة للجنة بمعلومات عن الحالة في النيجر. فعقب حالة خطيرة من الجفاف وغزو الجراد، يواجه سكان النيجر نقصا خطيرا في الأغذية ويعاني نحو ١٥ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة من سوء التغذية. وهناك ارتفاع في معدلات ولادة ووفيات الأطفال على السواء. ويواجه السكان مشاكل خطيرة في الصحة العامة، منها الملاريا. ويعيش ثلثا السكان تحت خط الفقر؛ وهم معرضون بشدة لخطر الكوارث الطبيعية. وتغطي إيرادات الحكومة بالكاد النفقات المتكررة، بينما يعتمد الاستثمار على الدعم الخارجي.

١١٥- وأحاطت اللجنة علما بالمعلومات المقدمة وأشارت إلى أن النيجر قدمت خطة تسديد متعددة السنوات. وخلصت إلى أن عدم تسديد النيجر المبلغ اللازم كحد أدنى لتفادي تطبيق المادة ١٩ ناشئ عن ظروف خارجة عن إرادته. لذا، أوصت بالسماح للنيجر بالتصويت حتى نهاية الدورة الحادية والستين للجمعية العامة.

٧ - الصومال

١١٦- كان معروضا على اللجنة نص رسالة مؤرخة ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٦ موجهة من رئيس الجمعية العامة إلى رئيس لجنة الاشتراكات بالنيابة يحيل بها رسالة مؤرخة ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم للصومال لدى الأمم المتحدة. واستمعت اللجنة أيضا إلى بيان شفوي من الممثل الدائم للصومال.

١١٧- وأشارت الصومال في بيانها الخطي والشفوي إلى الصراع الداخلي الخطير الذي أدى إلى حدوث أزمات مالية وصعوبات اقتصادية خطيرة. ورغم تشكيل حكومة اتحادية انتقالية، ما زال القتال مستمرا، وأدى الافتقار إلى تمويل إنمائي من البلدان المانحة إلى عدم صرف رواتب الموظفين المدنيين.

١١٨- وزودت الأمانة العامة للجنة بمعلومات عن الحالة في الصومال، أفادت بأنه في أعقاب التعرض لجفاف شديد، حدثت حالات عجز خطير في المحاصيل بست من مقاطعات الصومال الثماني. ويتجلى ذلك في أن المبلغ المستهدف من آخر نداء موحد من أجل الصومال، وهو ٣٢٦ مليون دولار، جاوز ضعف المستهدف من النداء السابق. وهذا البلد مصنف في دليل التنمية البشرية الذي يعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قريبا من المرتبة الدنيا، مما يجسد، ضمن أمور أخرى، سنوات الصراع الأهلي. وتحاول الحكومة الاتحادية الانتقالية بسط سلطتها، ولكنها لا تملك ميزانية ولا وسيلة لتحصيل الإيرادات. ويقوض الوضع الأمني المتردي، بما يشمل القتال الدائر داخل مقديشو وحولها، المساعي الرامية إلى تعبئة مساعدات خارجية من أجل معالجة مشاكل الصومال الكثيرة.

١١٩- وخلصت اللجنة إلى أن عدم تسديد الصومال للمبلغ اللازم كحد أدنى لتفادي تطبيق المادة ١٩ ناشئ عن ظروف خارجة عن إرادتها. لذا، أوصت بالسماح للصومال بالتصويت حتى نهاية الدورة الحادية والستين للجمعية العامة.

٨ - طاجيكستان

١٢٠- كان معروضا على اللجنة نص رسالة مؤرخة ١ أيار/مايو ٢٠٠٦ موجهة من رئيس الجمعية العامة بالنيابة إلى رئيس لجنة الاشتراكات بالنيابة يحيل بها رسالة مؤرخة ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ موجهة من الممثل الدائم لطاجيكستان لدى الأمم المتحدة يحيل بها رسالة مؤرخة ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من رئيس وزراء طاجيكستان. واستمعت اللجنة أيضا إلى بيان شفوي من الممثل الدائم لطاجيكستان.

١٢١- وأشارت طاجيكستان في البيانين الخطي والشفوي إلى وضعها الاقتصادي البالغ التعقيد والمهشاشة. وطاجيكستان واحدة من أفقر البلدان في العالم من حيث نصيب الفرد من الدخل وتصنف في دليل التنمية البشرية الذي يُعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قريباً من المرتبة الدنيا. وقد ألحق الصراع الأهلي السابق الدمار ببنيتها التحتية، وأدت الحاجة إلى مراقبة الحدود لمكافحة تهريب المخدرات والإرهاب إلى إضافة عبء على الموارد الوطنية المحدودة. وتعرضت طاجيكستان لسلسلة دورية من الكوارث الطبيعية، كان من بينها فيضانات وانهيارات أرضية. وكان عليها كذلك أن تعالج مسائل خطيرة متعلقة بالصحة العامة، من بينها الملاريا والسل وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. بينما نجحت في تقليل حجم المتأخرات المستحقة عليها للأمم المتحدة، ما زال عليها مبلغ كبير مستحق لعمليات حفظ السلام. وطلبت طاجيكستان النظر في طلبها السابق بشأن شطب متأخرات حفظ السلام المتراكمة عليها حتى عام ٢٠٠٠.

١٢٢- وزودت الأمانة العامة للجنة بمعلومات عن الحالة في طاجيكستان. ورغم أن البلد يتسم بطابع ريفي بالغ، لا تزيد الأرض المتاحة للاستغلال في الزراعة عن ١٠ في المائة من مساحته، كما أنه عرضة للكوارث الطبيعية. ويعيش ٦٤ في المائة من سكانه على أقل من دولار واحد يومياً، وهو يعاني من مشكلة سوء تغذية مزمنة. ورغم أنه حقق في الآونة الأخيرة قدراً من النمو الاقتصادي، ما زال الناتج المحلي الإجمالي لا يتجاوز ٦١ في المائة مما كان عليه عام ١٩٩١. وبلغت نسبة الدين الخارجي ٤٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

١٢٣- ولاحظت اللجنة استمرار طاجيكستان في تقديم مدفوعات في إطار خطة التسديد المتعددة السنوات الخاصة بها. وخلصت إلى أن عدم تسديد المبلغ اللازم كحد أدنى لتفادي تطبيق المادة ١٩ ناشئ عن ظروف خارجة عن إرادتها. لذا، أوصت بالسماح لطاجيكستان بالتصويت حتى نهاية الدورة الحادية والستين للجمعية العامة.

١٢٤- وفيما يتعلق بطلب طاجيكستان شطب المتأخرات المستحقة لأنشطة حفظ السلام التي تراكمت عليها قبل عام ٢٠٠٠، أشارت اللجنة إلى استنتاجها السابق الذي خلصت فيه إلى أن تلك المسألة تتجاوز نطاق صلاحياتها باعتبارها هيئة استشارية فنية.

الفصل السادس

مسائل أخرى

ألف - النصيب المقرر للدول الأعضاء الجدد

١٢٥- كان معروضا على اللجنة نص رسالة مؤرخة ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس لجنة الاشتراكات من المبعوث الخاص للجبل الأسود لدى الأمم المتحدة.

١٢٦- وأبلغ المبعوث الخاص رئيس اللجنة في الرسالة بأن الجبل الأسود تقدم بطلب عضوية إلى الأمم المتحدة وطلب إدراج الجبل الأسود في جدول الأنصبة المقررة الذي ستعتمده الجمعية العامة.

١٢٧- وأشارت اللجنة إلى أن مجلس الأمن نظر في طلب الانضمام المقدم من الجبل الأسود في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، وأنه أوصى الجمعية العامة في قراره ١٦٩١ (٢٠٠٦) بضم الجبل الأسود إلى الأمم المتحدة. وأشارت اللجنة أيضا إلى أن الجمعية العامة قررت ضم الجبل الأسود إلى المنظمة في قرارها ٦٠/٢٦٤ المؤرخ ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

١٢٨- وبناء على البيانات المتعلقة بالدخل القومي والسكان المتاحة لدى الشعبة الإحصائية، أوصت اللجنة بأن يكون معدل النصيب المقرر للجبل الأسود ٠,٠٠١ في المائة عام ٢٠٠٦. وينبغي أن يدفع الجبل الأسود مقدارا نسبته ستة إلى اثني عشرة من هذا المعدل عن عام ٢٠٠٦ بناءً على تاريخ انضمامه، على أن تخصم الأنصبة المقررة عليه من الأنصبة المقررة على صربيا والجبل الأسود السابقة.

باء - تقرير الأنصبة المقررة للدول غير الأعضاء

١٢٩- أشارت اللجنة إلى أن الجمعية العامة أيدت في قرارها ٤٤/١٩٧ بقاء المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ اقتراح لجنة الاشتراكات بشأن الإجراءات المنقحة لتقرير الأنصبة على الدول غير الأعضاء التي تشترك بشكل كامل في بعض الأنشطة الممولة من الميزانية العادية للأمم المتحدة.

١٣٠- وتضمنت تلك الإجراءات استعراضا دوريا لمستويات اشتراك الدول غير الأعضاء في أنشطة الأمم المتحدة من أجل تحديد نسبة مئوية للرسوم السنوية الثابتة التي طبقت على معدل افتراضي للأنصبة المقررة، استنادا إلى بيانات الدخل القومي، وعلى الأساس المتعلق بصافي الأنصبة المقررة في الميزانية العادية.

١٣١- وعقب ضم سويسرا إلى الأمم المتحدة، بقيت دولة واحدة فقط غير عضو خاضعة لهذا الإجراء، هي الكرسي الرسولي. وقد أشير في الاستعراض الأخير الذي أجري عام ٢٠٠٣ إلى أن النسبة المئوية للرسم السنوي الثابت الخاص بها هي ٣٠ في المائة. وترقبا لانضمام سويسرا، كانت لجنة الاشتراكات قد طلبت إلى الأمانة العامة أن تتشاور مع الدولة غير العضو المتبقية حول إمكانية تبسيط منهجية تقرير الأنصبة المقررة للدول غير الأعضاء. وبناء على هذه المشاورات، أوصت اللجنة بأن تحدد الجمعية العامة النسبة المئوية للرسم السنوي الثابت للكرسي الرسولي بـ ٥٠ في المائة، وأن تُعلق أية استعراضات دورية أخرى لمعدل النسبة المئوية للرسم السنوية الثابتة. وأيدت الجمعية العامة في قرارها ١/٥٨ بآراء تلك التوصية.

١٣٢- وأوصت اللجنة باستمرار العمل بهذا الترتيب وأن تظل النسبة المئوية للرسم السنوي الثابت للكرسي الرسولي محددة بـ ٥٠ في المائة. وبناء على استعراض البيانات ذات الصلة، أوصت اللجنة أيضا بأن يظل المعدل الافتراضي للنصيب المقرر للكرسي الرسولي عن الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩ محددًا بنسبة ٠,٠٠١ في المائة.

جيم - تحصيل الاشتراكات

١٣٣- لاحظت اللجنة في نهاية الدورة الجارية، يوم ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، أن الدول الأعضاء التسع التالية متأخرة في تسديد الأنصبة المقررة عليها في نفقات الأمم المتحدة بموجب أحكام المادة ١٩ من الميثاق، ولكنه سمح لها بالتصويت في الجمعية العامة حتى نهاية الدورة الستين عملا بقرار الجمعية العامة ٢٣٧/٦٠: جمهورية أفريقيا الوسطى، وجزر القمر، وجورجيا، وغينيا - بيساو، وليبيريا، والنيجر، وسان تومي وبرينسيبي، والصومال، وطاجيكستان. وقررت اللجنة أن تأذن لرئيسها بإصدار إضافة لهذا التقرير، عند الاقتضاء.

دال - تسديد الاشتراكات بعملات غير دولار الولايات المتحدة

١٣٤- أذنت الجمعية العامة للأمين العام، بموجب أحكام الفقرة ٣ (أ) من قرارها ١/٥٨ بآراء، بأن يقبل، حسب تقديره وبعد التشاور مع رئيس لجنة الاشتراكات، جزءا من اشتراكات الدول الأعضاء للسنوات التقويمية ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦، بعملات غير دولار الولايات المتحدة.

١٣٥- ولاحظت اللجنة أن الأمين العام قد قبل عام ٢٠٠٥ ما يعادل ٢٩,٢٩٣ ٧١ دولاراً من إثيوبيا و ٨٠,٥١٤ ٩٨٢ دولاراً من باكستان بعمليتين غير دولار الولايات المتحدة مقبولتين لدى المنظمة.

هاء - تنظيم أعمال اللجنة

١٣٦- تود اللجنة أن تسجل تقديرها إزاء الدعم الفني الذي قدمته لعملها أمانة اللجنة والشعبة الإحصائية.

واو - موعد انعقاد الدورة التالية

١٣٧- قررت اللجنة أن تعقد دورتها السابعة والستين في نيويورك في الفترة من ١١ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧.

المرفق الأول

المنهجية المستعملة في إعداد جدول الأمم المتحدة للأنصبة المقررة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦

١ - ينبنى جدول الأنصبة المقررة الجاري على المتوسط الحسابي للنتائج التي تم الحصول عليها باستعمال بيانات الدخل القومي الخاصة بفترتي أساس إحداهما قدرها ثلاث سنوات والأخرى ست سنوات وتغطيان الفترتين ١٩٩٩-٢٠٠١ و ١٩٩٦-٢٠٠١. وكانت نقطة البداية في المنهجية المستعملة في إعداد كل من مجموعتي النتائج هي الناتج القومي الإجمالي للدول الأعضاء في المنظمة خلال كل من فترتي الأساس. ووفرت هذه المعلومات الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة واستندت إلى البيانات التي وفرتها الدول الأعضاء ردا على الاستبيان السنوي المتصل بالحسابات القومية. وحيث أنه كان لا بد من توفير الأرقام بالنسبة لجميع الدول الأعضاء وعن كافة سنوات الفترات الإحصائية الممكنة، فقد قامت الشعبة، عندما لم تتح البيانات من الاستبيان، بإعداد تقديرات بالاستعانة بمصادر أخرى متاحة، منها اللجان الإقليمية، ومنظمات إقليمية أخرى، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومصادر خاصة.

٢ - ثم جرى تحويل بيانات الناتج القومي الإجمالي بالنسبة لكل سنة في فترتي الأساس إلى عملة مشتركة، هي دولار الولايات المتحدة، باستعمال أسعار الصرف السوقية في معظم الحالات. واتخذت أسعار الصرف السوقية، لهذا الغرض، لتكون بمثابة المتوسط السنوي لأسعار الصرف بين العملات الوطنية ودولار الولايات المتحدة على النحو المنشور في الإحصاءات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي أو نظام المعلومات الاقتصادية التابع للصندوق. وهذان المصدران يشتملان على ثلاثة أنواع من الأسعار يشار إليها، لأغراض إعداد جدول الأنصبة المقررة، بوصفها أسعار الصرف السائدة في السوق:

(أ) أسعار السوق، التي تحددها قوى السوق إلى حد كبير؛

(ب) الأسعار الرسمية، التي تقررها السلطات الحكومية؛

(ج) الأسعار الرئيسية، بالنسبة للبلدان التي توجد فيها ترتيبات أسعار

صرف متعددة.

أما بالنسبة للدول غير الأعضاء في صندوق النقد الدولي، وحيث لا تتاح أسعار الصرف السائدة في السوق، فقد استعملت أيضا أسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة.

٣ - ونظرت لجنة الاشتراكات، في إطار عملية الاستعراض التي تجريها، فيما إذا كانت أسعار الصرف هذه تؤدي إلى تقلبات أو تشوهات مفرطة في دخل دول أعضاء معينة،

وقررت في عدد ضئيل من الحالات أن تستعمل أسعارا بديلة. واشتملت تلك الأسعار البديلة على أسعار الصرف المعدلة حسب الأسعار وقد وفرتها الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة. ووضعت الشعبة منهجية أسعار الصرف المعدلة حسب الأسعار لتكون وسيلة لتعديل أسعار التحويل إلى دولار الولايات المتحدة بالنسبة للبلدان التي تعاني من تضخم شديد وتغيرات في الأسعار المحلية، مما يسبب تفاوتاً شديداً في حركة العملة المحلية. وتهدف هذه المنهجية إلى تجاوز آثار التشوهات المترتبة على تغيرات الأسعار غير المنتظمة التي لا تظهر في أسعار الصرف وتعطي مستويات غير معقولة من الدخل يعبر عنها بدولارات الولايات المتحدة. وتستخلص أسعار الصرف المعدلة حسب الأسعار بتقدير استقرائي لمتوسط أسعار الصرف خلال أي فترة أساس تشهد تغيرات في الأسعار على شكل أسعار ضمنية تخفض الناتج المحلي الإجمالي. وفي الدورات التي عقدت مؤخراً، وفي سياق النظر في منهجية إعداد جداول الأنصبة المقررة مستقبلاً، تناولت اللجنة في دورتها الرابعة والستين والخامسة والستين، منهجية نسبية مقترحة لحساب أسعار الصرف المعدلة حسب الأسعار تستند إلى معدلات تضخم تتناسب مع معدلات الولايات المتحدة التي تحسب الأنصبة المقررة بعملتها. وخلصت اللجنة إلى أن المنهجية النسبية لحساب أسعار الصرف المعدلة حسب الأسعار هي أسلم طريقة من الناحية الفنية لتعديل أسعار الصرف السائدة في السوق.

٤ - ثم جرى تجميع متوسط لأرقام الناتج القومي الإجمالي بدولارات الولايات المتحدة بالنسبة لفترة الأساس مع الأرقام المقابلة بالنسبة للدول الأعضاء الأخرى بوصف ذلك الخطوة الأولى في الجداول الآلية المستعملة في جدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦.

موجز الخطوة رقم ١

جرى تحويل أرقام الناتج القومي الإجمالي السنوي بالعملة الوطنية إلى دولارات الولايات المتحدة باستعمال المتوسط السنوي لسعر التحويل (أسعار الصرف السوقية أو أي سعر آخر تختاره اللجنة). ثم جرى حساب متوسط تلك الأرقام لفترة الأساس (ثلاث سنوات أو ست سنوات). وهكذا فإن:

$$+ \text{[الناتج القومي الإجمالي سنة ١ = سعر التحويل سنة (١) + + (الناتج القومي الإجمالي سنة ٦/سعر التحويل سنة ٦)]} / ٦ =$$

متوسط الناتج القومي الإجمالي، حيث يمثل الرقم ٦ طول فترة الأساس.

ثم أوجزت أرقام الناتج القومي الإجمالي هذه واستعملت لحساب حصص الناتج القومي الإجمالي. وأجريت عملية مماثلة بالنسبة لفترة الأساس التي مدتها ثلاث سنوات.

٥ - والخطوة التالية في منهجية إعداد الجدول هي تطبيق التسوية المتصلة بعبء الديون في كل جدول آلي. ففي القرار ٥/٥٥، قررت الجمعية العامة أن تستند هذه التسوية إلى النهج المستعمل في جدول الأنصبة المقررة للفترة ١٩٩٥-١٩٩٧. ووفقاً لهذا النهج، تبلغ تسوية عبء الديون متوسطاً قدره ١٢,٥ في المائة من مجموع الديون الخارجية لكل سنة من هذه الفترة (وهو ما أصبح يعرف باسم طريقة رصيد الديون)، استناداً إلى سداد مفترض للديون الخارجية في غضون ثماني سنوات. واستقيمت البيانات بالنسبة لهذه التسوية من قاعدة البنك الدولي لبيانات الديون الخارجية، وأدرجت فيها بلدان قد يصل نصيب الفرد فيها من الدخل إلى ٢٠٥ ٩ دولارات (باستعمال أطلس البنك الدولي لأسعار التحويل). وقد خصم مبلغ التسوية المتصلة بعبء الديون من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المتأثرة. ولذلك، فإن هذه التسوية لم تزد في الناتج القومي الإجمالي المطلق بل بالأحرى في الناتج القومي الإجمالي التناسلي للدول الأعضاء التي لم تستفد من التسوية أو كانت التسوية النسبية الخاصة بها أدنى من مبلغ إجمالي التسوية كنسبة مئوية من مجموع الناتج القومي الإجمالي.

موجز الخطوة رقم ٢

خصمت التسوية المتصلة بعبء الديون بالنسبة لكل فترة أساس لاستخلاص الناتج القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون. وينطوي هذا على خصم يبلغ في المتوسط ١٢,٥ في المائة من إجمالي رصيد الديون عن كل سنة من فترة الأساس. وهكذا فإن:

متوسط الناتج القومي الإجمالي - التسوية المتصلة بعبء الديون = الناتج

القومي الإجمالي معدلاً بحساب عبء الديون

مجموع الناتج القومي الإجمالي معدلاً بحساب عبء الديون = مجموع الناتج

القومي الإجمالي - مجموع التسوية المتصلة بعبء الديون.

٦ - وكانت الخطوة التالية تطبيق التسوية المتصلة بالدخل الفردي المنخفض في كل جدول آلي. وانطوى ذلك على حساب متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي خلال كل من فترتي الأساس بالنسبة لكل الدول الأعضاء ومتوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي معدلاً بحساب عبء الديون بالنسبة لكل دولة عضو في كل فترة أساس.

وبلغ المتوسط العام للأرقام بالنسبة للجدول الجاري ٥٠٩٩ دولارا لفترة الأساس البالغة ثلاث سنوات و ٥٠٩٤ دولارا لفترة الأساس البالغة ستة سنوات، وتم تثبيت هاتين النقطتين بوصفهما نقطتي بدء، أو عتبتين، لكل تسوية. أما الناتج القومي الإجمالي لكل بلد كان فيه متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون أدنى من العتبة فقد خفض بنسبة ٨٠ في المائة من النسبة المئوية التي كان فيها متوسط نصيب الفرد من ناتجها القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون أدنى من العتبة.

٧ - وبالنسبة لكل جدول آلي، أعيد توزيع المبلغ الإجمالي للتسوية المتصلة بالدخل الفردي المنخفض على البلدان التي تجاوزت العتبة، من غير الدول الأعضاء التي انطبق عليها المعدل الأقصى، أو الحد الأقصى، للأنصبة المقررة، بما يتناسب مع ما لها، ضمن تلك الفئة، من حصص نسبية من مجموع الناتج القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون. ولأغراض التوضيح، اتبع مسار حساب ثان لم تستثن فيه بلدان الحد الأقصى من توزيع التسوية. وأتاح ذلك للجداول المعدة آليا التي نظرت فيها اللجنة أن تبين معدلات الأنصبة المقررة النسبية للدول الأعضاء في حالة عدم تطبيق الحد الأقصى.

موجز الخطوة رقم ٣

حسب متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي عن فترة الأساس، واستعمل ذلك كعتبة لتطبيق تسوية الدخل الفردي المنخفض. وهكذا فإن:

$$\begin{aligned} & \text{[مجموع الناتج القومي الإجمالي سنة ١/مجموع السكان سنة ١) +} \\ & \text{.... + مجموع الناتج القومي الإجمالي سنة ٦/مجموع السكان سنة ٦] / ٦} \\ & = \text{متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي لفترة الأساس البالغة} \\ & \text{ست سنوات.} \end{aligned}$$

ونفذت عملية مماثلة بالنسبة لفترة الأساس البالغة ثلاث سنوات.

موجز الخطوة رقم ٤

حسب متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون لكل من الدول الأعضاء عن كل فترة أساس بنفس طريقة حسابه في الخطوة رقم ٣، باستعمال الناتج القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون.

موجز الخطوة رقم ٥

في كل جدول آلي طبقت التسوية المتصلة بالدخل الفردي المنخفض على الدول الأعضاء التي يقل متوسط نصيب الفرد من ناتجها القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون عن متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي (العتبة). وهذه التسوية خفضت متوسط الناتج القومي الإجمالي للدولة العضو المتأثرة المعدل حسب عبء الديون، بنفس النسبة المئوية التي يقل بها متوسط نصيب الفرد من ناتجها القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون عن العتبة مضروبة في معامل التدرج (وهو ٨٠ في المائة).

مثال: إذا كان متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي هو ٥ ٠٠٠ دولار بينما يبلغ نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون للدولة العضو ٢ ٠٠٠ دولار، تكون تسوية الدخل الفردي المنخفض $[1 - (5000/2000)] \times 0,80 = 0,48$ في المائة. أي ٨٠ في المائة (وهو معامل التدرج) من ٦٠ في المائة $[1 - (5000/2000)]$ ، وهي النسبة المئوية التي يقل بها عن العتبة نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون.

موجز الخطوة رقم ٦

في كل جدول آلي، أعيد توزيع المبلغ الإجمالي بالدولارات لتسويات الدخل الفردي المنخفض بالتناسب على الدول الأعضاء التي يرتفع متوسط نصيب الفرد من ناتجها القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون عن العتبة. وسعياً إلى توضيح النتائج بتحديد معدل أعلى للجدول وبدون تحديد لذلك المعدل، اتبع مساران بديلان في تطبيق هذه الخطوة والخطوات اللاحقة:

المسار رقم ١

المبلغ الإجمالي لتسويات الدخل الفردي المنخفض أعيد توزيعه بشكل تناسبي على جميع الدول الأعضاء التي يفوق متوسط نصيب الفرد من ناتجها القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون العتبة، وذلك باستثناء البلد الخاضع للحد الأعلى. ولأن هذا البلد لن تكون له في نهاية المطاف حصة من النقاط المعاد توزيعها الناشئة عن تسوية الدخل الفردي المنخفض، سيؤدي إدراجه في عملية إعادة التوزيع إلى تحمل المستفيدين من التسوية جزءاً من تكلفتها. وسيحدث ذلك إذا ما وزعت النقاط المضافة بالنسبة للبلد الخاضع للمعدل الأعلى توزيعاً جديداً تناسبياً على سائر

الدول الأعضاء في إطار إعادة توزيع النقاط المتأتية من تطبيق المعدل الأعلى. وفي الجداول الآلية، ترد نتائج العمليات الحسابية للمسار رقم ١ في عمود "الحد الأقصى" والأعمدة التالية له، إن وجدت.

المسار رقم ٢

المبلغ الإجمالي لتسويات الدخل الفردي المنخفض أعيد توزيعه بشكل تناسبي على جميع الدول الأعضاء التي يتجاوز متوسط نصيب الفرد من ناتجها القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون العتية، بما في ذلك البلد الخاضع للحد الأقصى، ونتجت عن ذلك، لأغراض التوضيح، أرقام للجداول كانت ستطبق لو لم يكن هناك معدل أعلى للأنصبة المقررة. وفي الجداول الآلية، ترد نتائج العمليات الحسابية للمسار رقم ٢ في أعمدة "الدخل الفردي المنخفض" و "الحد الأدنى" و "التسوية الخاصة بأقل البلدان نمواً".

٨ - وعلى إثر هذه التسويات، تم تطبيق ثلاث مجموعات من الحدود، في كل جدول آلي. رُفعت الدول الأعضاء التي تقل حصتها المعدلة عن المستوى الأدنى، أو المعدل الأدنى، البالغ ٠,٠٠١ في المائة إلى هذا المستوى. وطبقت بشكل تناسبي تخفيضات مقابلة على حصص الدول الأعضاء الأخرى، عدا البلد الخاضع للحد الأقصى في المسار رقم ١.

موجز الخطوة رقم ٧

طبق الحد الأدنى، أو المعدل الأدنى للأنصبة المقررة، (قدره حالياً ٠,٠٠١ في المائة)، على الدول الأعضاء التي يقل معدلها في هذه المرحلة عن ذلك. وبعدها، طبقت تخفيضات مقابلة بالتناسب على الدول الأعضاء الأخرى، عدا الدولة الخاضعة للحد الأقصى في المسار رقم ١.

٩ - ثم طبق معدل أقصى للأنصبة المقررة قدره ٠,٠١ في المائة في كل جدول آلي على الدول الأعضاء المدرجة في قائمة أقل البلدان نمواً. ثم طبقت بالتناسب زيادات مقابلة لهذا المعدل الأعلى الموضوع لأقل البلدان نمواً على الدول الأعضاء الأخرى عدا البلد الخاضع للحد الأقصى في المسار رقم ١.

موجز الخطوة رقم ٨

خفض معدل أقل البلدان نمواً التي تتجاوز معدلها، عند هذا الحد، المعدل الأعلى لأقل البلدان نمواً (٠,٠١ في المائة) إلى نسبة ٠,٠١ في المائة. وطبقت زيادات

مقابلة بالتناسب على الدول الأعضاء الأخرى، باستثناء البلد الخاضع للحد الأقصى في المسار رقم ١.

١٠ - ثم طبق معدل أقصى، أو حد أعلى، للأنصبة المقررة قدره ٢٢ في المائة على كل جدول آلي. ثم طبقت بالتناسب على الدول الأعضاء الأخرى زيادات مقابلة للتخفيض الناتج بالنسبة للبلد الخاضع للحد الأقصى. وحسبما أشير إليه أعلاه، حسبت تلك الزيادات وفقا للمسار رقم ١، أي أنها عكست توزيعا لنقاط مأخوذة من البلد الخاضع للحد الأقصى لم تتضمن أي نقاط ناشئة عن تطبيق التسوية المتصلة بالدخل الفردي المنخفض.

موجز الخطوة رقم ٩

طبق بعد ذلك الحد الأقصى، أو المعدل الأعلى، للأنصبة المقررة البالغ ٢٢ في المائة. ثم طبقت بالتناسب زيادات مقابلة على الدول الأعضاء الأخرى، عدا ما يخضع منها للحد الأدنى والحد الأقصى الموضوع لأقل البلدان نموا، وذلك باستعمال نهج المسار رقم ١ المستمد من الخطوة رقم ٦ أعلاه.

١١ - تم حساب متوسط حسابي لأرقام الجدول النهائي لكل دولة عضو، باستخدام فترتي أساس مدتهما ثلاث سنوات وست سنوات.

موجز الخطوة رقم ١٠

نتائج الجدولين الآليين اللذين وضعوا باستخدام فترتي أساس مدتهما ثلاث سنوات وست سنوات (١٩٩٩-٢٠٠١ و ١٩٩٦-٢٠٠١)، تمت إضافتهما وقسمتهما على اثنين.

معايير تقرير الوقت الذي ينبغي فيه الاستعاضة عن أسعار الصرف السوقية بأسعار الصرف المعدلة حسب الأسعار أو أي أسعار تحويل أخرى

١ - في تحويل بيانات الدخل القومي الإجمالي إلى دولارات الولايات المتحدة من أجل إعداد جدول الأنصبة المقررة، تكون أسعار الصرف السائدة في السوق التي يجري استخدامها هي بصفة عامة متوسطات سنوية للأسعار التي تقوم الدول الأعضاء بإبلاغها إلى صندوق النقد الدولي، وتنتشر في منشور الإحصاءات المالية الدولية. ويتضمن هذا المنشور ثلاثة أنواع من الأسعار: (أ) الأسعار السوقية، التي تقررهما إلى حد كبير قوى السوق؛ و (ب) الأسعار الرسمية، التي تحددها السلطات الحكومية؛ و (ج) الأسعار الرئيسية، وهي أسعار تستخدم حسب الاقتضاء، في حالات تشمل البلدان التي لديها ترتيبات متعددة لأسعار الصرف. وحينما لا تتوافر أسعار الصرف السوقية في منشور الإحصاءات المالية الدولية أو في نظام المعلومات الاقتصادية لصندوق النقد الدولي، تستخدم في إعداد قاعدة البيانات الأولية لجدول الأنصبة المقررة الأسعار المعمول بها في الأمم المتحدة أو غير ذلك من معلومات.

٢ - ولدى النظر حسب منهجية الجدول الحالية في جدول الأنصبة المقررة، من الضروري أن تحدد أسعار الصرف السوقية التي تتسبب في حدوث تقلبات وتشوهات مفرطة في دخل بعض الدول الأعضاء المعنية، والأسعار البديلة التي ينبغي استخدامها. وفي هذا السياق تنظر اللجنة في البيانات المقدمة من الدول الأعضاء عملاً بأحكام قرار الجمعية العامة ٢٢١/٤٦ جيم. كما نظرت لجنة الاشتراكات من قبل في حالات البلدان التي استعوضت بأسعار أخرى عن أسعار صرفها السوقية عند إعداد جدول الأنصبة المقررة السابق، والبلدان التي يبدو أن لديها تفاوتاً شديداً بين النمو الحقيقي للدخل القومي الإجمالي ونمو الدخل القومي الإجمالي المحول إلى دولارات الولايات المتحدة باستخدام أسعار الصرف السوقية.

٣ - وبالنسبة لجدول الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩، نظرت اللجنة في حالات الدول الأعضاء التي تقدم معلومات إضافية بموجب أحكام قرار الجمعية ٢٢١/٤٦ جيم. وعلاوة على ذلك، نظرت اللجنة في حالات الدول الأعضاء التي استعوضت بأسعار أخرى عن أسعار صرفها السوقية خلال إعداد جدول الأنصبة الجاري. ونظرت اللجنة أيضاً، تماشياً مع القرار الذي اتخذته في عام ٢٠٠٥، في حالة البلدان التي شهد فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي المحول إلى دولارات الولايات المتحدة باستخدام أسعار الصرف السائدة في السوق

زيادة معدلها ٥٠ في المائة أو أكثر أو انخفاضاً معدله ٣٣ في المائة أو أكثر بالمقارنة بين الفترتين ١٩٩٩-٢٠٠١ و ٢٠٠٢-٢٠٠٤، أو التي شهد فيها مؤشر تقييم أسعار الصرف السوقية انخفاضاً تجاوز النطاق الممتد بين المستويين ٠,٨ و ١,٢، كما ستنتظر في مدى ملاءمة هاتين العتبتين.

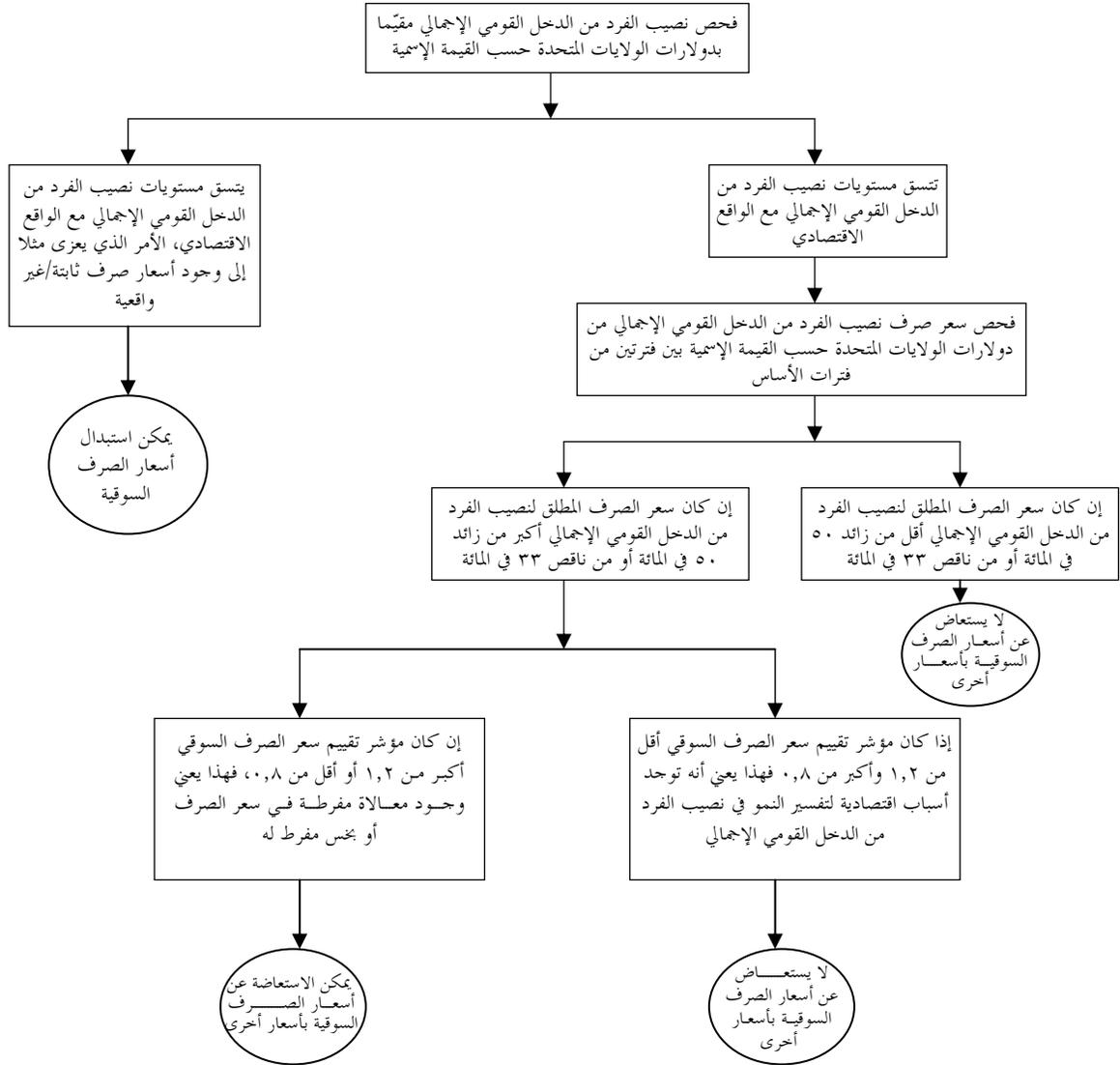
ألف - تحديد أسعار الصرف السوقية التي ينبغي الاستعاضة عنها بأسعار أخرى

٤ - من الخطوات الأولى عند النظر فيما ينبغي الاستعاضة عنه من أسعار الصرف السوقية دراسة وضع البلدان التي يكون من الواضح فيها أن نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بدولارات الولايات المتحدة حسب أسعار الصرف السوقية غير منسجم مع الواقع الاقتصادي، وهي بلدان غالباً ما تكون لديها أسعار صرف تم تثبيتها على مدى فترة طويلة من الزمن.

٥ - أما الخطوة الثانية، فهي النظر إلى وضع البلدان الأخرى التي شهد فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي المحول إلى دولارات الولايات المتحدة باستخدام أسعار الصرف السوقية زيادة معدلها ٥٠ في المائة أو أكثر خلال الفترتين ١٩٩٩-٢٠٠١ و ٢٠٠٢-٢٠٠٤ أو انخفاضاً معدله ٣٣ في المائة أو أكثر.

٦ - وتتمثل الخطوة الثالثة في النظر إلى مؤشر تقييم أسعار الصرف السوقية لكل بلد قيد النظر بموجب المعايير المذكورة أعلاه. وتظهر خطوات هذه العملية بياناً في الشكل الوارد أدناه.

خطوات تحديد أسعار الصرف السوقية التي يتعين الاستعاضة عنها بأسعار أخرى



٧ - وبعد استعراض نتائج التحليل باستخدام البارامترات المحددة أعلاه، استعرضت اللجنة البارامترات بصورتها المبينة في الفصل الثالث - دال - ٤ من تقريرها؛ وهي تعتزم موالة النظر في المسألة في دورات مقبلة.

باء - حساب مؤشر تقييم أسعار الصرف السوقية

٨ - الغرض من مؤشر تقييم أسعار الصرف السوقية هو المساعدة في تقييم ما إذا كان الدخل القومي الإجمالي مقيماً بدولارات الولايات المتحدة حسب أسعار الصرف السوقية يرتفع أو ينخفض بصورة مفرطة بسبب عدم ملائمة أسعار الصرف السوقية، ومن ثم، المساعدة في التمييز بين التغيرات في الدخل القومي الإجمالي التي يفسرها النمو الاقتصادي وتلك التي لا تفسر على هذا النحو. ويمكن ضمناً النظر إلى الصنف الأخير من التغيرات على أنه يعزى إلى عدم تكييف أسعار الصرف السوقية على النحو المناسب مع التغيرات في الأسعار النسبية للبلد قيد البحث بالمقارنة مع هذه الأسعار في الولايات المتحدة الأمريكية. وتتخذ الخطوات التالية في العملية الحسابية:

(أ) لنفترض أن التضخم منعدم في البلد (س) أو في الولايات المتحدة. في تلك الحالة، ينبغي أن يكون الدخل القومي الإجمالي بدولارات الولايات المتحدة للبلد (س) في الفترة الثانية (الثابت EY₂) مساوياً للدخل القومي الإجمالي لذلك البلد في الفترة الأولى (Y₁) مضروباً في المعدل الحقيقي لنموه الاقتصادي (r) بين الفترتين:

$$EY_2 = Y_1 * r$$

(ب) يمثل الرمز (EY₂)، الثابت) الدخل القومي الإجمالي للفترة الثانية بسعر الفترة الأولى بدولارات الولايات المتحدة. وحسابه بأسعار دولارات الولايات المتحدة في الفترة الثانية (أي بالأسعار الجارية)، يتعين أن يضرب في الرقم القياسي لأسعار الولايات المتحدة (P_{us}) بحيث يكون الرمز (EY₂)، الحالي) عبارة عن الدخل القومي الإجمالي مقدراً بأسعار دولارات الولايات المتحدة في الفترة الثانية:

$$EY_2, \text{ الجاري} = Y_1 * r * P_{us}$$

(ج) يتمثل الفرق بين الدخل القومي الإجمالي بدولارات الولايات المتحدة وفقاً لأسعار الصرف السوقية والدخل القومي الإجمالي مقدراً بدولارات الولايات المتحدة وفقاً للحساب المبين في الخطوات الواردة أعلاه في التغير الحاصل في الدخل القومي الإجمالي الذي لا يفسره النمو الاقتصادي. ويمكن تمثيل هذا الفرق بصورة أفضل على أنه نسبة، أي مؤشر لتقييم أسعار الصرف السوقية، حيث يمثل الرمز (Y₂) القيمة الفعلية للدخل القومي الإجمالي

بدولارات الولايات المتحدة، التي تم التوصل إليها باستخدام أسعار الصرف السوقية. فإذا كان المؤشر أكبر من ١ فهو يدل على المغالاة في القيمة، وإذا كان أقل من ١ فهو يدل على بنخس تلك القيمة. ومن ثم، يكون الحساب على النحو التالي:

مؤشر تقييم أسعار الصرف السوقية = الجاري، Y_2/EY_2

المرفق الثالث

الدول الأعضاء التي زادت أنصبتها المقررة أو زادت بأكثر من ٥٠ في المائة من الجدول الآلي المدرج في تقرير لجنة الاشتراكات عن دورتها الثالثة والستين، باستعمال بيانات جديدة للفترة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٤ ونفس المنهجية

أقل البلدان نمواً	الدول الأعضاء	الجدول الجواز من الجمعية العامة لفترة السنوات ٢٠٠٦-٢٠٠٤ في الجدول الآلي ٢٠٠٣	التغيير عن الجدول الآلي الأخير، باستعمال بيانات جديدة ونفس المنهجية	ملاحظة
١ - ألبانيا	٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	٦٠٪	كانت فترة السنوات ١٩٩٩-٢٠٠٤ فترة نمو قوي (أكثر من ٦ في المائة سنوياً، في المتوسط). كما أدى ارتفاع قيمة العملة إلى زيادة الدخل القومي الإجمالي محسوبا بدولارات الولايات المتحدة.
٢ - أندورا	٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	٦٠٪	حلت إحصاءات أندورا الرسمية (التي كانت غير متاحة من قبل) محل التقديرات الأقل التي وضعتها الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة. وكان الدخل القومي الإجمالي أعلى من التقديرات بنحو ١٧ في المائة.
٣ - أنغولا *	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٧٠٪	سجلت إحصاءات ٢٠٠٦ الصادرة عن مصرف أنغولا المركزي بشأن الناتج المحلي الإجمالي زيادة كبيرة في بيانات الدخل القومي الإجمالي في الفترة من ١٩٩١ إلى ٢٠٠١ (٣٠ في المائة - ١٥٠ في المائة) بالمقارنة بتقديرات الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة التي استعملتها لجنة الاشتراكات في عام ٢٠٠٣. وتقديرات الدخل القومي الإجمالي التي استعملتها لجنة الاشتراكات في عام ٢٠٠٣ استمدتها الشعبة الإحصائية باستعمال بيانات نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي محسوبة بدولارات الولايات المتحدة، وهي بيانات واردة من مصرف التنمية الأفريقي. وقد حلت محل هذه البيانات بيانات البنك الدولي المتاحة عام ٢٠٠٦. كما أدى ارتفاع قيمة العملة بنسبة ٣٠ في المائة إلى زيادة الدخل القومي الإجمالي محسوبا بدولارات الولايات المتحدة.

أقل البلدان نموا	الدول الأعضاء	الجدول المجاز من الجمعية العامة لفترة السنوات ٢٠٠٦-٢٠٠٤	الجدول الآلي في ٢٠٠٣	التغيير عن الجدول الآلي الأخضر، باستعمال بيانات جديدة ونفس المنهجية	ملاحظة
٤ - الأرجنتين	٠,٩٥٦	٠,٩٦٤	-٦٤,١١%	حلت محل سعر الصرف السابق المعدل حسب الأسعار للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ أسعار صرف سوقية أقل قيمة. كما دفع النمو السلبي الدخل القومي الإجمالي المحسوب بدولارات الولايات المتحدة إلى الهبوط دون العتبة في فترتي الأساس كليهما.	
٥ - جزر البهاما	٠,٠١٣	٠,٠١٣	٥٣,٨٥%	كشفت البيانات المنقحة المقدمة من إدارة الإحصاء، التابعة لوزارة المالية، عن زيادة الدخل القومي الإجمالي والنتائج المحلي الإجمالي للفترة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٤ بنسب تتراوح بين ١٧ و ٢٣ في المائة.	
٦ - البوسنة والهرسك	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٢٠٠%	زادت الإحصاءات الرسمية المتعلقة ببيانات الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي الإجمالي في الفترة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠١ عن تقديرات الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة التي استعملتها لجنة الاشتراكات في عام ٢٠٠٣ بنسب تتراوح بين ٤٠ و ٥٥ في المائة. وبالتالي، نُقح الدخل القومي الإجمالي باستعمال المعلومات الواردة من البنك الدولي (المؤشرات الإنمائية العالمية). وإضافة إلى ذلك، انخفض الدين بنسبة ١٣ في المائة.	
٧ - الكونغو	٠,٠٠١	٠,٠٠١	١٠٠%	حلت البيانات الرسمية محل تقديرات الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي التي كانت أقل بنسبة ٢٥ في المائة؛ واستمدت بيانات الدخل القومي الإجمالي من صندوق النقد الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أي زيادة عن المعدل الأدنى البالغ ٠,٠٠١ هي زيادة لا تقل عن ١٠٠ في المائة.	
٨ - كرواتيا	٠,٠٣٧	٠,٠٣٨	٧٦,٣٢%	كان التنقيح الصعودي الرسمي للناتج المحلي الإجمالي أكثر من ٢٥ في المائة في المتوسط. وبالتالي نقحت الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة الدخل القومي الإجمالي	

أقل البلدان نمواً	الدول الأعضاء	الجدول المجاز من الجمعية العامة لفترة السنوات ٢٠٠٤-٢٠٠٦ في ٢٠٠٣	الجدول الآلي الجديد ونفس المنهجية	التغيير عن الجدول الآلي الأخير، باستعمال بيانات جديدة ونفس المنهجية	ملاحظة
٩ - كوبا	٠,٠٤٣	٠,٠٤٣	٠,٠٤٣	٦٢,٧٩٪	استناداً إلى بيانات المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية والبنك الدولي (المؤشرات الإنمائية العالمية). كما أدى ارتفاع قيمة العملة إلى زيادة الدخل القومي الإجمالي محسوبا بدولارات الولايات المتحدة.
١٠ - الجمهورية التشيكية	٠,١٨٣	٠,١٨٣	٠,١٨٤	٥٢,٧٢٪	كان التنقيح السعودي الرسمي للنتائج المحلي الإجمالي أكثر من ١٩ في المائة. وتبعاً لذلك، نقحت الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة الدخل القومي الإجمالي. نُقحت بيانات ١٩٩٩-٢٠٠١ رسمياً بزيادة نسبتها ٨ في المائة. وسُجلت معدلات نمو أعلى خلال الفترة. وأدت زيادة قيمة العملة خلال السنوات الثلاث الأخيرة بنسبة ٣٠ في المائة إلى زيادة الدخل القومي الإجمالي محسوبا بدولارات الولايات المتحدة، أي أعلى من العتبة لفترةتي الأساس كلتيهما.
١١ - إكوادور	٠,٠١٩	٠,٠١٩	٠,٠١٩	٥٧,٨٩٪	نقح مصرف إكوادور المركزي الدخل القومي الإجمالي صعيداً بنسبة ٢٨,٦ في المائة لعام ١٩٩٩ وبنسبة ٢٢,٤ في المائة لعام ٢٠٠٠. وباستعمال دولار الولايات المتحدة كعملة رسمية زاد الدخل القومي الإجمالي محسوبا بدولارات الولايات المتحدة عندما استمر ارتفاع التضخم المحلي حتى عام ٢٠٠٢.
١٢ - إستونيا	٠,٠١٢	٠,٠١٢	٠,٠١٢	٧٥٪	نُقح الدخل القومي الإجمالي صعيداً بنسبة ٧ في المائة؛ وحدث نمو قوي بنسبة فاقت ٧ في المائة سنوياً في الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٤. وأدى ارتفاع قيمة العملة خلال السنوات الثلاث الأخيرة بنسبة تربو على ٢٠ في المائة إلى زيادة الدخل القومي الإجمالي محسوبا بدولارات الولايات المتحدة.

أقل البلدان نمواً	الدول الأعضاء	الجدول المجاز من الجمعية العامة لفترة السنوات ٢٠٠٦-٢٠٠٤ في ٢٠٠٣	الجدول الآتي الأخير، باستعمال بيانات جديدة ونفس المنهجية	التغيير عن الجدول الآتي الأخير، باستعمال بيانات جديدة ونفس المنهجية	ملاحظة
١٣ - هنغاريا	٠,١٢٦	٠,١٢٧	٩٢,١٣%	سجلت زيادة بنسبة ٤ في المائة في معدلات النمو خلال الفترة. وأدى ارتفاع قيمة العملة خلال السنوات الثلاث الأخيرة من الفترة بنسبة ٤٠ في المائة إلى زيادة الدخل القومي الإجمالي محسوبا بدولار الولايات المتحدة، فوق العتبة بالنسبة لفترةتي الأساس كليهما.	
١٤ - الجماهيرية العربية الليبية	٠,١٣٢	٠,١٣٣	٥٠,٣٨-%	انخفض سعر الصرف بقيمة النصف في عام ٢٠٠٢. وانخفض الدخل القومي الإجمالي محسوبا بدولارات الولايات المتحدة دون العتبة في فترتي الأساس كليهما.	
١٥ - ليختنشتاين	٠,٠٠٥	٠,٠٠٦	٦٦,٦٧%	حلت الأرقام الرسمية لهيئة الإحصاء في ليختنشتاين (التي لم تكن متاحة من قبل) محل تقديرات الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة.	
١٦ - ليتوانيا	٠,٠٢٤	٠,٠٢٤	٧٠,٨٣%	سُجل نمو اقتصادي قوي في فترة السنوات ٢٠٠١-٢٠٠٤ (من ٦,٤ في المائة إلى ١٠,٥ في المائة). كما أدى ارتفاع قيمة العملة خلال السنوات الثلاث الثلاث الأخيرة (٢٠ في المائة) إلى زيادة الدخل القومي الإجمالي محسوبا بدولارات الولايات المتحدة.	
١٧ - نيكاراغوا	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٢٠٠%	تُفح الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي الإجمالي لفترة السنوات ١٩٩٩-٢٠٠١ صعوديا بالأرقام الرسمية من ٥٢ في المائة إلى ٦٥ في المائة.	
١٨ - جمهورية مولدوفا	٠,٠٠١	٠,٠٠١	١٠٠%	قريبا جدا من الحد الأدنى البالغ ٠,٠٠١؛ ونمو قوي في فترة السنوات ٢٠٠٢-٢٠٠٤ (-٧ في المائة). يضاف إلى ذلك أن أي زيادة عن المعدل الأدنى البالغ ٠,٠٠١ تعني زيادة بنسبة ١٠٠ في المائة على الأقل.	
١٩ - سلوفاكيا	٠,٠٥١	٠,٠٥١	٥٦,٨٦%	تُفح الدخل القومي الإجمالي صعوديا بالأرقام الرسمية بنسبة ٥ في المائة. كما أدى ارتفاع قيمة العملة خلال السنوات الثلاث الأخيرة بنسبة ٣٠ في المائة إلى زيادة	

أقل البلدان نمواً	الدول الأعضاء	الجدول المجاز من الجمعية العامة لفترة السنوات ٢٠٠٦-٢٠٠٤ في ٢٠٠٣	الجدول الآلي الجديد ونفس المنهجية	التغيير عن الجدول الآلي الأخير، باستعمال بيانات جديدة ونفس المنهجية	ملاحظة
					الدخل القومي الإجمالي محسوبا بدولارات الولايات المتحدة.
٢٠ - الجمهورية العربية السورية	٠,٠٣٨	٠,٠٣٨	٠,٠٣٨	٥٥,٢٦٪	تُفحّح البيانات نزولياً بالأرقام الرسمية بما لا يقل عن ١٤ في المائة لفترة السنوات ١٩٩٩-٢٠٠١. واستُعملت أسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة بدلا من سعر الصرف المعدل حسب الأسعار.
٢١ - تركمانستان	٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	٦٠٪	تُفحّح الدخل القومي الإجمالي صعودياً بالأرقام الرسمية بنسبة ١٣,٦ في المائة. ولم تتوافر بيانات عن الديون بعد عام ١٩٩٨. وحتى باستخدام سعر الصرف المعدل حسب الأسعار، ظلت الزيادة مرتفعة في الدخل القومي الإجمالي محسوبا بدولارات الولايات المتحدة.

